

هذه تكملة لسان الحكام
للعلامة برهان الدين ابراهيم
المخالف في المحلي الهندوي
الحق في رجوعه الله
تعالى آمين
آمين

M.A. LIBRARY, A.M.U.



AR15086

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله المتصف بالكمال المنزه عن النقص في صفات الجلال وأفضل
الصلاة وأتم السلام على نبيه الفقيه البدر التمام وعلى آله وصحبه الأئمة
الاعلام صلاة وسلاماً أرجو بفضلهما حسن الختام (أما بعد) فيقول
العميد العاني الفقير إلى مولاه الغني القدير برهان الدين إبراهيم الخافقي
المحلي العدوي الخفي عامه الله بامانة الخفي لما رايت الكتاب المحكم
الاحكام المسمى بلسان المحكام مشهوراً في بلاد الاسلام وهو لا عند
العلماء الاعلام وقد توفي مؤلفه قبل الانعام عليه رحمة الملك العالم
وكان الناقص من فصوله الثلاثين تسعة فصول فأحببت أن أجمعها من
كتب الأئمة الفحول من غير أن أتصرف بنقص حرف ولا زيادة عما هو
المكتوب في كتب السادة وصرت في كل فصل من الفصول بالأصل
الذي هو عنه منقول طابا من الله تعالى الغفران وسأئلا الله
بخير من الاخوان وسترا يعثرون عليه من الزلل واصلاح ما يجدون
في الخط من الخلل
(الفصل الثاني والعشرون من الفصول الثلاثين في الصيد والذباح
والاضحية)

(كتاب الصيد)

(رحمى) مسلم سمه فأصاب سمه سمه مسلم آخر داه فأصاب الصيد
فقتله ان كان يعلم ان سمه راى الاول لا يبلغ الصيد ولولا اصابة السم
الثاني فالصيد للثاني وهو حلال وان كان يعلم انه يصيده كان الاول (وكذا)
اذا رمى الجحش بعد رمى المسلم فان زاده قوة ولم يقطع عن سننه فالصيد للمسلم
وهو مكروه (ولا) يحل صيد البندق والمعرض والحجر والبصا (في الاصل)

(نفع)

* (نوع آخر) *

(رجل) رمى صيدا فوق عند مجوسى فأخذه صاحبه ولم يكن من الوقت ما يقدر على ذبحه يؤكل هو المختار (وفي الاصل) هذا رواية عن أبي خنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وأما في ظاهر الرواية فلا يحل لأنه بمنزلة وقوعه عندنا

* (نوع آخر) *

رمى صيدا فغشى عليه ساعة من غير جراحة ثم ذهب عنه ذلك الآفة فأخذه آخر فهو الآخر (بخلاف) ما إذا جرحه بجراحة لا يستطيع معها النجوس فلبث كذلك ما شاء الله ثم رمى آخر حيث كان الصيد الأول (والفرق) أن في المسئلة الأولى لم يأخذه الأول فصار بمنزلة من نصب شباكاً فوقع فيه الصيد والمالك غائب ثم تخلص من الشباك فرماه رجل فأخذه فهو له وفي المسئلة الثانية أخذه الأول ببقاء أثر فعله فلا يكره (رجل) رمى أسداً أو ذئباً أو خنزيراً أو ما أشبه ذلك مما لا يتصده به الاطيطاد وسمى فأصاب صيداً ما كول اللحم وقتله أكاه (وقال) زفر لا يحل (وان) رمى جرادة أو سمكا وترك التسمية فأصاب صيداً عن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان روى ابن رستم عنه أنه لا يحل ما أصابه بدون التسمية والمختار أنه يؤكل (ولو) رمى إلى آدمى أو بقراً أو ابلاً أو شاة أو معزاً هلى وسمى فأصاب صيداً ما كول اللحم لا رواية لهذا في الاصل (ولابي) يوسف رحمه الله قولان في قول يحل وفي قول لا يحل واليه أشار في الاصل (ولو) أرسله إلى صيد وهو يظن أنه شجر أو إنسان فإذا هو صيد يؤكل (وفي الاصل) سمع حساً فظن أنه حس صيد فرماه أو أرسل كلبه فأصاب صيداً إن كان ذلك الحس حس صيد لا بأس به وإن كان حس إنسان أو غيره من الاطيطار لا يحل (وفي الفتاوى) دجاجة لم تجل انفلتت وتعلقت بشجرة لا يصل إليها صاحبها فرماها إن خاف عليها الموت تؤكل وإن لم تكن بهذه المثابة لا تؤكل وأصل هذا في صيد الاصل (ما) توحش من الاهليات يحل بما يحل به الصيد حتى لو نبت البعير

أو البقرة فرماه بأكلة جارحة وأصاب الجارحة ثدياتها فمات منها حل
وفي الشاة خارج المصرتحل وفي المصرا لتحل (وفي الفتاوى) في باب النون
رجل له حمامة فرماها أورمى غيره فمات على وجهه إن كانت لا تهتدي
إلى منزله أو كانت تهتدي ففي الوجه الأول يحل أكله أصاب المذبح
أو أصاب مرضها آخر لأنه يحترق الذكاة الاختيارية وفي الوجه الثاني
إن أصاب المذبح حل وفي موضع آخر قيل يحل مطلقا (والشاة)
لوسقطت في بئر طمئت قعرها (وقال) الحسن بن زياد لا تحل (وذكره)
في فتاوى القاضى الامام مطلقا من غير ذكر الخلاف (وقال) المتروكي
في البئر إذا رماه فأدمه حل أكله وإن أصاب السمهم ظلفها أو قرنها فأدمى
حلت (ولو) أصاب موضع اللحم ولم يخرج الدم إن كانت الجراحة
كبيرة حلت وإن كانت صغيرة قيل قتل وقيل لا تحل
(نوع في السمك)

(وفي الأصل) السمك الذي مات في الماء بغير آفة وهو الطافي لا يؤكل وإن
مات بآفة وهو أن يفسد عنه الماء أو طفا على وجهه الأرض أو وجد
في بطن طير أو بهيمة أو ربطه آخر في الماء واضطر الصيادون جماعة منها
إلى مضيق قنطرة فماتت أو لدغته حية أو أصابته حديدية أو التي في الماء
شيئا فأكله ومات يؤكل ولا يحل أكل ما في الماء إلا السمك (وفي
الفتاوى) إذا قتله سم السم أو برده لا يؤكل عند أبي حنيفة رحمه الله
كالصافي (وعنه) محمد بن يونس وهذا أرفق بالناس (وفي التجريد)
لم يذكر الخلاف ولكنه قال فيه روايتان (مهكة) بعضها في الماء وبعضها
في الأرض ميتة فإن كان الرأس خارج الماء أكلت وإن كان في الماء
إن كان ماعلى الأرض قدر النصف أو أقل لم تؤكل وإن كان ماعلى الأرض
أكثر من النصف أكلت (السبب) إذا رمى به الرجل في الماء فتعلق به
مهكة أن رمى به خارج الماء في موضع يقدر على أخذه فاضطررت فوقع
في الماء لمهكة وإن انقطع الجبل قبل أن يخرج منه من الماء لا يملكه وعلى
هذا إذا رسل السمك أو رمى يعرف من هذا الفصل

قوله السبب (وفي نسخة السبب وهو بضم السين وفتح الباء)

«نوع فيما يؤكل وفيما لا يؤكل»

(وفي) شرح الطحاوي لا يؤكل ذنوب من السباع (بيانه)
 الاسد والذئب والفهر والفهد والثعلب والضبع والكلب
 والسنور الاهلي والبري والفيل وسباع الهوام أيضا (بيانه)
 الضب واليربوع وابن عرس والسنجاب والفنك والسمور والدلق (والهوام)
 التي سكناها في الارض (بيانه) الفأرة والوزغة والقنفذ والحيات وجميع
 هوام الارض الا الارنب فانه يحمل كله (وذو) غلب من الطيور
 (بيانه) الصقر والعقاب والباري والشاهين وما اشبه ذلك (وفي)
 الفتاوى الصغرى ما لادم له كالزنبور ونحوه لا يؤكل الا السمك والحجرات
 والعقوى ونحوه يؤكل ويكره الغراب وهو الذي يأكل الجيف والنجاسات
 (وفي) فتاوى الولوالجي أكل الهدهد لا بأس به لانه ليس يذى غلب
 من الميور (وفي) فتاوى القاضى الامام ولا يؤكل الخفاش لانه ذو
 ناب (ولا) بأس بالمخفاف والقمرى والسودانية والزرزور والعصافير
 والفاخنة والحجرات وكل ما ليس له غلب يخلف بمخلفه (وحمار) الوحش
 يؤكل بخلاف الاهلي والبغل لا يؤكل ويكره لحم الخيل عند أبي حنيفة
 رحمه الله وفي السكرامة روايتان والاصح كراهة التحريم ولبنه كله
 وما يتصل بهذا كالبجالة ويكره أكل محوم الابل الجلالة (وفي النوازل)
 لو أن جديا غلب في بطن الحنزير فلا بأس بأكله (فعلى) ههنا قالوا لا بأس
 بأكل الدجاج الذي يحاط ولا يتغير لونه والذي روى عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أنه قال تحبس الدجاجة ثلاثة أيام كان للتمزيه وانما يشترط ذلك
 في الجلالة التي لا تأكل الا الجيف وأما ما يحاط كما اذا تناول النجاسة والجيف
 ويتناول غيرها على وجه لا يظهر أثر ذلك في لحمها فلا بأس بأكله (وفي)
 شرح الشافى في الابل تحبس شهرا وفي البقر عشرين يوما وفي الشاة عشرة
 أيام وفي الدجاجة ثلاثة أيام (وقال) الامام السرخسى الاصح انها
 تحبس الى أن تزول الرائحة المنتنة (وفي المنتقى) المسكروه الجلالة
 التي تقرب ويوجد منها ريح منتنة فلا يؤكل لحمها ولا يشرب لبنها والعمل

(السنجاب) حيوان على قدر الزرع والفنك يوزن جبل دويبة ووزنه الدلق معتر ب دويبة جري والسودانية وقال السوادى طائر اه

عليها وثلاث كالتنسا ويكره بيعها وهبتها (وفي) فتاوى البقالى عرقها
نجس والله أعلم

«كتاب الذبائح»

(وهو مشتمل على فصلين الأول فى مسائل الذبح والثانى فى مسائل الشاة)
«الفصل الاول» وفى مختصر القدورى ذبيحة المسلم والكاتبى حلال
ولا تؤكل ذبيحة الجوسى والمرتكبة والمرتدة والوثنى والمحرم من الصيد (وفي
الاصل) فهو الجوسى أو تنهر حلت ذبيحته (المولود) بين الكتابى والجوسى
ذبيحته حلال ولو كان حربيا (وفي) فتاوى القاضى الامام ذبيحة اليهودى
والنصرانى حلال وان كان حربيا الا ان يسمع منه انه يسمي عليه المسبح فاذا
سمع منه ذلك لا تحل لانه اهل به لله تعالى (وقال) بعض أصحاب الشافعى
رحمه الله انها تحل (ولا) تحل ذبيحة المرتد وان ارتد الى دين اهل الكتاب
(والمرأة) **كتاب الرجل فى الذبح** والصبي الذى يسهل ويضبط كالبالغ
(ويستحب) فوجيها فى الذبح الى القبلة ويكره ان تنفع الشاة اذا ذبحت
(ولا) بأس بأكل الذبيحة منها (اذا) روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
خبرني ان تنفع الشاة اذا ذبحت قبل ان تسكن وقبل ان تبرد وقيل هو ان
يبالغ فى الذبح حتى يبلغ الخضاع وهو عرق فى العنق فيكره لان فيه زيادة
مشقة من غير حاجة ويكره ان يجرها الى مذبحها وان يهد الشاة بغير
ما مضى بها (جنس آخر) وفى الجامع الصغير لا بأس بالذبح فى الخلق كله
اهله وأوسله وأسفله (ولا) بأس بأكل الجزور اذا ذبح ذبحا ولم ينحر
والشاة والبقرة اذا نحرنا ولم يذبحا يكره ذلك (وفي) بعض النسخ لا يستحب
(وفي) فتاوى القاضى الامام السنة فى الابل النحر وهو قطع العروق
من أسفل العنق عنقه الصدر والسنة فى الشاة والبقر الذبح (فان) ذبح
الابل ونحر الشاة والبقرة جازا أيضا (لقوله) صلى الله عليه وسلم ما نحر
الدم وأفرى الوداج فكل (شاة) ذبحت من قدامها ان قطع الحلقوم
والوداج والمرى قبل ان تموت الشاة لا بأس بأكلها (وان) ذبح الشاة بين
أوطافى غير منزوع لا يحل أكلها (واذا) ذبحت بظفر منزوع أو سن

منزوعة أو قرن أو عظم فأشهر الدم وأفرى الاوداج يحل عندنا (شاة)
ذبحت فقطع منها نصف الحلقوم ونصف المريء تؤكل وإن قطع الاكثر
من الحلقوم والوداج والمريء تؤكل (واختلفوا) في تفسير الاكثر فمن أبي
حنيفة رحمه الله إذا قطع الثلاثة من العروق الاربعة أي ثلاثة كانت
تقهر وإن ترك قطع واحد منها لا تقهر (وقال) أبو يوسف رحمه الله إن
قطع الحلقوم والمريء واحد الودجين تقهر والله تعالى أعلم
(جنس آخر) قال الامام السرخسي لو ذبح الشاة من المذبح فلم يسلم منها
الدم اختلف المتأخرون قال أبو القاسم الصفار لا تقهر وقال أبو بكر الاسكاف
لابأس به (وفي النوازل) رجل ذبح شاة أو بقرة أو غيرها فخرج الدم أو خرج
الدم ولم يتحرك فان لم يتحرك ولم يخرج الدم لا تقهر (هذا) إذا لم يعلم
حياتها وقت الذبح فان علمت حلت وإن لم تتحرك (وفي) شرح
الطحاوي خروج الدم لا يدل على الحياة الا إذا كان يخرج كلما يخرج من
الحى وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وهو ظاهر الرواية (رجل)
ذبح شاة مريضة ولم يتحرك منها شيء الا فها قال محمد بن سلمة إن فقت
فأهلا لا تؤكل وإن ضمته تؤكل وكذا في العين إن فقت لا تؤكل
وإن ضمتها تؤكل (وفي) الرجل إن قبضت رجلها تؤكل وإن مدتها
لا تؤكل (وإن) نام شعرها تؤكل وإن قام لا تؤكل (هذا) إذا لم يعلم
حياتها وقت الذبح ولم يخرج الدم ولم يتحرك أما إذا وجد خروج الدم
والحركة فقد ذكرناه (الصييد) إذا بقي فيه من الحياة قدر ما يبقى
في المذبوح بعد الذبح فهو من اربع مسائل (احداهما) ما ذكرنا
(والثانية) الذئب إذا قطع بطن شاة وبقي فيها من الحياة ما يبقى
في المذبوح (والثالثة) الكب المعلم إذا أخذ الصييد وجرحه وبقي فيه
ما يبقى في المذبوح بعد الذبح (والرابعة) إذا رمى صييدا فاصابه وبقي
فيه من الحياة قدر ما يبقى في المذبوح بعد الذبح الاولى والثانية
مضداهما لا يقبلان الذكاة حتى لو ذكاهما لا يهل (واختلف) المشايخ

عالم قيل في حنيفة والاصح انهما يقبلان الذكاة حتى لو ذكاهما بمحل ذكره
 الفقيه أبو الليث في ثلاثة اقسام والثالثة رابعة لا يقبلان الذكاة يعني بمحل
 حتى لو وجدته المسالك فليذكره لا يحرم (وأبو) حنيفة رحمه الله فرق بين
 الثالثة والرابعة وبين الاولى والثانية (وذكر) الامام السرخسي اذا
 علم أنها كانت حية حين ذبحت حلأكلها سواء كانت الحية فيها يتوهم
 بقاؤها أو لا يتوهم بقاؤها (وقال) أبو يوسف رحمه الله ان كان يتوهم
 أنها تعيدش يوما أو أكثر فحل (رجل) شق بطن شاة قاصرج ولدها وذبح
 الولد ثم ذبح الشاة ان كانت الشاة لا تعيدش من الشق لا يتحل وان كانت تعيدش
 فحل (بقرة) عسر عليها الولادة فادخل رجل يده في موضع الولادة فذبح
 الولد أو جرح في غير موضع الذبح ان ذبح بمحل ولا يشك كل وان جرحه
 ان كان لا يقدر على ذبحه فحل (رجل) له شاة حامل أراد ذبحها ان
 تقارب الولادة يكره ذبحها وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله بناء على أن
 الجنين لا يذبح كذكاة الام عنده (قصاب) ذبح شاة في ليلة مظلمة فقطع
 الاعلى من الحلقوم أو أسفل منه يحرم وفي محل الذكاة قد ذكرناه

« (الفصل الثاني في التسمية) »

(وفي) الجامع الصغير يذكره أن يذكر اسم الله تعالى مع اسم غيره عند الذبح
 (وهي) على ثلاثة أوجه منها ما يحرم ومنها ما لا يحرم ويكره ومنها ما لا يحرم
 ولا يكره (أما) الاول فهو أن يذكر اسم الله تعالى واسم غيره على وجه
 العطف والشركة نحو أن يقول بسم الله واسم فلان أو بسم الله ومحمد رسول
 الله (والذكر) ان يذكر اسم الله وغير الله مع رونا في الظاهر من غير حرف
 عطف ولا شركة نحو أن يقول بسم الله محمد رسول الله (وأما) الذي لا يكره
 ولا يحرم فهو أن يكون منفصلا عنه بصورة أو معنى قبله أو بعده بان يقول
 اللهم تقبل عن فلان (وفي الفتاوى) لو قال بسم الله ومحمد رسول الله
 بالخفض لا يتحل وبالرفع يتحل ولم يذكر النصب وفي روضة الزندوسقي
 النصب كالخفض لا يتحل (ولو) قال بسم الله صلى الله على محمد يتحل والاولى
 أن لا يتحل (ولو) قال بسم الله وصلى الله على محمد مع الواو يتحل (ولو)

قال بسم الله واسم فلان أو باسم فلان لا يحل هو المختار (وفي الروضة)
لو قال بسم الله بنام فلان قال أبو بكر يجرى وزمطاً (ذبح) ولم يظهر الهاء
في بسم الله إن قصد كرام الله يحل وإن لم يقصد وقصد ترك الهاء
لا يحل

«نوع آخر»

(رجل) سمى عند الذبح أن أراد به التسمية على الذبح يحل
وان أراد به التسمية على غير الذبح لا يحل ~~كالرجل~~ إذا
سمع الاذان قلما قال المؤذن الله أكبر قال هو الله أكبر وشرع
في الصلاة لا يصير شراً في الصلاة وإن لم يكن له نية في التسمية يحل (وكذا)
إذا ترك التسمية ناسياً (وتشترط) التسمية في ذبح الحمار للطهارة (وفي
الاصول) التسمية عند الذبح شرط وفي الاصطلاح عند الارسل والرمي
(وإذا) نصب الحديدة فلاخذ الطي تشترط التسمية عند الوضع (وقد) ذكر
مساحب المحيط نصب هتلاً لصيد جوار الوحش ثم وجابه بجر وحابه ميتاً
لا يحل (قال) الشيخ رحمه الله وهذا الجواب انما يحل على ما إذا قصد
عن الطالب لما أنه في الرواية الاخرى اعتبر التسمية عند النصب (ولو)
أضجع شاة وأخذ السكين وسمى ثم تركها وذبح شاة أخرى وترك التسمية
حامداً لا يحل (ولو) رمى سهماً إلى صيد وسمى فأصاب آخر أو أرسل كلبه
إلى صيد وسمى وترك الكلب ذلك الصيد وأخذ غيره يحل (ولو) ذبح
تلك الشاة ثم ذبح بعدها أخرى فظن أن تلك التسمية تكفي لا تحل (والسهم)
إذا أصاب الصيد وغيره أو أخذ الكلب ذلك الصيد وغيره حل الكل
(ولو) نظر إلى قطيع من الغنم فأخذ السكين وسمى ثم أخذ منها شاة وذبحها
بملك التسمية لا يحل (ولو) أرسل كلبه إلى جماعة من الصيد وسمى
فأخذ أحدها حل (ولو) قال مكان التسمية الحمد لله أو سبحان الله يريد
التسمية أجزاء (ولو) قال الشكر لله لا يجوز كما في مسألة الاذان وقد
ذكرناه (ولو) أضجع شاة ليذبحها ثم أكل أو شرب أو تكلم ثم ذبح إن
طال فقطع الفروع حرم والا فلا كذا في الاصل (وذكر) في الاصل أنه إن طال

الفصل ولم يذ كر جلدور آيت في موضع ثقة أن الطويل ما يستكثره الناظر
(وفي) اصاحي الزعفراني اذا حشد الشفرة تنقطع التسمية من غير فصل وكذا
لو تقلبت الشاة وقامت من مضجعه اثم أعادها الى مضجعه انقطعت التسمية
(كتاب الاضحية)

(وفي) نسخة الامام السرخسي الاضحية واجبة (وذكر) الطحاوي
ان هذا قول أبي حنيفة رحمه الله اما عندهما ففي سنة (وفي) نظم
الاندوسني الاضحية أحب الى من النصدق بمثل قيمتها وفي الموسر
واجبة عليه في ظاهر الرواية (وشرايط) وجوبها الغنى وان يكون مقيما
في مصر أو قرية وأن لا يكون مسافرا وأن يكون في الوقت (وفي)
اجناس النباطي قال أبو حنيفة رحمه الله الموسر الذي له مائتا درهم أو عرض
يساوي مائتي درهم سوى المسكن والخدم والسياب التي تلبس ومتاع البيت
الذي يحتاج اليه وهذا اذا بقي له الى أن يذبح الاضحية (وفي الهاروني) ان
ان جاء يوم الاضحية وله مائتا درهم ولا مال له غيره فله ان لم يجز
الاضحية عليه وكذا لو نقص عن المائتين (ولو) جاء يوم الاضحية ولا
مال له ثم استفاد مائتي درهم ولادين عليه وجبت عليه الاضحية (الفهر)
والغنى والموت انما يعتبر في حق الاضحية آخر أيام التشريق وأيام النحر
(ولو) كان له عقار مستغل اختلف المتأخرون في اصاحي الزعفراني يعتبر
قيمه لا دخله حتى لو كانت قيمته مائتي درهم فعليه الاضحية (وقال) أبو
علي الدقاق يعتبر دخله لقيمه (تفسيره) ان كان يدخل من ذلك قوت
سنة فعليه الاضحية وصدقة الفطر وقال غيره قوت شهر فان فضل عن ذلك
مائتا درهم فعليه الاضحية وصدقة الفطر (وفي) أول اصاحي الزعفراني
ان كانت غلة المستغل تكفيه وعياله فهو موسر والا فهو معسر عند محمد
وعند أبي يوسف هو موسر (ولو) كانت الضياع وقفا ولم يغلة ان وجب
له في أيام النحر قدر مائتي درهم فعليه الاضحية والا فلا وان كان خبازا
وعنده حنطة قيمتها قدر مائتي درهم أو ملح قيمته مائتا درهم أو قصيرا
عنده أشنان أو صابون قيمته مائتا درهم فعليه الاضحية (ولو) كان له

مذهب أو كتب الفقه أو الحديث إن كان يحسن أن يقرأ منها وقيمة ثمانمائة
 درهم فلا أخضية عليه وإن كان لا يحسن فعله لا أخضية الكل من الأجناس
 (وفي الفتاوى الصغرى الفقيه بالكتب لا يصير غنيا إلا أن يكون له من
 كل كتاب اثنان وهم ما برواية واحدة عن محمد وإن كان أحدهما برواية
 الإمام أبي حنيفة ولا خبر رواية أبي سليمان لا يصير به غنيا (ولا) يصير
 الإنسان غنيا بكتب الأحاديث والتفاسير وإن كان له من كل اثنين
 (وصاحب) كتب الطب والنجوم والأدب غنى بها إذا صارت قيمتها مائتي
 درهم (وفي الأجناس) رجل له زمالة اشترى خمارا بركبه ويسعى
 في هواجبه وقيمة مائتا درهم فلا أخضية عليه (ولو) كان في دار بكره
 فاشترى قطعة أرض بمائتي درهم فبنى فيها دارا ليسكنها فعليه الأخضية
 (ولو) كان له دار فيها بيتان شتموى وصيفى وفرش صيفى وشتموى لم يكن
 بهما غنيا وإن كان له فيها ثلاثة أبيات وقيمة الثلاث مائتا درهم فعليه
 الأخضية (وكذا) الأفراس يعتبر الفرس الثالث (والغازي) لا يكون
 بفرسين غنيا وبالثالث يكون غنيا ولا يكون الغازي بالأسلحة غنيا إلا أن
 يكون له من كل سلاح اثنان وأحدهما يساوي مائتي درهم (وفي الفتاوى)
 الذهبان ليس بغنى بفرس واحد وبجمل واحد فان كان له فرسان أو جاران
 وأحدهما يساوي مائتي درهم فهو نصاب الأخضية والزراع بثورين وآلة
 الفدان ليس بغنى وببقرة واحدة غنى وبثلاثة ثيران إذا ساوى أحدهما
 مائتي درهم صاحب نصاب وصاحب الثياب ليس بغنى بثلاثة أثواب
 أحدها للبذلة والأخرى للهناء والثالث للأعباد وهو غنى بالرابع (وصاحب)
 الكرم غنى إذا ساوى مائتي درهم (والمرأة) تعتبر بمهر المهر المجهل
 الذي لها على الزوج إن كان مائة عندهما وعند أبي حنيفة لا يعتبر قال
 رحمه الله ورأيت في موضع ثقة رواية ابن سماعة عن محمد بن أبي حنيفة
 أنه لا يجب الأخضية الأعلى من له مائتا درهم فصاعدا فعلى هذه الرواية
 سوى بين غنى الأخضية وغنى الزكاة.

(بيان وقت الأخضية)

قوله البذلة والهناء مما يغنى واحد انظر المصنف اه فليحذر

وفي الأصل أيام النحر أو لها أفضلها ويجوز الأضحية في البيتين المختلطين
وبكرة إذا طلع الفجر الثاني من يوم النحر فلا هلل السواد أن يضجوا وأهل
المصر لا يضجون إلا بعد صلاة العيد (وفي الإحناس) لو ذبح أضحيته بعد
صلاة الإمام قبل الخطبة جاز في أملاه محمد رحمه الله ولو لم يشتر أضحيته
حتى مضت أيام النحر تصدق بقيمة ما يصلح للأضحية (وفي) أضاحي
الزعراني إذا صلى إلى الإمام يوم العيد ثم تذكر أنه صلى على غير وضوء أو كان
جنباً وقد ذبح الرجل أضحيته بعد صلاة الإمام وقد تفرق الناس
لاتعاد الصلاة وتجوز الأضحية وإن لم يتفرق الناس حتى علم بعيد الصلاة
وأجزاء الأضحية لأن من العلماء من قال لا يعيد الناس الصلاة ويعيد
الإمام وحده ولو علم الإمام بذلك نادى بالصلاة ليعيدها فن ذبح قبل أن
يعلم بذلك أجزاء ومن علم بذلك لم يجزه الذبح إذا ذبحه قبل زوال الشمس
وبعد الزوال يجزئه (وفي الإحناس) لو تبين أن هذا اليوم التاسع
من ذي الحجة يؤمر بأعادة الصلاة والأضاحي ~~ك~~ إذا ذكره في أضاحي
الزعراني (وقال) في الفتاوى إن شهده من شهده وجعل هلال ذي الحجة
جازت الصلاة والأضحية وإن لم يشهده من الشهود ولا تجوز اهـ

«(نوع فيما يجوز من الأضحية وما لا يجوز)»

(وفي الأصل) الأضحية من أربعة أصناف من الحيوان (الأول)
الأبل والانثى منها أفضل ولا يجوز منهن إلا التي وهي التي أتي عليها خمسة
أهوال وطعنت في السادسة وفي الطلبة ما تم لها أربعة أحوال (والثاني)
البقر والانثى منها أفضل ولا يجوز منهن إلا التي وهي التي أتي عليها ستان
وطعنت في الثالثة (والثالث) الغنم والذ كرمها أفضل إذا كان
خصياً والثني منها فصاعداً جائز ولا يجوز ثمادون ذلك من كل شيء إلا الجذع
العظيم من الضأن والثني من الغنم التي أتي عليها سنة وطعنت في الثانية
والجذع الذي أتي عليه ستة أشهر وطعن في الشهر السابع (وفي) الإحناس
الجذع من الضأن ما تم له ثمانية أشهر وطعن في التاسع (وفي) أضاحي
الزعراني ما تم له سبعة أشهر وطعن في الثامن (ثم) قال في الإحناس

لا يجوز عنهما إلى في حقهما (وفي) اضاحي الزعفراني اشترك ثلاثة نفر في بقرة
على أن يدفع أحدهم أربعة دنانير والاخر ثلاثة دنانير والاخر دينارواشتروا
بها بقرة على أن تكون البقرة بينهم على قدر رهوس مالهم فضحوا بها لا يجوز
(ولو) كانت البدنة أو البقرة بين اثنين فضحوا بها باختلاف المشايخ فيه والختار
أنه يجوز ونصف السبع تبع فلا يصير لهما قال الصدر الشامي وهذا اختيار
الامام الوالد وهو اختيار الفقيه أبي الليث (وفي الاصل) سبعة اشتركوا
في بدنة أو بقرة ثم مات بعضهم قبل أن ينحروا فقال ورثة الماتين وهما عنكم
وعن فلان الميت يجوز بيعهم استحسانا (وكذا) لو كان أحد الشركاء ضحي
عن ولده الصغير وعن أم ولده (سبعة) ضحوا ببقرة وأرادوا أن يقتسموها
للحم بينهم ان اقتسموها وزنا جاز وان اقتسموها جزا فان جعلوا مع اللحم
شيئا من البقرة كالرأس والا كارع يجوز وان لم يجعلوا الا يجوز وان فعلوا مع
هذا وحلوا الفضل بينهم بعضهم لبعض لم يجوز (ولو) باع درهمه بدرهم
وأحدهما أكثر زنا قال صاحبها الاخر يجوز لان هبة المشاع فيما
لا يحتل القيمة يجوز وفي الاولى يحتل القيمة والفرق أن تحليل
الفضل هبة وفي مسألة اللحم وهب المشاع فيما يحتل القيمة وهو اللحم فلم
يجز وفي مسألة الدرهم الواحد لا يحتل القيمة فجاز (ولو) جعلوا اللحم
والشحم سبعة أسهم وقسموها بينهم جزا فجازت القيمة هكذا في الفتاوى
(وفي المنتقى) لو غصب أضعفية غيره وذبحها عن نفسه وضمن القيمة
لصاحبها أجزاء ما صنع لأنه ملكتها بسابق الغصب (وفي) نظام الزندوستي
خمس أشياء إذا أخذها من ملك الغير تجوز بها الاضعفية وضمن قيمتها
(أولها) غصب شاة وضحي بها (والثاني) لو سرق شاة وضحي بها
(والثالث) لو غصب من ولده الصغير والكبير (والرابع) لو غصب
من عبده المأذون المدين دينام مستغرقا (والخامس) الشراء الفاسد
(قال) وستة لا تجوز أولها المودع إذا وضحي بشاة الوديعة والمستعير
والمستبضع والمرتن والوكيل بشراء الشاة والوكيل بحفظ ماله إذا
ضحي بشاة موكله والسادسة الزوج والزوجة إذا وضحي كل بشاة صاحبه بغير

أذنه والاضحية تدخل في ضمانه بالذبح ولو لم يتم قبل ماله كله على وقت
المباشرة

(نوع في العيوب)

(وفي) نظام الزندوسى خمسة عشر من الآفات لا تمنع جواز الاضحية (منها)
ان التي لا أسنان لها ان كانت تعلف لا تجوز في ظاهر الاصول (وعنه) أبي
يوسف رحمه الله تعالى ان بقي من الاسنان ما تعلف به يجوز (وفي) الاجناس
لا يجوز طلقا والتي لا لسان لها في الغنم يجوز وفي البقر لا والجرباء ان كانت
سبعة تجوز والتي لا قرن لها من الاصل تجوز فان انقطع أو اذ كسر
بعض قرنها تجوز الا اذا بلغ الخ وصغيرة الاذن والتي باذن ناقصة أو شق
من الاعلى الى الاسفل فان لم يكن لها أذن خاتمة لا تجوز وكذا
اذا لم يكن لها إحدى الاذنين (وروى) الحسن بن أبي خنيفة
رحمه الله ان لم يخلق لها اذن تجوز وهو كذا روى عن محمد بن جهم الله
والثولاء وهي الجنونة ان كانت سبعة والعرجاء ان كانت تمشي
بثلاث قوائم وتجافي الرابعة عن الارض لا تجوز وان كانت تضع الرابعة على
الارض وتسعين بها الا انها تتمايل مع ذلك وتضعها وضعها خفيفا تجوز
والجرباء العاجز عن الجماع والتي فيها السعال والعاجزة عن الولادة اكبر
سنة والتي بها كى والتي لا ينزل لها لبن من غير علة والتي لها ولد تجوز
(وفي الاجناس) ان كان للشاة ألية صغيرة خلقت شبه الذنب تجوز وان لم
يكن لها ألية خلقت كذلك قال محمد لا تجوز (وفي المنبع) من العيوب
ما لا يجوز (منها) العيساء والعوراء فان كان الذاهب بعض عينها
الواحدة أو بعض أذن أو بعض أسنانها ففي رواية الاجناس ان كان
أكثر من النصف لا تجوز بالاجماع وان كان أقل من الثلثين تجوز بتقديم
الثان وما كان دون النصف فهو قليل عندهما وبقي النصف ظاهر
منه بهما انه كثير (وفي) شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد في النصف
عنهما روايتان والظاهر عنهما ان النصف كثير (وفي) مختلف الروايات

(قوله والثولاء) بالثلاثة من الثول محركا له

ان كان اكثر من الثلث لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله وبقدر الثلث
يجوز وعليه اعتمد في الجامع الصغير وعن أبي حنيفة رحمه الله انه لا يجوز
وهل تجمع المحروق في الاذن من الاضحية باختلاف المشايخ فيه في كتاب
المسلمات من الاجناس (ولو) كانت صحيحة العينين فعوزت عنده بعد
ايجابها باها على نفسه او كانت سميكة فصارت عنده عفاة او عرجاء
ان كان موسرا لا يجوز له ان يضع يدها وان كان فقيرا جاز له ذلك (وهذا)
في رواية أبي سليمان (وفي) رواية أبي حنيفة يجوز زعمرا كان او موسرا
(ولو) أصابها آفة فكسرت رجلها أو ذهبته يمينها في معاجلة الذبح ان لم
يرسلها جاز وان أرسلها بعد أصابها آفة ثم ضحى بها في وقت آخر
في يومه أو في يوم آخر لا رواية لها في الاصول (وفي) العيون والمنتقى
واما حاشي الزعفراني عن أبي يوسف رحمه الله انه يجوز (وقال) الزعفراني
في كتابه انه لا يجوز وبه قال بعض العلماء ولا نأخذ به (والجفاء) التي
لا شحم لها لا تجوز ومطوعة رهوس ضررها وان ذهب من واحد أقل
من النصف فعلى ما ذكرنا من الخلاف في العين والاذن (وفي) الشاة
والعزاذل لم يكن لها احدى حلمتيها خلقة أو ذهب با آفة وبقيت اخرى
لم تجز (وفي) الابل والبقر ان ذهب واحدة تجوز وان ذهب اثنتان
لا يجوز والله اعلم

• (نوع في الانتفاع بالاضحية) •

(وفي الاصول) يكره ان تحلب الاضحية ويحرم ذوقها قبل الذبح وينتفع
به فان فعل ذلك تصدق به (ومن) اصحابنا من قال هذا في الشاة التي
او حبها على نفسه (ويجوز) الانتفاع بحلب الاضحية ومهدي المتعة
والتطوق بان يتخذها فروا او بساطا او بربا او غربالا وله ان يشتري به متاع
البيت كالجواب والغربال والخف ولا يشتري به الخيل والزيت واللحم ولا
بأس يبيعه بالدرهم ليتصدق بها وليس له ان يبيعه بالدرهم لينفقها
على نفسه ولو فعل ذلك يتصدق بثمنه (واذا) اشترى بقرة او بعيرا
واوجبه اضحية يكره له ركوبه واستعماله فان فعل ذلك او بعضه تصدق

بما تقصده وان آجره تصدق بأجره (وفي) أضاحي الزعفراني فان ولدت
ولدا ذهبها وولدها معها

(نوع في التضييعة عن الغير)

(وفي التجريد) يضيي الغني عن نفسه وأما عن ولده الصغير ففيه
روايتان وأما عن أولاده السكار فلا يضيي عنهم وأما ابن الابن
ففيه روايتان فان كان للصغير مال يضيي عنه أبوه أو وصيه عند أبي
حنيفة وأبي يوسف وعند محمد وزفر يضيي من مال نفسه (وفي الاصل)
قال الامام الشريفي زعم بعض مشايخنا ان على الاب ان يضيي من مال
الصغير وكذلك الوصي على قياس صدقة الفطر عند أبي حنيفة والاصح
انه ليس له ذلك ولهذا لا يملك عتق عبده وهبته له والقاضي في مال
الصغير على هذا والمجنون كالمصبي وعلى الاب ان يؤدى خراج
الارض التي للمصبي وعشره ويؤدى دينه (وفي الفتاوى) الوصي اذا
ضيي عن الصغير بماله يعني بمال الصغير ولم يتصدق جاز فان تصدق
ضمن (وفي النوازل) لو ضيى بشاة نفسه على غيره بأمره أو بغير أمره
لا يجوز بخلاف العتق عن غيره فانه لو عتق عبده عن كفارة رجل بأمره
يجوز (وذكر) بعد هذا في النوازل سئل نصير عن رجل ضيى عن
الميت ماذا يصنع به قال با كل منه ويصنع به ما يصنع بأضحيته فقبل له
أيصير عن الميت فقال الاجر له والمالك لهذا فقبل له فان ضيى
عن المصبي فقال الاجر له والمالك لهذا الرجل (وقال) محمد بن سارة
مثل هذا (وقال) محمد بن مقاتل مثل ذلك وأبوه طيع مثله (وقال)
عصام بن يوسف يتصدق بالكل (وفي) الروضة ان أوصى ان يضيى
عنه من ثلث ماله كل عام جاز (وفي) أضاحي الزعفراني لو ضيى ببقرة
عن نفسه وعن ستة من أولاده ان كانوا صغارا جاز وأجزأهم وفي السكار
بأمرهم جاز وبغير أمرهم لا يجوز هذا ما يسمع الله تعالى من الخلاصة
والله الموفق

(الفصل الثالث والعشرون في الجنايات والديان والحدود)
 (تعمد) القتل على خمسة أوجه عمد وشبه عمد وخطأ وما
 جرى مجرى الخطأ والقتل بسبب (فالعمد) ما تعمده مضر به سلاح
 أو ما جرى مجرى السلاح في تفريق الأجزاء كالحدود من الخشب
 والحجر والنار وموجب ذلك الأثم والقود إلا أن يعفو الأولياء ولا كفارة
 فيه (وشبه العمد) عند أبي حنيفة رحمه الله أن يتعمد الضرب بما
 ليس بسلاح ولا ما جرى مجرى السلاح (وقال) أبو يوسف ومحمد
 رحمه الله إذا ضرب هجر عظيم أو بهشمة عظيمة فهو عمد لأنه لا يقصد به
 إلا القتل وهو واجب ذلك على القولين الأثم والكفارة ولا قود فيه وفيه دية
 مغلطة على العاقلة (والخطأ) على وجهين خطأ في القصد وهو أن
 يرمى شخصاً بظنه صيداً فإذا هو آدمي وخطأ في الفعل وهو أن يرمى غرضاً
 فيصيب آدمياً وموجب ذلك الكفارة والدية على العاقلة ولا أثم فيه
 (وأما) ما جرى مجرى الخطأ فثلث النائم ينقلب على رجل فيقتله
 في حكم الخطأ (وأما) القتل بسبب فكحافر البئر ووضع الحجر
 في غير ما يكره وموجب فيه إذا تلف فيه آدمي الدية على العاقلة ولا كفارة فيه
 (والكفارة) في شبه الخطأ حتى رقبة مؤمنة فإن لم يجد فصيام شهرين
 متتابعين ولا يجزئ فيهما إلا طعام لقوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير
 رقبة مؤمنة (ويقتل) الذي بالذي (ويقتل) الواحد بالجماعة
 (وتقتل) الجماعة بالواحد فإذا قتل جماعة واحد أعمد أقتل الجماعة
 بالواحد لا جماع النهاية رضي الله عنهم (وروي) أن سبعه قتلوا
 واحداً صنعاء فقتلهم هم رضي الله عنهم جميعاً وقال لو تمسكوا أي لواجمع
 عليه أهل صنعاء لقتلهم جميعاً ولأن القتل بطريق التعاقب غالب
 والقصاص شرع الحكمة الزجر فيجعل كل واحد منهم كمنفرد بهم هذا
 الفعل فيجيب القصاص تحقيقاً للمعنى الأحياء من الكل (وذكر) بعض
 شراح القسود في النسيئة قص من جميعهم إذا أوجده من كل واحد منهم
 جرح لازماً في الروح فأما إذا كانوا عيين بالاختصاص فلا قصاص

علمهم (الكل من شرح الكنز) (ولا) يجوز استيفاء القصاص
 الابن بالسيف أو السكين حتى ان من أحرق رجلا بالنار أو قطع طرف
 لسانه فمات أو شججه وكان يضرب علاوته فمات يقتل بالسيف لا غير (ولا)
 يقتل الوالد بولده ولا المجد من قبل الرجال والنساء وان علا ولا بولد الولد وان
 سفل ولا والدة بولدها ولا جدة من قبل الاب والام وان عات أو سفلت
 (ويقتل) الولد بالوالد (ولا) يقتل المولى بعبد ماله كاه أو بعبد
 (ويقتل) العبد بولاه (ولو) جن القاتل بعبد القتل لا يقتل
 ويقتل مالا (ويقتل) سليم الجزار حيا قصص الاطراف (والبائع)
 والعاقل بالصبي والمجنون (ولا) قصاص بين الاررار والعبيد ولا بين
 الذكور والاناث فيمادون النفس (الكل) من خيانة الفتاوى (ولو)
 غرق صبي أو بالغ في البحر لا قصاص عليه عند أبي حنيفة رحمه الله
 وعندهما يجب (والجحر) العظيم على هذا (رجل) ققط صبي وطرحه
 فقتله سبع لم يكن عليه قود ولا دية ولو كان يعزر ويحبس حتى يموت وعلى
 عاقلة الدية (ولو) ققط رجلا فآلقاه في البحر حتى ركب فغرق يجب
 الدية ولو سجد ثم غرق لادية عليه (رجل) قتل آخر وهو في النزاع قتل
 وان كان يعلم أنه يعيش (ولو) قتل رجلا بالابرة فلا قود عليه الا اذا غرزه
 في المقتل (ولو) قال اقتلني فقتله لا يجب القصاص ويجب الدية (وفي
 التجريد) لا يجب الدية في أصح الروايتين عند أبي حنيفة رحمه الله (وفي
 رواية يجب) (ولو) قال له اقطع يدي فقطع لاشي عليه خيانة الفتاوى
 (ولو) ان رجلا أخذ رجلا فقيده وجبسه في بيت حتى مات جوعا قال محمد
 أو جعه عقوبة والدية على عاقلة (والفتوى) على قول أبي حنيفة
 في أنه لاشي عليه (وان) دفنه في قبر حيا فمات يقتل به لانه قتله محمدا
 وهذا قول محمد والفتوى على ان لا على عاقلة الدية (واذا) طين رجل
 على رجل بيتا حتى مات جوعا أو عطشا لم يضمن في قول أبي حنيفة (وقالا)
 عليه الدية غنية الفتاوى (رجل) نام رآه قوم مهيج البدن فذبحه
 انسان وقال ذبحته وهو ميت فانه يقتل قياسا وفي الاستحسان يجب الدية

(أخذ) يمد رجل يمد يده فالتفت يده ان كان أخذ يده للصاحبة
 لاني عليه من ارض السيد وان كان غمزها فتأذى فآصاه ذلك
 ضمن ارض السيد (ولو) ان صيا في يدايه جذبه انسان والاب معه
 حتى مات فدية الصبي على من جذبه ويرثه أبوه (وان) جذبه الاب
 وجذبه الرجل حتى مات فعليه المالدية ولا يرثه أبوه (غنية الفتاوى)
 (رجل) ضرب رجلا بالسيوف في عنقه فشق السيوف النهم وقاتله فلا
 قصاص عند أبي حنيفة رحمه الله وقال محمد بن كان بالشهد وضربه به
 وحده قتل به وهو بناء على القتل بالمثل (ولو) غزه رجل بابرة أو مياشيهما
 متعمدا فقتله لا قود فيه ولو كان بمسلة فغيمه القود مجتمعا (رجل) ضرب
 رجلا بضربة فمات لا يجب القصاص عليه (قيل) لا أبي حنيفة رحمه
 الله ارايت لو كانت الضربة عظيمة قال وان ضربه بجمل ايا قيس لا يجب
 عليه القصاص فهي مسألة القتل بالمثل (وهذا) اللفظ مما أخذ
 بعض الجهال على أبي حنيفة في علم الاعراب فقال الصواب يجب على
 قيس قال القادوري لم ينبت هذا عن أبي حنيفة ولم يوجد في كتابه
 وان ثبت ذلك عنه فهو لغة بعض العرب قال القائل

ان أباهما وأبأباهما قد بلغا في المهاد غايتهما

(من الغنية) (ولو) ألقى رجلا في ماء بارد في يوم الشتاء فمات ~~ساعة~~
 ثم القاه فمات فعليه المدية وكذا لو جرد من ثيابه فجعله في سطح في يوم شديد
 البرد فلم يزل كذلك حتى مات من البرد وكذلك لو قعطه فجعله في الثلج (من
 الغنية) (ولو) ان رجلا طر سرج رجلا من سفينة في البحر او في دجلة وهو
 لا يحسن السباحة فرب سب لا يقتل به عند أبي حنيفة وماله المدية وان
 ارتفع ساعة وسبح ثم غرق ومات فان أباه حنيفة قال ليس فيه قصاص ولا
 دية (من الغنية) (ولو) ان رجلا دخل رجلا في بيت وادخل معه سبعا
 واغلق عليهما الباب فأخذ السبع الرجل فقتله لم يقتل به ولا شيء عليه
 (وهكذا) لو نهشته حية اولد فقتله عقرب لم يكن فيه شيء سواء دخل
 الحية والعقرب معهما او كانا في البيت وان فعل ذلك بصبي فعليه

الدية (قال) في المأرونيات وفيها قول آخر أن فيها الدية (من
الغنية) (رجل) أقر أنه قتل فلاناً بمعدة أو قال بسيف ثم قال اغباردت
غيره فأصبته دري عنه القتل (ولو) قال ضربت فلاناً بمعدة فقتلته
ثم قال اردت غيره فأصبته لم يقبل ذلك منه ويقبل (غنية) (وفي المتن) إذا
قطع عنق رجل وبقي شيء من الحلقوم وفيه الروح فقتله رجل لا قود عليه
لأنه ميت ولو مات ابنه بعد ذلك وهو على تلك الحالة ورثه ابنه ولم
يرث هو ابنه (من الغنية) (صذان) التقياصف من المسلمين وصف من
المشركين فاقبلوا فقتل رجل من المسلمين رجلاً من اصحابه ظنه مشركاً
فعليه الكفارة والدية ولا قود عليه قيل هذا إذا كان المقتول في صف
المسلمين وأما إذا كان المقتول في صف المشركين فلا يجب عليه شيء (غنية)
(وعند) الصبي وخطأ وهو سواء عندنا حتى تجب الدية في الحالين ويكون
ذلك في حالة فعل العمد (وفي) الزادات الدية في فعل العمد على
العاقلة أيضاً ولا كفارة عليه في الخطأ ولا يحرم الميراث (والمعترة)
كالصبي (ولو) أمر غيره أن يقطع يده أو ينفق عينه ففعل لاضمان عليه
في الوجهين (من الغنية) (ولو) قال اقتل أخى فقتله والاخر وارثه
قال أبو حنيفة رحمه الله استحسن أن آخذ الدية من القاتل (ولو) قتل
العمد المرحون في يد المرتين لم يكن لواحد منهما أن ينفر بالقصاص فإذا
اجتمع كان للراهن أن يستوفي القصاص (قال) الشيخ الامام أبو الفضل
الكرماني وجدته رواية أنه لا يثبت لهما حق القصاص وان اجتمعا وهو
اقرب الى الفقه (من الغنية) (ويستوفي) الكبير حق القصاص قبل كبر
الصغير قوداً هذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقال ليس للكبير ولاية القصاص
حتى يدرك الصغير لأنه حق مشترك كما إذا كان بين الكبيرين وأحدهما
خائب (صدر الشريعة) (رجلان) قد اشجرة فوقعت عليهما فأتاها ففعل
عاقلة كل واحد منهما نصف دية الآخر ولو مات أحدهما كان على عاقلة
الآخر نصف الدية (رجل) دفع الى صبي سكيناً فضرب الصبي نفسه
أو غيره بغير إذن الدافع لا يضمن الدافع شيئاً (من الغنية) (ح) بالغ أمر

صبيها يقتل رجل فقتله كان على حاقله الصبي الدينة ثم يرجع حاقله الصبي على حاقله الآخر (ولو) أن بالغا أمر صبيها بحرق مال انسان أو يقتل دابته فمهما كان ذلك على الصبي ثم يرجع بذلك على الآخر (غنية) (ولو) وطئ جارية انسان بشبهة وأزال بكارنها على قول أبي يوسف ومحمد ينظر الى مهر منلها غير بكر والى نقصان البكارة فأيهما كان أكثر يجب ذلك ويدخل الاقل في الأكثر (ولو) كان صبيان في بهيمة فأذهب عذرتها كان عليه المهر بازالة البكارة (من الغنية) (ولو) قتل الرجل عمدا وله ولي واحد له أن يقتل القتاتل قصاصا سواء قضى القاضى أو لم يقض ويقتله بالسيف (ولو) أراد أن يقتل بغير السيف يمنع عن ذلك ولو فعل يعزر (خزانة القتاوى)

• (نوع) •

في المجنين الغرة خمسمائة درهم وهي نصف عشر الدينة أو عبد أو فرس قيمته خمسمائة درهم ذكرنا كالمجنين أو أنثى (وفي جنين) المملوك نصف عشر قيمته إن كان ذكرا أو عشر قيمته إن كان أنثى وهو ما في المقدر سواء من حيث الشرع لقيام قيمة كل واحد منهما بمقام الدينة (وعند) أبي حنيفة رحمه الله لا يعتبر بالتفاوت (وانما) سمى غرة لان غرة الشيء أوله ومنه غرة الشهر أى أوله وأول مقادير الديات خمسمائة درهم فلذلك سمى غرة وهي تجب في سنة واحدة (منية) (المجنين) اذا وجد قتلا في مهلة فلا قسامة ولا دية (رجل) ضرب بطن امرأة فألقت جنينين أحدهما ميت والآخر حي فمات الحي بعد الانفصال من ذلك الضرب كان على الضارب في الميت منها غرة وفي الحي دية كاملة (من الغنية) (وان) انفصل المجنين ميتا لم يرث لانهما ككافى حياته وقت موت الاب بمجوازانه كان ميتا لم ينفع فيه الروح ومجوازانه كان حيا فلا يرث بالثك (وفي الذخيرة) ثم المجنين اذا خرج ميتا لا يرث اذا خرج بنفسه وأما اذا اخرج حيا فهو من جلة الورثة (بيان) اذا ضرب انسان بطن امرأة فألقت جنينا ان انفصل ميتا فانه لا يرث ولا يرث وان انفصل حيا فهو من جلة الورثة (تتارخانية)

* (نوع في الصبي والمجنون) *

صبيان اجمعة وفي موضع يلعبون ويرمون فاصاب سهم احدهم عين امرأة
 وذهبت وظهر الصبي ابن تسع سنين اوفضوه قال الفقيه أبو بكر أرش عين
 المرأة يكون في مال الصبي ولا شيء على الاب وان لم يكن له مال فنظرة الى
 ميسرة (قال) الفقيه أبو الليث انما وجبت الدية في مال الصبي لانه لا يرى
 للجسم عاقلة (ثم) انما تجب الدية اذا ثبت رمية بشهادة الشهود ولا بأقرار الصبي
 ولا بوجوه سمومه فيما لان اقراره على نفسه باطل (غنية) (رجل) حمل
 صديقا على دابة فقال له امسكها الي ولم يكن يسير معه فسقط عن الدابة ومات
 كان على عاقلة الذي حمله الدابة سواء كان الصبي من يركب مثله أولا يركب
 فان سير الصبي الدابة فوطئت انسانا فقتلته والصبي مستمسك عليها فدية
 القتل تكون على عاقلة الصبي ولا شيء على عاقلة الذي حمله عليها لان الصبي
 اخذ في السير بغير اذن الرجل له (وان) كان الصبي من لا يسير اصغره ولا
 يستمسك عليها فقدم القتل هدر لان الصبي اذا كان لا يستمسك عليها كانت
 الدية بمنزلة المتغلبة (وان) سقط الصبي عن الدابة والدابة تسير فمات
 الصبي كانت دية الصبي على عاقلة الذي حمله على كل حال سواء سقط
 الصبي بعد ما سارت الدابة او قبل ذلك وسواء كان الصبي يستمسك على الدابة
 أولا يستمسك (ولو) كان الرجل راكباً حمل صديقا معه على الدابة
 ومثل هذا الصبي لا يصرف الدابة ولا يستمسك عليها فوطئت الدابة انسانا
 وقتلته كانت الدية على عاقلة الرجل لان الصبي اذا كان لا يستمسك يكون
 بمنزلة المتنازع فيكون سير الدابة مضافا الى الرجل فتجب الدية على عاقلة
 الرجل وعليه كفارة بمنزلة المباشرة (وان) كان هذا الصبي يصرف الدابة
 ويستمسك عليها فدية القتل على عاقلة صاحبها لان سير الدابة يضاف
 اليه ما ولا يرجع عاقلة الصبي على عاقلة الرجل لان هذا بمنزلة جنابة الصبي
 بيده (غنية) (واذا) كان الرجل يمين ويفيق فقتل رجلا في حال انفاقته
 ذكر في الاصل انه والصحح سواء فان جن بعد ذلك هل يسقط القصاص لم
 يذكر محمد في الاصل (قال) شيخ الاسلام خواجه زاد ان بعض

مشايخنا فصاروا فيه نقصا لا فقالوا ان كان المجنون مطبقا يسقط القصاص وان كان غير مطبق لا يسقط (غنية) (ولو) ان عبد اجهل صبيا حر اعلى دابة فوقع الصبي عندها ومات فدية الصبي تكون في عنق العبد يدفعه المولى بها أو يفدي (وان) كان العبد مع الصبي على الدابة فساقها فوطئت الدابة انسانا ومات فعلى حاقلة الصبي نصف الدية وفي عنق العبد نصفها (غنية) (رجل) قتل رجلا عمدا ثم صار معه ومات شهيدا عليه الشهود بالقتل وهو معتوه فاني استحسن ان لا يقتله وأجهل الدية في ماله والمسئلة في المنتقى (وذكر) في موضع آخر في المنتقى روى ابراهيم عن محمد بن رجل قتل رجلا ثم جن القاتل لا يقتل (ولو) قضى عليه بالقتل ثم جن فالقياس ان لا يقتل (وقال) أبو يوسف يقتل اذا كان قد قضى عليه (وفي) موضع آخر اذا قضى القاضى بالقصاص على القاتل فقبل ان يدفع الى ولي القاتل جن القاتل لا قصاص استحسننا وتجب الدية وان جن بعد الدفع اليه له ان يقتله (غنية) (مجموعون) شهر على رجل سلاط فقتله المشهور عليه لزمته الدية والكفارة (اراد) ان يذكره غلاما أو امرأة على الفاحشة فلم يستطع دفعه الا بالقتل فدمه هدر « (نوع في القتل تسببا) »

(ولو) عثر رجل بحجر فوقع في بئر حفرها آخر فان كان الحجر موضعه انسان على الطريق فالضمان على واضع الحجر لان التردى باثر فعله وان كان الحجر لم يضعه أحد لكنه جيل السيل فالضمان على الحافر (ولو) حفر بئرا في فلاة من الارض فلا ضمان على الحافر لان الفلاة موضع مباح فلا يكون الحفر عدوانا (رجل) حفر بئرا في ملك غيره فوقع فيها انسان فقال صاحب الارض انا امرته بذلك وانكر أو اياه الواقع فالقياس ان لا يصديق صاحب الارض وفي الاستحسان يصديق لانه اخبر به مالك انشاء (غنية) (رجل) استاجر رجلا ليحفر له بئرا في الطريق فتردى فيها انسان فان كانت في فناء داره فالضمان على المستأجر دون الاجير وان لم يكن في فناءه فان علم الاجير بذلك فالضمان على الاجير دون المستأجر وان لم يعلم فالضمان على المستأجر لانه غره (غنية) (سقاء) سقاء حتى مات فهو على

وجهين ان دفع اليه السم حتى أكل ولم يعلم به فمات لا يجب القصاص ولا
 الدية ويحبس ويعزر ولو أخبره اخبأ را تحب الدية على عاقبته (وان)
 دفع اليه شربة فشرب ومات لا تحب الدية لانه شرب باختياره الا ان في الدفع
 خدعة فلا يجب الا التعزير والاستغفار (غنية) (رجل) قال أنا ضربت
 فلانا بالسيف فقتلته قال أبو يوسف هو خطأ حتى يقول عمدا (رجل)
 قتل رجلا في النزاع فانه يقتل به (واذا) شهد الشهود على رجل بالزنا
 والاخصان فزكيت نفسه القاضي يرجعه عمدا أو بعد أيام فقتله رجل
 عمدا الا قصاص عليه (غنية الفتاوى) (رجل) قتل رجلا فعفا بعض ورثته
 عن القاتل ثم قتله باقي الورثة ان علوا ان عفو البعض يسقط القصاص لزمهم
 القود وان لم يعلوا بهذا الحكم فلا قود عليهم وان علوا بالعفو (غنية) (المعلم)
 اذا ضرب الصبي أو المحترف التمسد فمات ان كان ضربه بامر أبيه أو وصيه
 لا يضمن ان كان في الموضع المعتاد (غنية) (صبي) على حائطا صاح به رجل
 فوقع فمات قال أبو حنيفة وأبو يوسف وزفر لا شيء عليه اطلق الجواب هذا
 وفصله في نوادر رسم فقال اذا صاح به فقال لا تقع فوقع لا يضمن ولو قال قع
 فوقع يضمن والفتوى على هذا (من الغنية) (صبي) بنت ست سنين جنت
 وكانت جالسة جنب الدار فخرجت الام الى بعض الجيران فاحترقت الصبيبة
 فماتت لا قود على الام لكن اذا كانت ملية يجهنمي أن تعتق رقبة مؤمنة والا
 صامت شهرين متتابعين وتكون على ندامة واستغفار لعل الله أن يعفو عنها
 وهذا السقسان (غنية) (صبي) مات في الماء أو وقع من سطح فمات ان
 كان من يحفظ نفسه كان هذا بمنزلة البالغ وان كان من لا يحفظ نفسه
 فعلى أبيه الدية والكفارة لان حفظه عليه ما فوجبت الكفارة
 عليه ما ان كان في حجره ما وان كان في حجر أحدهما فالكفارة عليه
 واختار القسقية أبو الليث أنه لا كفارة على أحدهما الا أن يسقط من
 يده والفتوى على ما اختاره أبو الليث (من الغنية)

«(نوع في العفو والصلى)»

(الوارث) اذا عفا عن القاتل هل يبرأ فيما بينه وبين الله تعالى قال هو

بمنزلة الدين على رجل لرجل هانت الطالب و ابرأته الورثة فانه يبرأ فيما
 بقي اما عن ظلمه المتقدم فلا يبرأ وكذا القاتل عن ظلمه وعدوانه ويبرأ
 من القصاص (وذ كر) السكر حتى في مختصره ان العفو عن القاتل
 افضل لقوله تعالى من تساق به فهو كفارة له (واختلف اهل العلم
 في تأويله قال قوم هو كفارة للقاتل وقال آخرون هو كفارة للعاني وهو
 اولي التأويلين عندي (من الغنية) (رجل) قتل عمدا وله وليان فصالح
 أحدهما القاتل عن جميع الدم على خمسين ألفا جزا الصلح في نصيبه بخمسة
 وعشرين ألفا والاخر نصف الدية خمسة آلاف وروى عن أبي حنيفة
 رحمه الله ان الصلح على أكثر من الدية باطل ووجب لكل واحد منهما
 نصف الدية وهو خمسة آلاف والرواية المشهورة هي الاولى (ولو) كان
 القصاص بين أخوين أحدهما غائب فادعى القاتل ان الغائب قد عفا
 عنه وأقام البيينة على ذلك فانه تقبل بيئته ويثبت العفو عن الغائب
 فلو جاء الغائب لا يكاف القاتل باعادة البيينة هذا اذا أقام القاتل البيينة
 على ما ادعى من عفو الغائب وان لم يكن له بيينة على ما ادعى وأراد أن
 يستخلف الحاضر يؤخر حتى يقدم الغائب هكذا ذكر محمد وأطلق الجواب
 اطلاقا (قال) بعض مشايخنا يريد بمجده بقوله يؤخر حتى يقدم الغائب تأخير
 استخلاف البتات لان الحاضر لا يستخلف على البتات أما اذا أراد
 استخلاف الحاضر على العلم بالله ما يعلم ان الغائب قد عفا عنه فانه يستخلف
 على ذلك (غنية) (وفي الذخيرة) رجل قتل عمدا وعلى المقتول ديون ثم ان
 ولي القاتل صالح القاتل على مال يقضى من ذلك ديون المقتول (وكذلك)
 لو كان المقتول أوصى بوصايا تنفذ من ذلك وصاياه (وكذلك) لو كان
 للمقتول أولياء عفا بعض الأولياء عن القاتل حتى انقلب نصيب الباقين
 ما لا يقضى من ذلك المال ديون المقتول وتنفذ وصاياه (وزعم) بعض مشايخنا
 ان العمد اذا انقلب مالا في الابتداء فهو بمنزلة القتل الخطأ من الابتداء
 الا ترى أنه يقضى من ذلك ديون الميت وتنفذ وصاياه وليس الامر كما زعموا
 الا ترى ان الحر اذا قتل وجلا عدا والمقتول أولياء عفا عنه بعض الأولياء

حتى انقلب نصيب الباقي ما لا يجب ذلك في مال القاتل ولو كان
 خطأ في الآية لا يجب على قاتله القاتل (من التارخانية) (ولو) عفا
 عن الجناية أو عن القتل وما يحدث منه فهو عفو عن النفس والخطأ من
 ثلث ماله والعهد من كاله أي اذا كانت الجناية خطأ وقد عفا عن أهله وعفو
 عن الدية فيعتبر من الثلث لأن الدية مال في حق الورثة في حق الورثة
 يتعلق بهما فالعفو وصية فتصح من الثلث وأما العهد فوجبه القود وهو ليس
 بمال فلم يتعلق به حق الورثة فيصح العفو عنه على السكال (صدر الشريعة)
 (وتقضي) ديون الميت من الدية وبديل الصلح كذا في البرازية
 (نوع في المتفرقات) *

(ولو) أن رجلا كان في بيت ليس معه ما ثالث وجسد أحدهم ما تدبوا قال
 أبو يوسف رحمه الله يضمن إلا خوالدية وقال محمد لا أضمنه (والعبد)
 المرهون اذا وجد قتلا في دار المتهن أو الزاهر فالقيمة على رب الدار
 دون العاقلة كذا روى عن أبي يوسف (ولو) وجسد الرجل قتلا
 في دار بين رجلين لا أحدهم ما ثلثها ولا آخر ثلثها ما فالدية على عاقلة ما
 نصفان (من الغنية) (رجل) فقام عبد أو بعير أو شاة أو دجاجة
 ففي الشاة والدجاجة ونحوهما يجب ما نقص من القيمة وأما في العبد
 فعليه نصف القيمة (رجل) جرح فقال قتلى فلان ثم مات فأقام وارثه
 البيعة على رجل آخر أنه قتله لم تقبل بيعة لان هذا حق الورثة وقد كذب
 البيعة بقوله قتلى فلان (من الغنية) (رجل) أمر رجلا أن يضع حجرا
 في الطريق فوضعه فعطب به إلا أمر فضمائه على الواضع (وكذا)
 اذا قال اشترع جناحا من دارك أو ابن دكانا على بابك تمتع به ففعل
 فعطب به إلا أمر أو عبده أو دابته وكذا إلا أمر اذا بني ذلك للأمر بأمره
 ثم عطب به إلا أمر وكان المسامور هو الذي بني ذلك (من الغنية) (ولو)
 ازدحم الناس يوم الجمعة فقتلوا رجلا ولا يدري من قتله فدينته على بيت
 المال (من الغنية) (ولو) أن رجلا أراد أن يضرب انسانا بالسيف
 فأخذ نفسه ذلك الا انه ان يمس به فذهب صاحب السيف سيفه من يده

فقطع بعض أصابعه فان كان القطع من المفاصل فعليه القودلانه ~~محمد~~
وان لم يكن القطع من المفاصل فعليه الدية (من الغنية) هذا ما يسهل الله
لنا نقله من مجموع المرحوم مؤيد زاده والله تعالى أعلم
«نوع فيما يتعلق بالديات»

(وفي التجريد) حكم الخطأ الدية والكفارة وحرمات الميراث ولا
خلاف في أن تقدير الدية من الابل مائة ومن الدنانير ألف ومن الدراهم
عشرة آلاف (وعندهما) من البقر مائة بقرة ومن الشياه ألف شاة
ومن الحامل مائة حلة (ودية) المرأة نصف ذلك (ودية) الذمي
والمستأن كدية المسلم عندنا (ودية) الخطأ الخماس عشرون بنت
مخاض وعشرون ابن مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون
جذعة (ودية) شبهة العمد أربع وخمسة وعشرون بنت مخاض
وخمسة وعشرون بنت لبون وخمسة وعشرون حقة وخمسة وعشرون جذعة
وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى (وفي) فتاوى
القاضي الامام واختلافوا في تفسير حكومة العمد قال بعضهم ينظر الى
المجنى عليه انه لو كان مملوكا كم ينقص من قيمته بهذه الجناية ان كانت
تنقص عشر قيمته في الحر تعجب عشر دية قال والفتوى على هذا وما يسهل
الله فقله من الخلاصة (وفي) النفس الدية وكذا الانف والذكر
والخشفة والعقل والشم والذوق والسمع والبصر واللسان (وبعضه)
اذا منع الكلام (والصلب) اذا منع الجماع وكذا اذا فاضها فلم
تستمسك البول (ومن) قطع يد رجل خطأ ثم قتله قبل البر خطأ ففيه
دية واحدة (وما) في البدن اثنان ففيهما الدية وفي أحدهما
نصف الدية (وما) فيه أربعة ففي أحدهما ربع الدية (وفي) كل
أصبع عشر الدية وتقسم على مفاصلها والكف تبع المفاصل (وفي) كل
سن نصف عشر الدية فان قلعهما فمقتات أخرى مكانها سقط أرشها (وفي)
شعر الرأس اذا حلق فلم يثبت الدية وكذا اللحية والحاجبان والاهدا
واليد اذا شلت والعين اذا ذهب ضوءها (وفي) الشارب والحية والكوب

وندى الرجل وذَكَر الخصى والعنبرين ولسان الاخرس واليد
 السلام والعين العوراء والرجل العرجاء والسن السوداء والاصبع
 الزائدة وعين الصبي ولسانه وذكره اذا لم تعلم حكمته حكومة (واذا)
 قطع اصبعاً فشأت أخرى ففيها الارش (وجهد) الصبي والمجنون
 خطأ وقد تقدم (والشجاج) عشرة الجراحة وهي التي تشق الجلد
 ثم الدامعة وهي التي تخرج ما يشبه الدمع ثم الدامية وهي التي تخرج الدم
 ثم الباضعة وهي التي تبضع اللحم ثم المتلاخعة وهي التي تأخذ في اللحم
 أكثر ثم السحاق وهي جادة فوق العظم اتصلت اليها الشجة ثم الموضحة
 وهي التي توضح العظم ثم المسائمة وهي التي تهشم العظم ثم المنقلة وهي التي
 تنقله ثم الآتمة وهي التي تصل الى أم الدماغ (وفي) الموضحة
 القصاص ان كان جرحاً وفي الباقي حكومة عدل ولا قصاص في شيء منها
 وان كانت جرحاً (وروى) في الموضحة وفيما قبلها القصاص دون
 ما بعدها (وفي) الموضحة الخطأ نصف عشر الدية (وفي) المسائمة
 العشر وفي المنقلة عشر ونصف (وفي) الآتمة الثلث وكذلك الجماعة فاذا
 نفذت فثلثان (والشجاج) تختص بالوجه والرأس والجمجمة بالجوف
 والمجنب والظهر وما سوى ذلك جراحات فيها حكومة عدل وقد تقدم
 بيان حكومة العدل (ومن) شجر جرح لا فذهب عقله أو شعر رأسه
 دخل فيه ارش الموضحة (وان) ذهب سمعه أو بصره أو كلامه
 لم يدخل ولم يقتص من الموضحة والطرف حتى يبرأ (ولو) شجبه فالتحمت
 ونبت الشعر سقط الارش والله تعالى أعلم وهذا ما يسن الله تعالى نقله من
 المختار على وجه الاختصار

(باب القسامة)

القتل كل ميت به أثر اذا وجد في محله لا يهمل قاتله وادعى وليه القتل على
 أهلها أو على بعضهم جرحاً أو خطأ ولا ينسب له يختار منهم خمسين رجلاً يختلفون
 بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً ثم يقضي بالدية على أهل المحلة وكذلك اذا
 وجد بدينه أو أكثره أو بعضه مع الرأس فان لم يكن فيهم خمسون رجلاً

كررت الايمان عليهم لثم خمسين ومن ابي منهم يتعبد حتى يحلف
 ويقضي بالدية الاولى (ولا يدخل في القسامة صبي ولا مجنون ولا عبد
 ولا امرأة) (وان) ادعى الولي القتل على غيرهم سقطت عنهم القسامة
 ولا تقبل شهادتهم على ذلك (وان) وجد على دابة يسوقها انسان
 فالقسامة عليه وعلى عاقلة السائق وكذا القائد والراكب (وان)
 وجد في دار انسان فالقسامة عليه وعلى عاقلته ان كانوا حاضرا والا كررت
 الايمان عليه والدية على عاقلته (وان) وجد بين قريتين فعلى
 اقربهما اذا كانوا يسمعون الصوت (ولو) وجد في السفينة فالقسامة
 على الملاحين والراكب (وفي) مسجد محلة فعلى أهلها (وفي) الجامع
 والشارع الاعظم الدية في بيت المال ولا قسامة (وان) وجد في بركة أو في
 وسط الغرات فهنر وان كان محتملا بالشايطي فعلى اقرب القرى منه ان
 كانوا يسمعون الصوت والله تعالى اعلم هذا ما يبرأ الله نكته (من المختار) (ولو)
 وجد في دار نفسه تدي عاقلة ورثته عنه ابي حنيفة رحمه الله وعند زفر
 لاشي فيه وبه يفتي (القسامة) على اهل الحقة لا على السكان ولا على المشتريين
 فلو باع كلهم فعلى المشتريين (وجد) قتيلا في دار بين قوم لبعضهم
 اكثر فهي على الروس وفي سوق ملوك فعلى المالك وفي غير المملوك
 والسجن لا قسامة والدية على بيت المال (ولو) وجد في معسكر في فلاة
 غير ملوك في الخيمة والغسطة على ساكنيها هذا ما يبرأ تعالى
 نفسه من الدرر والغرر والله الموفق لسبيل الرشاد
 * (باب المعاقلة) *

وهي جمع معقولة وهي الدية والعاقلة الذين يؤثرونها وتجب عليهم كل دية
 وجبت بنفس القتل فان كل القتال من اهل الديوان فهم عاقلة تؤخذ
 من عايناهم في ثلاث سنين سواء خرجت في اقل أو أكثر وان لم يكن
 من اهل الديوان فقيباته يقسط عليهم في ثلاث سنين لا يزداد الواحد على
 أربعة دراهم وينقص منها فان لم تسع القبيلة ذلك ضم اليهم اقرب القبائل
 نسبيا (وان) كان ممن يتناصرون بالحرف فأهل حرفته (وان) تناصروا

بالجاني فأهله ويؤدى القاتل كاحدهم (ولا) عقول على الصبيان
والنساء ولا به قتل الكافر عن المسلم ولا بالعكس (وان) كان لا يذمى
عاقلة فالدية عليهم والافى ماله فى ثلاث سنين (وعاقلة) المعتق قبيلة
مولاه وعاقلة مولى المولاة مولاه وقبيلته (وولد) الملائنة تعقل عنه
عاقلة أمه فان ادعاء الاب يعد ذلك رجعت عاقلة الام على عاقلة الاب
(وتحمل) العاقلة خمسين ديناراً فصاعداً وما دونها فى مال الجاني ولا تعقل
العاقلة ما اعترف به الجاني الا ان يصد قوه واذا جنى الحر على العبد خطاً
فعلى عاقلته وهذا ما يبرأ الله تعالى نكته (من المختار) والله الموفق
لسبيل الرشاد

« (فصل فى المسائل المتعلقة بالحدود) »

(رجل) زنى بامرأة مائة لا حد عليه وعليه التعزير (لما) روى ان بهلول
النباش فعل ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يقم عليه الحد
ونزل فيه قوله تعالى والذين اذا فعلوا فاحشة لا تذكرونها ولا يذكرونها ولا يذكرونها ولا يذكرونها
حد (ولو) أتى امرأة أو غلاماً فى الموضع المكروه والعياذ بالله تعالى فليس
عليه حد الزنا ولا يكتفى بشتاب بالتهزير والمجس (وعندهما) عليه
الحمد (وفى) روضة الزندوسى ان الخلاف فى الغلام أما لو أتى امرأة
فى الموضع المكروه منها يحد بالخلاف (ولو) فعل هذا بعبد أو
أمته أو منكره لا يحد بالخلاف (قال) محمد رحمه الله فى الاصل
اذا زنى بامرأة خرساء لا حد على واحد منهما او جعل الجواب فى الخرساء
كالجواب فيما اذا كانت المرأة ناطقة وادعت المرأة انكاح بخلاف ما اذا
كانت مجنونة أو صبيحة يجامع مثلها كان على الرجل الحد وبخلاف ما اذا
كانت المرأة غائبة وأقر الرجل انه زنى بها أو شهد عليه الشهود فانه يقيم
عليه الحد (من الغنية) (عن) ابن عباس رضى الله عنهما قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من وجدته يعمى عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل
والمفعول به (وقال) من أتى بهيمة فاقتلوه واقولوا معه (وهن)
جابر بن عبد الله رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

ان اخوف ما الخاف على امتي عمل قوم لوط (مصاييح) (ولو) لا ط بامرانه
 أو عبده لا يجب الحمد (وفي) جامع طهين الدين اللواطة في عبده وفي الاجنبي
 والاجنبية فيهما أشد التعزير والراي فيهما الى الامام ان شاء قتله ان
 اعتاد ذلك وان شاء ضربه وجب عليه (وقالا) فيهما الحمد (وقال) أبو
 بكر يحرق بالنار (وعن) الشعبي برجم في الاحوال كلها (وعن)
 البعض يهدم عليه جدار (ولو) جرد امرأة وغانقها ووقبها أو جامعها
 فيمادون الفرج حتى أنزل فعليه التعزير (رجل) وجب عليه الحمد
 وهو ضعيف الخلق يخاف عليه التلف اذا ضرب بجدار قدوم ما يحتمل (خرانة
 الفتاوى) (رجل) زنى بصغيرة لا تحتمل الجماع فافضاها الا حمد عليه
 في قولهم جميعا ثم ينظر في الافضاء ان كانت تستمسك البول كان عليه المهر
 بالوطء وثلاث الدية بالاقتضاء وان كانت لا تستمسك البول كان عليه جميع
 الدية ولا مهر عليه في قول أي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد عليه الدية
 والمهر أيضا ولا تهرم عليه أمها ولا بنتها بهذا الوطء في قول أي حنيفة
 وقال أبو يوسف تحرم (من الغنية) (رجل) زنى بجارية مملوكة وقتلها بفعل
 الجماع ذكر في الاصل ان عليه قيمتها ولم يذكر فيه خلافا وذكر أبو يوسف
 في الامالى عن أي حنيفة ان عليه الحمد والقيمة وقال أبو يوسف عليه القيمة
 ولا حمد عليه وهو الصحيح (ولو) زنى بامرأة فقتلها بفعل الجماع كان عليه الحمد
 والدية (ولو) أقرت المرأة فقتلت زنت بهذا الرجل وأنكر الرجل لا حمد
 على واحد منهما في قول أي حنيفة وجه الله وقال لا تعد المرأة (وكذا) لو
 قال الرجل زنت بهذه المرأة وأنا كبرت المرأة الزنا لا حمد عليه في قول أي
 حنيفة وجه الله وقال مصابيح (ولو) قال الرجل زنت بهذه المرأة
 وقالت لابل تزوجني فانه يحد وعليه المهر لها (وكذا) لو أقرت هي
 بالزنا أربع مرات في مجلس مختلفة وقال الرجل لابل تزوجتها لا حمد عليه
 وعليه المهر لها (من الغنية) (أربعة) شهدوا على رجل بالزنا بامرأة فنظروا
 اليها فاذا هي بكر فانه لا حد عليه ولا على الشهود حد القذف (ولو) أقر الرجل
 أربع مرات في مجلس مختلفة انه زنى بامرأة ولم يعين المرأة حمد الرجل

(من الغنية) (إذا) أقرب الحب بوب بالزنا أو شهد عليه الشهود ولا يحد (ولو) أقرب المحصى بالزنا أو شهد عليه الشهود حد وكذلك العنين (ولو) أقرب الآخر بوب بالزنا أربع مرات في كتاب كتبه أو إشارة لا يحد ولو شهد عليه الشهود وبالزنا لا تقبل (غنية) (زنى) بجارية الغير ثم اشتراها أو بعتة ثم تزوجها فانهم ما يحدان في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله وعن أبي يوسف رحمه الله في رواية لا يحدان وفي رواية يحدان (والحرمة) إذا زنت بعد ثم اشتريته فانهم ما يحدان جميعا (غنية) (ولو) وطئ جارية ابنه أو جارية امرأته وادعى الشهمة يجب له كل وطء مهر (العاقل) البالغة طاعت من صبي أو مجنون لا حد عليهما (وزاد) في النظام وعليها العدة ولا مهر لها (المرأة) إذا كرهت على الزنا كنت لم تحسد بالأجاسع ولا تأثم بالتمكيد إن شاء الله تعالى (ومعنى) الكره على الوطء أن تكون مكرهة إلى وقت الإيلاج أما لو كرهت حتى أضجعت ثم مكنت قبل الإيلاج كانت مطاوعة فيجب عليها الكفارة في رمضان (خزانة) (ولو) قال لا خير بآزاني فقال لا بل أنت يحدان (الصبي) إذا زنى بصبيسة لا حد عليه وعليه المهر في ماله لأنه مؤخذ بأفعاله وأذنه له لم يحد (رجل) أقرب بالزنا أربع مرات ثم قال والله ما قررت دري عنه الحد (خزانة) (ولا) يجب الحد على وطئ جارية ولده وإن سفل مع العلم بحرمته لشبهة وجدت في المحل والشبهة إذا ثبتت في الموطوءة ثبتت فيها الملك من وجهه ولم يبق معه اسم الزنا فلم يجب مع علمه بحرمته الوطء لقيام دليل يدل على حله وإن تخلف هذا المانع فإورث بذلك شبهة ويسمى هذا النوع شبهة المحل ويثبت النسب مع هذه الشبهة عند الدعوى لعدم كونه زنا خالصا وهي تثبت في مواضع (منها) وطء الرجل جارية ابنه (ودليل) حله قوله عليه الصلاة والسلام أنت ومالك لأبيك ثم إن حبائت وولدت يثبت النسب من الأب ولا يجب العقر لقوله لا يحدان إلا ما بالقيمة سابقا على الوطء وإن لم تحبل فعليه العقر لأن التملك لقيمة لصيانة مائه عن الضياع ولا حاجة هنا فلا يثبت الملك (ومنها) وطء مطاوعته البائن (والدليل) فيه أن بعض الأهلية رضى الله تعالى عنهم جعل

لكننا بقية ربيعة ومنهم من رضى الله عنه (ومنها) وطه المولى للبحارية
المبيعة أو الممهورية قبل التسليم (والدليل) فيها انها في يده فضمنانه يعود
الى ملكه بالهلاك (وكذا) وطه المبيعة بالمبيع القاسد قبل التسليم
أو بعده أو بشرط الخيار لان له فيها حق الملك (ومنها) وطه جارية
مكتوبة وجبه له المأذون المستغرق بالدين لان له حق في كسبه (ومنها)
وطه الجارية المشتركة لان ملكه في البعض ثابت حقيقة (ومنها) وطه
الجارية المرمونة في رواية لأن سبب الملك العقد له ولهذا عنده ملكا يكون
مستوفيا لدينه فصار كالمشترأة بشرط الخيار للبائع (شرح الجمع)

« (فصل فيما يظهر في الزنا) »

(أربعة) شهدوا على امرأة بالزنا وأحدهم زوجها فان لم يكن الزوج قد فها
قبلت شهادتهم وحلت المرأة وان كان الزوج قد فها أولا والمسئلة بحالها
فهم قد فة يحدون وعلى الزوج للعان لان شهادته لم تقبل لكان التهمة
لانه بشهادته سعى في دفع اللعان عن نفسه (من الغنية) (والزاني) اذا
ضرب الحد لا يحد (والسارق) اذا قطع يحدس الى أن يتوب لان
الزنا جنابة على نفسه فلو حدس حدس لاجل نفسه وأما السرقة فهي جنابة
على غيره من وجه فلو حدس حدس لغيره وهو جائز (رجل) اتى بفاحشة
ثم تاب وأتاب الى الله تعالى فان القاضي لا يعلم الناس بالفاحشة لاقامة الحد
عليه لار التوبة ودوب اليه (غنية الفتاوى) (التقادم) يمنع الشهادة
في الزنا والمرة وحدهم التقادم بعضهم قد فة بشهر وهو قولهما وبعضهم
قد فة بستة أشهر وبعضهم فوضه الى رأى القاضي (وفي) الاصل
لم يوقت أبو حنيفة (وعنه) ثلاثة أيام (وعنه) لا يقبل بعد ستة
أشهر وقيل لا يقبل بعد ثلاثة أيام اليه أشار محمد (نزاهة)

« (فصل فيما يبرهن بالاحصان) »

(رجل) زنى بامرأة ثم تزوجها أو بأمة ثم اشتراها ذكر في ظاهر الرواية
محمد (وروى) عن أبي حنيفة رحمه الله انه يسهل الحد (وذكر)
أصحاب الاملاء عن أبي يوسف رحمه الله ان من زنى بامرأة ثم تزوجها أو

قوله الممهورية) الى ان يجهات مهر الامراة يتزوج بها السيد ام من الغنى على السكر

بمباركة ثم اشتراها لاحت عليه عند أبي حنيفة رحمه الله وعليه الحمد
 في قول أبي يوسف (وذكر) ابن سماعة في نوادره على عكس هذا وقال
 على قول أبي حنيفة عليه الحمد في الوجهين وفي قول أبي يوسف لاحت عليه
 في الوجهين (وروى) الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أذا زني بامتهم اشتراها
 فلا حد عليه وان زني بحرمة ثم تزوجها فعليه الحد والفرق بين النكاح
 والشرع انه ملك عينها وملك العين في محل الحمل بسبب الملك للعل فيجعل
 الطارئ قبل الاستيفاء كالقسط بالسبب كما في باب السرقة فان السارق
 اذا ملك المسروق يمنع النفع فأما في النكاح فلا ملك عين المرأة وانما
 يثبت له ملك الاستيفاء وهذا لو وطئت المرأة كزوجة بالشفقة كان العقر لها
 فلا يورث ذلك شفقة فيما تقدم استيفاء منها فلا يسقط الحد عنه (من الغنية)
 (وينبغي) للقاضي أن يسأل شهود الاحصان عن الاحصان ما هو فان قالوا
 فيما وصفوا تزوج امرأة ودخل بها فعلى قول أبي يوسف رحمه الله يكتب
 بقولهم ودخل بها (وعند) محمد لا يكتب به ما لم يقولوا جامعها (واجمعوا)
 على انه لا يكتب بقولهم مسها أو لمسها (واجمعوا) على انه يكتب بقولهم
 جامعها باضعها (وفي) الباقي انه يكتب بقولهم اغتسل منها (غنية) (ولو)
 خدلا بامرأة ثم طلقها فقال الزوج وطئت أو قالت المرأة لم يطأني فان الزوج
 يكون محصنا باقراره والمرأة لا تكون محصنة لانكارها (رجل) أقر عند
 القاضي بالزنا أربع مرات فامر القاضي بوجه ثم قال والله ما أقررت بشئ يدرك
 عنه الحد هذا ما يصر الله تعالى نقله من مجموع مؤيد زاده شارح الطحاوي
 (لا يحل) شرب الخمر الا عند الضرورة للعطش يشرب قدر ما يدفع العطش
 فلا وإن شرب الخمر مقدار ما يروي به فسكر لاحت عليه لانه ضرورة فيباح هذا
 المقدار لدفع العطش فقط (ومن) شرب منه ما يصل الى جوفه يحسد
 ثمانين جالدة ان كان حر أو أربيعين ان كان عبدا (ومن) وجسد في فيه
 راتحة الخمر أو فاء خمر لا يحسد شرب البج للتداوي لا بأس به فان ذهب به عقبة
 لم يحسد فان سكر منه لا يحسد عنده ما خلا فالله يدركه الله تعالى ومن زني
 في رمضان فادعى شفقة تسقط الحد عزروا حدس هذا ما يصر الله تعالى
 نقله (من الخلاصة) والله تعالى الموفق لسبيل الرشاد

« (نوع في حديث الفسيف) »

وفي جنائيات النوازل رجل قال لا تخبر يا خبيث لا يقول له بل أنت والاحسن
 ان يكف عنه ولا يجيب ولو رفع الامر الى القاضي ليؤدبه يجوز ولو اجاب مع
 هذا لا بأس به (ولو) قال لا تخبر يا ديوث أو يا فاجر أو يا فاسق أو يا مودى
 أو يا مختل لا يجب المحذور لكن يعزريه في اذا قال لاصالح أمة اذا قال
 للفاسق يا فاسق أو قال لاص بالصل لا يجب شيء واختيار التعزير الى القاضي
 من واحدة الى تسع وثلاثين وهذا عندهما وهذا في الفتاوى (وفي) شرح
 الطحاوي في كتاب الحدود والتعزير على اربع مرات تعزير اشراف الاشراف
 كالعلماء والعلماء والعيال وتعزير الاشراف كالدهاقنة وتعزير اوساط الناس
 وتعزير الخسائس وتعزير اشراف الاشراف الاعلام لا غير وهو ان يقول
 القاضي بلغني انك تقول كذا أو تفعل كذا وتعزير الاشراف الاعلام
 والمجر الى باب القاضي وتعزير الاوساط وهم السوقة الاعلام
 والمجر الى باب القاضي والمجس وتعزير الخسائس الاعلام والمجر
 الى باب القاضي والضرب والمجس بعد ذلك قال المصنف رحمه الله
 سمعت من ثقة ان التعزير باخذ المال ان رأى القاضي أو الوالي جاز ومن
 جملة ذلك رجل لا يحضر الجماعة يجوز تعزيره باخذ المال ومما اتصل بهذا
 العبد اذا اساء الادب فلامه ولي أن يعزره ووزنه ولا يجاوز الحد به وكذا
 امرأته قال الله تعالى واضربوهن أباح تعزير النساء عند الحاجة اليه
 (الساحر) اذا ادعى انه خالق ما يفعل ان لم يذب يقتل والساحرة تقتل برديتها
 ان كانت تعتقد ذلك وان كانت المرتدة تقتل ولو كان الساحرة تقتل بالاثم
 وهو ما يروى عن عمر رضي الله عنه انه كتب الى عماله ان يقتلوا الساحر
 والساحرة (رجل) يتخذ لعبة للناس ويفرق بين المرء وزوجه بتلك اللعبة
 فهذا ساحر ويحكم بارتداده ويقتل هكذا ذكره طلقا وهو محمول على ما اذا
 كان يعتقد ان له أثرا (رجل) علم ان فلانا يتعاطى من المنأ كرهل له
 أن يكتب الى أبيه بذلك ان وقع في قلبه ان اياه يقدرو على ان يغير على ابنه
 يحل له ان يكتب به الى أبيه وان لم يقع في قلبه انه لا يقدر ان يكتب (وكذا)

بين المرأة وزوجها وكذا بين السلطان والريعية اه هذا ما يسهل
الله نقله من الخلاصة والله الموفق لسبيل الرشاد
(باب السرقة)

(ركنهما) أخذ الشيء خفية (ومهاها) مال محرر وعملوك وهو شرط (ونصابها)
قدر عشرة دراهم مضروبة (وحكمها) القطع (فان) سرق مكاف حراً أو عبد
قدر النصاب محرراً بلا شبهة بكان كبيت أو صندوق أو بحفظ كماله
في الطريق أو مسجد عنده مال واقربته امرأة أو شهيد رجلان بان سألها
الامام كيف هي او ما هي ومتى هي واين هي وكيف هي وعن سرق
وبيناهما قطع (وان) تشارك جمع فيما نصاب كل قدر نصاب قطعوا وان
أخذ به بعضهم (وقطع) بالساج وبالباب والبنوس والصنديل والفصوص
الحضرة والياقوت والزبرجد والانياء والباب (ولا) يقطع فيما
وجد مباحاً في دارنا كخشب وحشيش وقصب وسهم وطير
وزرنج ومغرة ونورة (ولا) بما يفسد سريعاً كالبخيل والجم وفاكهة
وطبسة وتمر على شجر وبطنج وزرع لم يصب له المهرز (ولا) في
اشربة مطربة وآلات لهو وصليب ذهب او فضة وشطرنج وزرد
ومصنف وصبي حر ولوحاين وعبد ودفتر الحساب ولا في كلب وفهد
وزيت وتبن ومال عامة في بيت المال وماله فيه شركة ومثل حقه حالا
او مؤجلاً ولو يزيد وما قطع فيه وهو بحاله لان تغير وسرق ثانياً قطع كغزل
قطع فيه ثم سبج فسرق ولا من سرق من ذي محرم محرم منه بخلاف مال
في بيت غيره ومال مرضعته ولا من الزوج وعرس ولا من مال خاص له من
سيدة وعرسه وزوج سيادته ولا من مكاتبه ومبعوضه ومغرم وحمام وبيت اذن
في دخوله او سرق شيئاً ولم يخرج منه من الدار او دخل بيتاً وناول من هو خارج
او ثقب بيتاً وأدخل يده فيه وأخذ شيئاً او طرصة خارجة من كم غيره (اما)
الاطرار وحل الرباط فان طر الرباط من خارج فلا قطع وان حل الرباط او
سرق او حل جمل من قطار او حلق قطع ان حلقه ربه او نائم عليه او شق
الحل فاخذ منه شيئاً او أدخل يده في صندوق غيره او كنهه او حبيبه او أخرج

وعداى مطلقاً كبراً أو صغيراً على قول أبي يوسف وبعضهم يرى القطع في الصغير والغير المبرأ منه مال وقوله وحمام أي بنهار وقوله طر أي شق اه عيني

من مقصورة دار فيها ماضية إلى خارج أو سرق رب مقصورة من مقصورة
أخرى فيها أو ألقى شيئا من حرز في الطريق ثم أخذه وحمله على سائر فساقه
وأخرجه من الحرز هذا ما يشر الله تعالى نقله من هذا والشرعية
« (فصل في جنائية الميعة والجنائية عليها) »

(ضمن) الزاكب في طريق العامة ما وطئت دابته وما أصابت يديها أو
رأسها أو كدمت أي عصفت بمقدم أسنانها أو خبطت أي ضربت
بيدها أو صدمت أي ضربت بنفسها شيئا (فلو) حدثت هذه الأشياء وهي
تسبب في ملكه لم يحرم الميراث ويلزمه الكفارة (ولو) حدثت في ملك غيره
فلو كان سيرها باذنه كان كماله والضمن ما تلف مطلقا لا ما نفقت برجلها
أرذنها سائرة إذا لم يكن الاحتراز عنها مع سيرها أو عطبت بمسارات أو بالثبات
في الطريق سائرة (فلو) أوقفها لغيره ضمن إلا في موضع اذن الامام
بابقائها فيه (وان) أصابت يديها أو رأسها حصاة أو نواة أو
أثارت غبارا أو حجرا صغيرا ففقا عينا أو أفسدت ثوبا لا يضمن السائق
للدابة والقائد كالأرباب في الضمان وعليه أي الزاكب الكفارة لأنه
مباشر وحكم المباشر أن لا يرث إن كان المقتول مورثه بخلافهما أي السائق
والقائد حيث لا كفارة عليهما ويرثان لأنهما متسببان والكفارة وحرمان
الأرث ليسا من أحكام التسبب (ضمن) عاقلة كل حر فارس أو راجل
دينة إلا أن أصطدم أو مات أو لم يكونا من الجهم وكان الاصطدام خطأ ولو
عمدا فنصفها أي الدية ولو عيبا من فيه بدودهما ولو أحدهما حرا
والآخر عبدا فعلى عاقلة الحر المقتول قيمة العبد في الخطأ ونصفها في العمد
ويضمنها عاقلته (سائق) دابة سقط بعض أداها على رجل فمات
وفائد قطار وطئ بعير منه رجلا فمات فمعه سائق في جانب الأبل ضمن
وأما إذا لم يكن في جانب الأبل بل بوسطها وأخذ زمام واحد منها ضمن
وحده (قتل) بعير بطه على قطار يسير بلا علم قائد رجلا ضمن عاقلة
القائد الدية ورجعوا على عاقلة الزابط فلور بطها والقطار واقف ضمنها
أي الدية عاقلة القائد لا رجوع كذا إذا علم القائد انتهى هذا ما يشر الله

قوله ما نفقت أي ضربت

تعالى فله من الدرر والغرر وقد تقدم في فصل الضمانات ما يتعلق
بالتجنيات فليراجع والله الموفق لسبيل الرشاد
(الفصل الرابع والعشرون في الشرب والمزراعة والمساقاة) *

(كتاب الشرب) وفي فتاوى القاضي الامام الاصل فيه قوله عليه الصلاة
والسلام الناس شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار ولم يرد به شركة الملك
وانما أراد به الاباحة في الماء الذي لم يجرز في الحياض والعيون والآبار
والانهار فلكل واحد أن يشرب منها ويسقي دوابه وان فيه ما يقطع
ذلك الماء ولا يبق بها أرضه ولا زرعه (وفي الاصل) المياه ثلاثة (الاول)
في نهاية العموم كالانهار العظام كدجلة والفرات وحيون وسبحون وهي
يسق بماء وكذا لا حد ولكل واحد أن يستقي منها ويسقي دابته وأرضه
ويشرب به ويتوضأ به ولكل واحد نصاب الطاحون والساقية والدالية
واتخاذ المشرقة واتخاذ النهر الى أرضه بشرط أن لا يضر بالعمامة فان أضر
بمنع من ذلك فان لم يضر فعل ذلك ولم يمنع وان أضر وقيل فلكل واحد من
أهل الدار مسلم أو ذمي أو امرأة أو مكاتب منه (الثاني) في نهاية
الخصوص كما الحب والكوز وليس لاحد أن ينتفع به الا باذن صاحبه
(وفي) الفتاوى في كتاب الصلاة لو صب ماء حب انسان يقال له املاءه
فان اضطر اليه فيمنع منه ينتفع به بغير اذن صاحبه (الثالث) المتوسط
وهو ماء الانهار والآبار المملوكة والحياض ولكل واحد أن يسقي دابته
الا اذا كان له جمال وأبقور كثيرة يخاف صاحب النهر فساد المسناة
وتقريب النهر فيمنع منه هكذا في الفتاوى (وان) كان الخوض
في دار رجل أو في بستانه فاستقي آخر منه ليس لصاحب الدار والبستان
أن يأخذ ذلك منه الا ان لصاحب الملك أن يمنع من الدخول في ملكه
ولكل واحد أن يقول لي حق في دارك فاما أن توصلي اليه أو تمكتني من
الدخول وهذا اذا كان له مستقي غير ذلك فان لم يكن فله أن يدخل داره بغير
إذنه (الكل) في نسخة الامام المرخسي (وفي) فتاوى القاضي
نهر لقوم ولرجل أرض يجنبه ليس له شرب منه من هذا النهر كان لصاحب

الحبس بالضم الخياينة وقوله وأبقور بأقور من جموع البقرة والمسناة بالفتح طائفة بيني في وجه الماء وتسمى السدانة

الارض الذي ليس له شرب منه ان يشرب ويتوضأ ويسقي دوابه من هذا
 النهر وليس له ان يسقي ارضاً منه او شجرة او زرعاً ولا ان ينصب دولا باعلى
 هذا النهر لارضه وان اراد ان يرفع الماء منه بالقرب والاواني ويسقي زرعه
 او شجره اختلف المشايخ فيه والاصح انه ليس له ذلك ولا همل النهر ان
 يمنعوه (وفي) شرح الشافعي لا يجوز بيعه وليس لاحد ان ينصب الطاحونة
 ولا غيرها على الانهار المشتركة لا قوام مخصوصين وليس للسلطان ان ياذن
 لهم بذلك وان اذن لم يعتبر اذنه (نهر) بين قوم عليه ارضون لم يعرف كيف
 كان اصله اختلفوا فيه يسمي بينهم على قدر اراضيهم فان كان الاعلى
 لا يشرب حتى يسكر النهر لم يكن له ذلك الا برضى الآخرين والمختار
 انه اذا لم يمكنه سقي ارضه من غير سكر رفع الامر الى القاضي حتى يامرهم
 بالماياة فان اصطلموا على ان يسكر كل شارب يوما جاز وليس لاحد ان
 يكرى منه نهر الا برضى الآخرين وكذا ان ينصب الرعي الا ان يكون موضع
 الرعي في ارضه ولا يضر بالنهر ولا بالماء (ومن) كان له شرب في ارضه
 في اسفل النهر ففتح ذلك في اعلاه فليس له ذلك (ومن) جعل باب داره
 في اعلى حائطه له ذلك كذا في مختصر عصام وقصة شرح الطحاوي (وفي)
 كتاب الشرب للامام خواهر زاده لو اراد ان يجعل شربه اسفل او اعلى له ذلك
 وهكذا في نسخة الامام البرقي (وذكر) الصدر الشيرازي في كتاب الحيطان
 ولو اراد ان يسوق شربه الى ارض اخرى لم يكن له ان يشرب فيمائه لم يميز
 (وهذا) كطريق بين قوم اراد احدهم ان يفتح فيه طريقا للممر دار اخرى
 لم يميز (الكل) في الاصل (وفي العيون) نهر مشترك بين قوم اذنوا لرجل
 في السقي منه الارحلافه لم ياذن له ليس له ان يسقي حتى ياذنوا كاهم كذا
 روى هشام عن ابي يوسف رحمه الله (وفي) مزارعة النوازل عن محمد بن
 مقاتل في رجل سرق ماء فساقه الى ارضه او كرمه فانه يطيب له ما خرج
 وهو بمنزلة رجل غصب شعير الوثنا ومن دابته فعليه قيمة العلف وما زاد
 في الدابة فهو طيب له (قال) رحمه الله فعلى قياس هذا لو سرق اوراق
 التوت واعطى دودا الصافي فالابر يسمي طيب له وعليه قيمة الاوراق

قوله يسكر أي يسكر والصدرا كسكر كذا في المتن ولا يميز

« (فصل في مسايل الماء) »

في فتاوى القاضى الامام رجل اراد سقى ارضه او زرعه من مجرى له فجاء رجل ومنعه الماء ففسد زرعها قالوا لاشئ عليه كالممنوع الراعى حتى ضاعت المواشى (رجل) له نوبة ماء في يوم معين من الاسبوع فجاء رجل وسقى ارضه في نوبته ذكر الشيخ الامام على البردوى ان غاصب الماء يكون ضامنا (وفى) متفرقات الفقيه ابى جعفر رجل سقى ارضه فتعدى الماء الى ارض جاره ان اجرى الماء اجراء لا يستقر في ارضه بل يستقر في ارض جاره يضمن وقد تقدم مثل هذا في الضمانات والله اهل

« (نوع في الارض الموات) »

(وفى الاصل) من احيا ارضاً ميتة باذن السلطان ملكها وبدون الاذن لا وعندهما ملكها وبدون اذن السلطان (والارض) الميتة كل ارض من اراضي السواد والجبال لا يبلغها اما انما ارض وليس لاحد فيها ملك واراضى بخارا ليست بموات لانها دخلت في القسمة وتصرف الى اقصى مالك او بائع في الاسلام او الى ورثته وان لم تعلم ورثته فحينئذ التصرف للقاضى (وقال) رحمه الله هكذا قال الامام طهير الدين المرغيناني (وتفسير) الاحياء ان يبنى عليها او يغرس او يكرها او يسقيها وهكذا في مزارعة النوازل هذا ما يسهل الله ثقله من الخلاصة

« (فصل في المزارعة) »

(قال) في الاصل اذا دفع المزارع الارض الى آخر مزارعة فالزراعة فاسدة عند ابي حنيفة رحمه الله وكذا المعاملة والخارج لصاحب الارض ان كان البذر منه والعامل ان كان البذر منه وان كان من رب الارض فعليه اجر مثل عمل العامل وكما يجب اجر المثل في عمل العامل يجب اجر مثل الارض في المزارعة الفاسدة ويجب اجر مثل البقر (والمراد) من قوله يجب اجر مثل الارض والبقر يعنى يجب اجر مثل الارض مكروبة اما البقر فلا يجوز ان يستحق بعقده المزارعة واجر المثل يجب بالغنم بالغ عند محمد وعند ابي يوسف لا يزداد على المشروط (والمزارعة) جائزة على قولهما

قوله مكرورة كقولهم مكرورة

والفتوى على قوله ما (ثم) ان ابا حنيفة انما فرغ المسائل على قول
من جوز المزارعة لعله ان الناس لا يأخذون بقوله (ثم) للمزارعة
شرايط وركن وحكم وصفة (أما) ركنها لايجاب والقبول (وأما)
شرايطها فن جملة ذلك كون الارض سالحة للمزارعة وكون رب
الارض والعامل من أهل العقد وبيان المدة سنة أو سنتين بشرط في المزارعة
وفي المعاملة يجوزون غير بيان المدة استحسانا وتقع على أول ثمرة تخرج
في تلك السنة (وفي النوازل) عن محمد بن سلمة المزارعة من غير بيان
المدة جائزة أيضا وتقع على سنة واحدة تعني على زرع واحد وبه أخذ الفقيه
أبو الليث وقال انما شرط أهل الكوفة بيان الوقت لان وقت المزارعة
عندهم متفاوت وابتداءؤها وانتهائها مجهول ووقت المعاملة معلوم
فأجازوا المعاملة وتقع على أول سنة ولم يجزوا المزارعة أما في بلادنا
فوقت المزارعة معلوم فيجوز وان لم يوقت كالعامية (ولو) دفع أرضه
لمزارعة خمس سنوات فحسب فاسدة (ومن) شرايطها التخلية حتى
لشرط في العقد ما يعذره التخلية مثل هل رب الارض يفسد المزارعة
(ومن) شرايطها بيان ما يزرع في الارض قياسا وفي الاستحسان ليس
بشرط (ومن) شرايطها بيان من عليه البذر (ومن) بعض أئمة يلح
ان كان يدينهم عرف ظاهر ان البذر يكون على أحدهما بعينه لا يشترط بيان
من عليه البذر (ومن) شرايطها بيان النصيب على وجهه لا يقطع
الشركة بينهما في الخسارح بأن يقول بالنصف أو الثلث أو الربع
أو ما أشبه ذلك فان يئسا نصيب أحدهما ينظر فان يئسا نصيب من
لا يئس من جهة جازت المزارعة قياسا واستحسانا وان يئسا نصيب من كان
البذر من جهة جازت المزارعة استحسانا (ومن) الشرايط في المعاملة
أن يكون العقد واقعا على ما هو في حد ذاته بحيث يز يد في نفسه بسبب
عمل العامل حتى لو عقدا عقد المعاملة على ما يتناهى عظمه وصار بهال
لا يز يد في نفسه بسبب عمل العامل لا تصح المعاملة (وأما) بيان
حكمهما فقول حكمهما ثبوت الملك في منفعة الارض اذا كان البذر من

جهة المزارع والشركة في المخرج (وأما) بيان صفة المعاملة
 والمزارعة فنقول المعاملة لازمة من الجانبين ولو أراد أحدهما السفر
 ليس له القسح إلا بعذر والمزارعة لازمة من قبل من لا يذر منه حتى لا يملك
 القسح إلا بعذر. لكن غير لازمة من قبل من له البذر قبل لقاء البذر
 في الأرض حتى يملك القسح من غير عذر لأن فيه اتلاف ماله وهو البذر
 والإنسان لا يجبر على اتلاف ماله بخلاف المعاملة فإنه ليس له الوطء بما يؤدي
 إلى تلف المال على أحدهما فيلزمه المضي فيها إلا بعذر (والعذر) أن
 يمرض العامل أو يلقى صاحب الفحل دين فيضطر إلى بيعه لأن فيه ضررا
 ظاهرا أمّا ترك السفر فليس فيه ضرر ظاهر فافتقرناو بعد ما يليق البذر
 في الأرض تصير لازمة من الجانبين قال في شرح الشافعي بعد هذا المزارعة
 على سبعة) أوجه (أحدها) أن يكون الأرض من أحدهما
 والبقر والعمل والبذر من الآخر وهذا العمل جائز وصاحب البذر مستأجر
 للأرض (الثاني) أن يكون العمل من أحدهما والباقي من الآخر وهذا جائز
 أيضا وصاحب البذر مستأجر للعامل ليعمل به (الثالث) أن
 تكون الأرض والبذر من أحدهما والبقر وآلات العمل والعمل من
 الآخر وهذا جائز أيضا (الرابع) أن يكون البذر من العامل
 والبقر من قبل رب الأرض وهذا فاسد في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف
 أنه يجوز (الخامس) أن يكون البقر من أحدهما والباقي من الآخر
 (السادس) أن يكون البذر والبقر من واحد والباقي من الآخر
 (السابع) أن يكون البذر من واحد والباقي من الآخر فالمزارعة
 فاسدة في هذه الوجوه الثلاثة (رجل) دفع أرضا وتخللها زرعها المزارع على
 أن يقوم على الفحل بالنصف فهذه مزارعة شرطت فيها المعاملة فينظر إن
 كان البذر من المزارع فبطلت المزارعة والمعاملة لأنه صفة قمتين
 فإن كان من رب الأرض جاز كلاهما لأنه أجرة وإن كانت المعاملة
 معطوفة على المزارعة بأن يقول أدفع إليك هذه الأرض فتزرعها ببذرك
 وأدفع إليك ما فيها من الفحل معاملة جاز مطاقا (وفي النوازل) رجل

له أرض أراد أن يأخذ بذرا من رجل حتى يزرعها ويكون ذلك بينهما
فالحيلة أن يشتري نصف البذر ويقبضه ويبرئه البائع من الثمن ثم يقول
له ازرعها على أن الخارج بينهما نصفان فما خرج فهو بينهما لأن البذر
منهما (وفي النوازل) أيضا رجل دفع إلى رجل أرضا مزارعة سنة فزرعها
فرفع ثم رتها ثم زرع السنة الثانية بغير إذن رب الأرض فنبت الزرع أولم
ينبت فبلغ ذلك رب الأرض فلم يحز أن كانت العادة بين أهل تلك القرية
أنهم يزرعون المرة بعد الأخرى بغير مزارعة جديدة فذلك جائز (وفي)
فتاوى النسفي رجل زرع أرض الغير بغير أمره ينظر إلى العرف أن كانت
مماصة يكون بينهما نصفين قال رحمه الله وهذا إذا كانت معدة لذلك
بأن كان صاحب الأرض ممن لا يزرع بنفسه ويدفع مزارعة وفي أول
مزارعة النوازل رجل زرع أرض غيره بغير أمره فعليه نقصان الأرض
هذا قول نصير وقال محمد بن سامة ينظر بكم تستؤجر قبل استعمالها وبكم
تستؤجر بعد استعمالها فيجب عليه نقصان ذلك (رجل) زرع أرض
غيره بغير إذنه ثم قال لرب الأرض ادفع لي بذري فأكون أكرالك إن كان
البذر مستهلكا لا يجوز وإن كان قائما يجوز والله أعلم

«فصل في أعمال المزارعة ما يكون على المزارع وما لا يكون»

(الأصل) أن كل عمل لا بد للمزارعة منه لتحصيل الزرع المرغوب فيه
من الأرض المدفوعة إليه فإن المزارع يجبر عليه سواء كان ذلك مشروطا
في العقد أو لم يكن كالسقي والتبذير وكل عمل للمزارع منه بد في تحصيل
الزرع إلا أنه من عمل يزيد في جردة الخارج إن كان ذلك مشروطا في عقد
المزارعة يجبر عليه (وحفر) البئر وإصلاح السنة على صاحب الأرض
أيضا وفق فوجعة النهر الصغير من النهر الكبير على العامل إلا أن يعدد
أو يكون في موضع وثم ظلمة يمنعون الماء فينمذ يكون على رب الأرض
قال هكذا أفق الشيخ الإمام ظاهر الدين (وحفظ) الزرع على المزارع
إلى وقت الإدراك وبعد ذلك عليه (وإن) شرط الحفظ على المزارع
بعد الإدراك أو شرط مؤنة الماء على المزارع ينسب في أن لا تقسم المزارعة

(وإذا)

(واذا) أدرك الباذنجان والبطيخ فالجمل والالتقاط عليهما (واذا)
صار الزرع قصيلا فاراد أن يفصله ويبيعه كذلك فالتفصل عليهما والله
سبحانه وتعالى أعلم

(فصل فيما يكون عند رافئ في بيع المزارعة)

(وفي الأصل) السفر والمريض عند من قبل المزارع (ولو) كان المزارع
سارقا يخاف على الزرع والتمر منه فهذا عذر (ولو) أراد صاحب الأرض
البيع بعذر الدين والبذر من المزارع أن يعمل المزارع في الأرض من
السكراب وتسوية المستنقعات وأشياء ذلك لأنه لم يزرعها فلهما صاحب الأرض أن
يبيعها ولا شيء للعامل على رب الأرض وإن كان المزارع قد زرع الأرض
ونبت الزرع فليس لرب الأرض أن يبيعها حتى يستحصد الزرع فسألو
حبيبهم القاضي بالدين خلى سبيله (ولو) زرع المزارع ولم ينبت الزرع
حتى لمحق رب الأرض دين فادح اختلاف المشايخ في جواز البيع (وفي) مزارعة
النوازل رجل دفع لرجل أرضه مزارعة فزرع الأرض ثم إن رب الأرض
باع الأرض مزروعة فلا يخلو أما أن يكون باعها برضى المزارع أو بغير رضاه
وأما أن يكون البذر من جهة رب الأرض أو من جهة العامل (فإن)
باعها بغير رضاه ولم يكن نبت الزرع والبذر من قبل رب الأرض فلا شيء للمزارع
من الثمر لأنه انما يثبت له الحق بعد النبت أما قبله فلا حق له فيه (وإن)
كان البذر من قبل المزارع نابتا فإن أجاز المزارع جاز ونصيب المزارع
فيه قائم (وإن) كان ذلك بغير رضاه فلا مزارع أن يبطل البيع
(وكذلك) لو دفع الكرم معاملة ثم باعها إن لم يكن خرج منه شيء فلا شيء
للعامل لأنه ليس له فيه حق فإن خرج وأجاز جاز ونصيبه فيه قائم وإن كان
بغير رضاه فله أن يبطل البيع (واذا) مات رب الأرض بعدما نبت الزرع
قبل أن يستحصد والبذر من المزارع يبقى العقد إلى أن يستحصد الزرع
استحسانا ولا يجب شيء من الاجرة على المزارع (هكذا) إذا قال المزارع
أنا لأقلع الزرع فإن قال أنا أقلم الزرع فإنه لا يبقى عقد المزارعة وإن
اختار المزارع القلم فلورثة رب الأرض خيار ثلاث إن شاء وأقلعوا الزرع

والقاضي يدينهم وان شاءوا أنفقوا على الزرع بأمر القاضي حتى يرجعوا
على المزارع بجميع النفقة وان شاءوا غرموا خاصة المزارع من الزرع
والارض وحفر الانهار انتقضت المزارعة ولا يغرم ورثة رب الارض بان كرب
شيأ (ولو) مات بعد الزراعة قبل الثبات اختلص المشايخ فيه (ولو) لم يمت
لكن المزارع أنزل راحة حتى انتقضت السنة والزرع بقل فاراد رب الارض
أن يقطع الزرع وأبي المزارع فليس لرب الارض أن يقطع الزرع وتثبت
بينهم الجارة في نصف السنة حكما حتى يستقصدوا العمل عليهم انصفان حتى
يستقصدوا وهذا اذا لم يرد المزارع القلع فان أراد القلع فله رب الارض خيارا
ثلاث على ما ذكرنا (واذا) أنفق بعد انتهاء الزرع بأمر القاضي رجوع على
المزارع بنصف النفقة (ولو) انتقضت مدة المعاملة والثمر لم يدرك وأبي
العامل الغرم يترك بغير جارة في يده (اذا) هرب المزارع في وسط السنة
والزرع بقل فانفق عليه وب الارض حتى استقصد رجوع على العامل بما
أنفق بالغام بالغ والقول قول المزارع في قدر النفقة مع ميمينه على عمله وان
مات المزارع والزرع بقل فقاتل ورثة المزارع فمن فعله على حاله حتى
نستقصدها فذلك لهم ولو قالوا بقل الزرع ولا تعمل لا يجبرون على العمل

« (فصل في المزارع يدفع الى آخر مزارعة) »

(وفي الاصل) اذا كان البسند من المزارع له أن يدفع الى آخر مزارعة
وان لم يأذن له رب الارض أصلا فلا يدفع المزارع مزارعة بالنصف الى آخر
على أن يعمل ببذره والشروط في المزارعة الاولى أيضا النصف فالحاج بين
رب الارض والمزارع الثاني نصفان ولا شيء للمزارع الاول (الكل)
في الاصل هذا ما يسمي الله نقله من الخلاصة والله الموفق

« (كتاب المساقاة) »

المساقاة هي في الاصل دفع الشجر الى من يصلحه بجزء من ثمره وهي كالزراعة
حكما وخلافا وشروطا فان حكم المساقاة حكم المزارعة وان الفتوى على
مذهبنا وفي انها باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله خلافا لها وفي ان شرطها

كثر وطها وفي كل شرط يمكن وجوده في المساقاة كاهلية العاقلين
 وبين نصيب العامل والتخامة بين الأشجار والعامل والشركة في الخارج
 فاما بيان البذر ونحوه فلا يمكن في المساقاة وعند الشافعي المساقاة جائزة
 والمزارعة انما تجوز في ضمن المساقاة لان الاصل هو المضاربة والمساقاة أشبه
 بها لان الشركة في الربح فقط وفي المزارعة لا تجوز الشركة في مجرد الربح
 وهو ما زاد على البذر والامدة فانها تصح بلا ذكرها استحسنانا فان لادراك
 الثمر وقتما معلوما ويقع على أول ثمرة تخرج وادراك بذر الرطبة كادراك
 الثمر الرطبة بالفارسية سببت فانه اذن دفع الرطبة مساقاة ولا يشترط
 بيان المدة فقلت ان ادراك بذر الرطبة فانه ~~ك~~ ادراك الثمر في الشهر
 (أقول) الغالب ان البذر فيه غير مقصود بل يقصد في كل سنة ست
 مرات أو أكثر وان أريد البذر تحصد مرة وتترك مرة ثانية الى أن يدرك
 البذر ففيها لا يوجد البذر ينبغي أن تقع على السنة الاولى وذ كرمدة لا يخرج
 الثمر فيها فيصدها وذ كرمدة قد تبلغ فيها وقد لا تبلغ تصح
 فلو خرج في وقت مسمى فعلى الشرط والافعال عمل أجزاها مثل أي
 يعمل الى ادراك الثمرة (وتصح) في الكرم والشجر والبطاب
 واصول الباذنجان والنفل وان كان فيه ثمر الامدركا كالمزارعة هذا عندنا
 وعند الشافعي رحمه الله لا تصح الا في الكرم والنفل وانما تصح فيهما
 بعد بث خيسر وفي غيرهما بقي على القياس وعندنا تصح في جميع ما ذكر
 فحاجة الناس (ثم) اذا هتت تصح وان كان الثمر على الشجر الا أن يكون
 الثمر مدركا لانه يحتاج الى العمل قبل الادراك لا بعده كالمزارعة تصح
 اذا كان الزرع بطلا ولا تصح اذا استحصد لكن اجارة الارض لا تصح الا أن
 تكون خالية عن زرع المسالك (فان) مات أحدهما أو مضت مدتها
 والثمر في يقوم العامل عليه أو وادته وان كره الدافع أو ورثته أي ان مات
 العامل والثمر في يقوم ورثة العامل عليه وان كره الدافع وان مات الدافع
 يقوم العامل كما كان وان كره ورثة الدافع استحسنانا دفعا للضرر ولا تفسخ الا
 بعذر وكون العامل مريضا لا يقدر على العمل أو سارقا يخاف على نفسه أو

نحوه من غير رولو دفع قضاءه من ماله لئلا يغرر ويكفر الشجر والارض
 به لا يصح لا شترط الشركة فيما هو حاصل قبل الشركة والشجر والغرس
 لرب الارض والاخر قيمة غرسه وأجر عمله لانه في معنى قفزا الجحسان لانه
 استجار به من ما يخرج من عمله وهو نصف البستان وانما لا يكون الغراس
 له صاحبه لانه غرس برضاه ورضى صاحبه الارض فصار تبعها للارض
 (وحيلة) الجواز أن يبيع نصف الغراس بنصف الارض ويستأجر
 صاحب الارض العامل ثلاث سنين ثم لا يثني قليل ليعمل في نصيبه هذا
 ما يسم الله نقله من صدر الشريعة والله سبحانه وتعالى أعلم

« (الفصل الخامس والعشرون في المحيطان وما يتعلق به) »
 (جدار) بين شريكين إذا أحدهما أن يريد في البناء عليه لا يكون له ذلك
 إلا بأذن الشريك أضرب بالشريك ذلك أو لم يضرب (جدار) بين دارين
 انهدم ولا أحدهما بنات ونسوة فإدسا صاحب العيال أن يبنيه وأبى الآخر
 قال بعضه لم لا يجبر الآتي وقال الفقيه أبو الليث في زماننا يجبر لانه لا بد أن
 يكون بينه ما ستره (قال) الامام نضر الدين فاق في خان يني أن يكون
 الجواب على التفصيل ان كان أصل الجدار يحتمل القسمة ويمكن استكمل
 واحد منهما ان يبنى في نصيبه ستره لا يجبر الآتي على البناء وان كان أصل
 الحائط لا يحتمل القسمة على هذا الوجه يجبر الآتي على البناء غنية
 الفتاوى (جدار) بين رجلين لكل واحد منهما عليه حوالات فهو
 الجدار فرعه أحدهما وبناءه بماله نفسه ومنع الآخر عن وضع الحوالات
 على ما كان عليه في الزمن القديم قال الفقيه أبو بكر الاسكافي يظن ان
 كان عرف الجدار بحال لوقسم بينهما أصاب كل واحد منهما موضع فيمكنه
 ان يبنى عليه حائطا يحتمل حوالاته على ما كان في الأصل كان الباني متبرعا
 بالبناء وليس له أن يمنع صاحبه عن وضع الحوالات عليه وان كان بحال
 لوقسم لا يصيبه ذلك لا يكون متبرعا وله أن يمنع شريكه عن وضع الحوالات
 على هذا الوجه حتى يضمن له نصف ما اتفق في البناء غنية (جدار) بين
 رجلين لا أحدهما حوالة وليس للآخر حوالة فإراد الذي لا حوالة له ان يضع

عليه جملة مثل جملة شريكه اختلوا فيه قال الفقيه أبو بكر البلخي ان
كانت جملة الشريك محدثة فلا تخران يضع (وقال) الفقيه أبو
اليث لا تخران يضع عليه مثل جمولته ان كان الحائط يحتمل ذلك وشريكه
مقر بأن الحائط بينهما (غنية) (وذكر) في كتاب الصلح اذا كان لكل واحد
منهما عليه جذوع أو جذوع أحدهما أكثر فلا تخران يزد في جذوعه
ان كان الحائط يحتمله (وعن) الفقيه أبي بكر البلخي جدار بين رحابين
لاحداهما عليه بناء فأراد ان يحول جذوعه الى موضع آخر قال ان كان يحول
من الايمن الى الايسر أو من الايسر الى الايمن ليس له ذلك وان أراد
أن يسفل الجذوع فلا بأس لان هذا يكون أقل ضرراً بالحائط وان
أراد أن يجعله أرفع مما كان لا يكون له ذلك لان هذا يكون أكثر
مما كان رأس الحائط لا يحتمل ما يحتمله أساس الحائط فانه يمنع وعن محمد
رحمه الله ان كان الحائط المشترك قد رقامة الرجل فأراد أحد الشريكين
ان يزيد في طوله ليس له ذلك الا باذن شريكه (غنية) (وفي) فتاوى
أبي اليث رجل أذن له جاره في وضع الجذوع على حائطه أو حفر سرداب
تحت داره ثم باع داره فله شترى رفع الجذوع والسرداب الا اذا اشترط
في البيع ترك ذلك فيتمثل لا يكون له ذلك (وذكر) قاضي خان مسائل من
جنس ذلك الى ان قال ان كان أحد بناء أو غرفة في سكة غير نافذة برضى
أهلها فاشترى رجل من غير أهل تلك السكة داراً منها فله أن يأمره
برفع الغرفة (حاوي) جدار بينهما أراد أحدهما ان يبني عليه سة فأتوا
أو غرفة يمنع (وكذا) اذا أراد أحدهما وضع السلم يمنع الا اذا كان
في القديم كذلك (برازية) (جدار) مشترك بين اثنين انهم يظهر
انه ذو طابقين متلاصقين فأراد أحدهما ان يرفع الحائط الذي هو في جانبه
ويكتفي بالطابق الذي هو من جانب شريكه ستره وأبي الشريك ذلك قال
الفقيه أبو بكر البلخي اذا كانا أقرّا قبل ظهور ما ظهر ان هذا الحائط
بينهما أفليس لاحدهما ان يحدث فيه شيئاً يغير أمر الشريك وان كانا أقرّا
أن كل حائط من يليه فكل واحد منهما ان يحدث فيه ما أحب (غنية)

(حائط) بين رجلين لأحدهما عليه جذوع فأراد ألا تخزن يضع عليه
جذوعاً مما مثل جذوع صاحبه فنهقه ألا تخزن الجندار لا يستعمل ذلك قال
الشيخ الإمام أبو القاسم يقال لصاحب الجذوع ان شئت فخط عنه ما يمكن
لشريكك من الحمل وان شئت فارفع حملك حتى تستويا لان صاحب الحمل
ان كان وضع بغير اذن الشريك فهو ظالم وان وضع باذنه فهو طارئة
والطارئة غير لازمة (قال) الفقيه أبو الليث ومن أبي بكر خلاف هذا
ويقول أبي القاسم تأخذ (غنية) (جدار) بين رجلين لأحدهما عليه
جذوع وليس لأخر عليه شئ فقال الجدار الى الذي لا حيلة له فأشهد على
صاحب الجذوع فلم يرفعه حتى سقط فأضر بالشريك قال أبو القاسم اذا ثبت
الاشهاد وكان محفوفاً وممكن من رفعه بعد الاشهاد يضمن المتهود
عليه نصف قيمة ما فسد من سقوطه (غنية) (حائط) بين رجلين
انهم قد بنوا أحدهما في غيبة الشريك قال أبو القاسم ان بناءه بقض
الحائط الاول يكون متبرعاً ولا يكون له أن يمنع شريكه من الحمل عليه
وان بناءه باين أو خشب من قبل نفسه لم يكن للشريك أن يعمل على الحائط
حتى يؤدي نصف قيمة الحائط (غنية) (حائط) بين رجلين لأحدهما عليه
جذوع واحد وللآخر عليه عشرة قال في الكتاب لصاحب الجذوع موضع
جذوعه وكل الحائط للآخر استحسننا وفي القياس يكون جميع الحائط
بينهما وبه كان أبو يوسف رحمه الله يقول أولاً ثم يرجع الى الاستحسان وهو
قول أبي حنيفة رحمه الله (غنية الفتاوى) (حائط) مشترك بين رجلين
وهي ويضاف ضرر بسقوطه فأراد أحدهما النقص وامتنع الآخر قال
الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل يجسر على نقضه (وعنه) اذا أراد
أحدهما نقص جداره مشترك وأبي الأثر قال له صاحبه أنا أضمن لك
كل ما ينهدم من بيتك وضمن ثم نقض الجدار باذن الشريك فانهدم
من منزل المضمون له شئ لا يلزمه ضمان ذلك (غنية) (هدم) بيتهم
ولم يبنوا الجيران يتضررون بذلك كان لهم جبره على البناء اذا كان قادراً
والمتقاربان لهم ذلك (طاحونة) أو حمار مشترك انهدم بعضه وأبي

الشريك عن المارة يجبر أمّا إذا انهدم الكل وصار صهرا لا يجبر وإن كان
 الشريك متهما يقال له أنفق حتى يسكر ويندفع إلى الشريك ولو أنفق
 أحدهما في رمتها يغير إذن الشريك لا يكون متبرعا (خزانة الفتاوى)
 هذا ما يصر الله نقله من مجموع مؤيد زاده والله أعلم (وفي) صلح النوازل
 وجعل أراد أن يفتقد داره يستأجر ليس بجاره أن يمنع من ذلك إذا كانت
 الأرض صلبة لا يتعدى ضرر الماء إلى جداره وإن كانت رخوة يتعدى إلى
 جداره له أن يمنع (وعلى) هذا إذا جعل مكانه طاحونة أو جعله للقنطرة
 (وعلى) هذا لو أراد أن يبنى جاما أو صطبلًا (وفي) صلح الفتاوى إذا كان
 لرجل نخلة في ماله فخرج سبعة إلى ملك غيره فأراد ألا يخرقها له
 ذلك (وفي) بيع النوازل رجل له دار قنطرة أغصان شجرة رجل
 وأخذت هو داره فقطع صاحب الدار الأغصان أن أمكن صاحب
 الشجرة أن يفرغ هواه داره من غير أن يقطع بان يجمع الأغصان ويشدها
 بجبل ضمن وإن كانت غلاظا لا يمكن وقطعها من الموضع الذي يقطعها
 المحاكم منه لورفع إليه لا يضمن وإن قطع أكثر مما يقطعها المحاكم يضمن
 كذا في غصب الفتاوى (وفي) فتاوى الفضلى في كتاب الدعوى رجل
 بنى السقف الأعلى في منزل امرأته ثم أراد رفعه أن يبناه بأمرها ليس له الرفع
 والبناء كما وكذا كل من بنى دار غيره بغير أمره يكون له وإن بنى بغير أمرها
 له أن يرفع إلا أن يضر بهما فيمنع (وفي الوصايا) أن بنى لها يكون
 لها (وفي فوائد) الفضلى رجل هدم منزل امرأته برضاها ثم بناه بتمتعه
 ونفقة وبمخشب آخر اشتراه بماله أن بنى لامرأته لم يكن له في البناء حتى
 (وذكر) فقيرنا أبو الهادي أنه أنشأه ووقت البناء أنه يبنى ليرجع
 عليها كان البناء له وإن لم يشهد كان البناء لها ولا يرجع عليها شيء
 (وعلى) هذا العمار في كرمها انتهى هذا ما يصر الله نقله من
 الخلاصة والله الموفق

« (الفصل السادس والعشرون في السير) »

(أمان) الذي والمرأة لا يسمع إلا إذا حكم بأن لهم ذمة فينقض يجوز وكذا حكم

العبد والمجذوب والاعمى لا يجوز (ولو) سألوا أن ينزلوا على حكم أسير في أيديهم
فلا إمام أن يجيهم (الامام) اذا آمنه على قرابته قد دخل الوالدان
في حق الامان استحسنانا بخلاف الوصية لقرابته (الساهاون) اذا آمن
الكفار بشرط عدم النيب لا يصح أمانه حتى لو ظهر عليهم فهم في وان
أمنهم مطلقا فاشتهروا في النيب انتقض أمانهم وهذا اذا كانوا كثيرين
بمعيه يكون لهم قوة وشوكة اما الواحد من المستأمنين اذا قطع الطريق
لا ينتقض أمانه وكذا الاثنان والثلاثة (الكافر) اذا أسلم قبل الاسر
بعده ما وقعت الاثره على الكفار لا يكون فيأوهو حر وماله له

« فصل في مسائل البيع والمالك »

(وفي الفتاوى) طائفتان من الكفار يذنهم ما موادة دخلوا دار الاسلام
وينتمون بين المسلمين موادة ايضاً تنازعوا في عيائهم واقبضوا ووقعت
الداثرة على احدى الطائفتين واستولوا على المقهورين وباعوهم من المسلمين
قبل الاحراز بدار الحرب لا يجوز الشراء منهم (ولو) ان اهل الهند
وأهل الترك استولوا على طرق من الروم وأخرزوها بدار الهند ثبت
المالك لاهل الهند وكذا يثبت للمالك لاهل الترك والاحراز بدار الحرب بشرط
امابادهم فلا (ولو) باع واحد منهم شيئاً من هذه الجملة يجوز (أهل
العدة) يدعون الاسلام فيصاون ويصوون ويقرعون ومع ذلك يعبدون
الاوثان فأغار عليهم المسلمون وسبواهم فأراد انسان ان يشتري من تلك
السبايا ان كانوا يقرعون بالعبودية لمالكهم لم يجز الشراء وان لم يكونوا
مقرعين بالعبودية لمالكهم جاز شراء الصبيان والنساء دون الكبار
(مسلم) دخل دار الحرب بأمان فباع انسان من اهل الحرب أمه أو اباه
ولده أو محبته أو محالته قد قهرها وأراد بيعها من المسلم المستأمن فانه
لا يشتريها منه هذا قول أكثر المشايخ (وقال) الكرخي ان كانوا لا يرون
جواز البيع لا يجوز وان كانوا يرون جواز البيع يجوز واذا بطل البيع على
القول الاول أو على القول الثاني ان كانوا يرون البيع فاذا خرجوا الى دار
الاسلام تكلموا فيه قال بعضهم يملكه بالقهر وان كان البيع باطلا والصحيح

ان البائع ان رأى جواز البيع ملكه مطلقا وان كان لا يرى جواز البيع ان
 اشتراه وذهب به كرهام ملكه (قال) المصنف وفي سيرة الاصل في باب صلح
 المولك والمواذعة مسئلة تدل على انه يجوز البيع اذا رأى البائع جوازه وان
 قهر حربي بعض احرارهم ثم باعه من المسلم المستأمن اذا كان المحكم عندهم
 ان من قهر منهم صاحبه ملكه بجواز الشراء وان كان المحكم عندهم على
 خلاف هذا لا يجوز (مسلم) تزوج امرأة في دار الحرب وكانت كافرة
 تركية وأعطى الاب صداقها وأضمر في قلبه أنه يبيعهان فخرج بها الى دار
 الاسلام وأراد بيعها فالبيع باطل وهي حرة يد يدبه اذا خرجت معه وطوعا
 لعدم القهر (الحربي) اذا دخل دارنا بأمان مع الولد فباع الولد لا يجوز
 بيعه لان الولد داخل تحت الامان وفي اجازة البيع نقض الامان (مالك)
 من المولك الذين في دار الحرب أهدى الى رجل من المسلمين هدية من
 احرارهم او من بعض أهله فان كان الذي أهدى اليه ليس بينهم وبينه
 قرابة كان مملوكا لمن أهداه اليهم وان كان ذارحم محرم أو امرأة قد ولدت
 منه لم يكن مملوكا للذي أهدى اليه هذا ما يسن الله نقله من الخلاصة
 والله سبحانه هو الموفق

«فصل في المحظور والباحة»

(رجل) سيب دابة ضعيفة فاصلمها انسان ثم جاء صاحبها وأراد أخذها
 فاقتر وقال قات حين خليت سبيلها من أخذها فهي له وان كرها قيمت عليه
 البينة أو استخلف فتكل فهي لواحد منهم ما وان كان حاضر يسمع هذبة
 الثالثة أو غائب فباعه الخبير قال الصدر الشهيد وهو اختيارنا فيمن أرسل
 صيده وان لم يكن من هذا الكتاب (وان) اختلفا فالقول قول صاحبه
 مع يمينه انه لم يسل هي لمن أخذها (رجل) قال لا آخذ رجل كرمي وخذ
 من العنب فله أن يأخذ قدر ما يشبع به انسان واحد (رجل) قال
 أذنت للناس في ثمر نخلي ومن أخذ شيئا فهو له قبله الناس وأخذوا من ذلك
 شيئا كان لهم ذلك (وفي) الاجناس رجل قال لا آخذت في حل
 من مالي فهذا على الدراهم والدنانير ولو أخذها كهوة أو ابلا أو غنما منه

لا يجعل (وفي الفتاوى) لو قال لا آخر أنت في حل مما كفته من ماله أو
أخذت أو أعطيت حل له الا كل ولا يجعل له الاخذ والعطاء (رجل) قال
لا آخر حلاني من كل حق هو لك على ففعل واراها ان كان صاحب الحق
عالم به برئ حكما وديانة وان لم يكن عالم به برئ حكما بالاجماع واماد يانة
فبعد عم لا يبرأ ديانة وعند أبي يوسف يبرأ وعليه الفتوى (وفي) صلح
الاصل في باب الصلح في العتق والامام السرخسي ان الابرار عن المحقوق
الجهولة جائز طاعة سواء كان الابرار به ومن او بغير عوض (رجل) قال
لا آخر جعلتك في حل الساعة وفي الدارين صلح ذلك الاحلال (رجل) قال
لمدينه ان لم تقض مالي عليك حتى تموت فانت في حل فهو باطل لانه تعليق
والتمية لا تحتل التعليق (وكذا) لو قال رب الدين اذامت فانت
في حل لان هذه وصية (ونكنا) لو قالت لزوجها المريض اذامت
في مرضك هذا فانت في حل من مهرى او قالت مهرى عليك صدقة فهو
باطل لان هذه مضطرة وتعليق (ولو) قال لمدينه ان مت فانت برى
من الدين الذي عليك جاز و يكون وصية من الطالب والمطلوب (وفي)
واقعة الفتاوى ولو قال لا آخر لا اخذك ولا اطالب منك شيئا على قبلي
فهذا ليس بشئ (هذا) ما يسم الله تعالى نقله من فصول العمادى
والله الموفق

(الفصل السابع والعشرون فيما يكون اسلام من الكافر وما
لا يكون وما يكون كفر من المسلم وما لا يكون) *

(وفي) شرح القسورى اذا قال الكافر الذى يجهل البارى سبحانه
وتعالى كعبدة الاوثان او يقر بالبارى ويشرك غيره كالثنوية فانهم اذا
قالوا لا اله الا الله كانت منهم اسلا ما وكذا اذا قالوا شهد ان محمدا رسول الله
لانهم يمتنعون عن كل واحدة من الكلمتين فاذا شهدوا بها فقد اتفقوا
عما كانوا عليه فيحكم باسلامهم (وفي السير) اذا جعل على مشرك
ليقتله فقال لا اله الا الله وهو عن لاية قول ذلك فهو مسلم ينبغي ان يكف عنه
(وكذا) اذا شهدوا برسالته شهدوا على الله عليه وسلم او قالوا انا على دين

قوله خذ اي الخ معنى هذه الجملة والله واحد وجاء الانبياء حق له

الاسلام او قالوا على الخيفية ولور جمع يقتل (وفي التجريد) منهم من يقر
 بالتوحيد ويحجد الرسالة فاذا قال لا اله الا الله لا يصير مسلماً واذا قال محمد
 رسول الله يصير مسلماً والمجوسى اذا قال خذ اي يك الله وممة بينهم بران
 حق يحكم باسمه (وفي) مجموع النوازل مجوسى قال صلى على محمد
 لا يكون اسلاماً (وقال) محمد بن مقاتل سمعت محمد بن الحسن يقول الذي
 اذا قال اسلمت فهو واسلام ومحمد اذا قال غيرهم من العلماء لان المشرى اذا قال انا
 مسلم وهو ممن لا يقول ذلك كعبدة الاوثان فهو عندنا مسلم ولو قال اردت
 منه التعوذ حتى لا يقتلنى لا يقبل منه هكذا فى الاجناس (وفي الروضة) لو قال
 الكافر آمنت بالله او بما آمن به الرسل صار مسلماً (وفي) مجموع
 النوازل اذا قال الكافر الله واحد يصير به مسلماً (ولو) قال لا اله الا
 الله لا يصير مسلماً وقيل يصير مسلماً الا اذا قال حق لا اكن لا اؤمن به
 (وفي) نوادر ابن رستم قال محمد بن عيسى بن مريض قال اسلمت وقطع هميانه
 لا يصلى عليه ان مات (ولو) قال برئت من ديني ودخلت فى دين الاسلام
 يكون مسلماً (وفي التجريد) لو قال اليهودى او النصرانى لا اله الا الله وتبرأ
 عن اليهودية او عن النصرانية او كل واحد منهما ما فان ذلك ليس باسم
 (ولو) قال مع ذلك وادخل فى دين الاسلام او دين محمد عليه السلام كان
 مسلماً (وفي) الاجناس كافر اذن قال يكون مسلماً (وفي) مجموع
 النوازل لو اذن فى وقت الصلاة يجبر على الاسلام (اما) لو قرأ القرآن
 وعلمه لا يكون اسلاماً (وفي) الاجناس لو شهدوا انهم رأوه يصلى الصلوات
 الخمس مع المسلمين فى الجماعة كان ذلك اسلاماً (وفي الروضة) الكافر
 اذا صلى وحده فهو ومنه اسلام أيضاً وهكذا فى الاجناس (وعلى) يتصل
 بهذا ايمان البائس غير مقبول وتوبة البائس المختار انهما مقبولة (اذا)
 اكره على الاسلام فاجرى كلمة الاسلام على لسانه يكون مسلماً فان قاد الى
 الكفر لا يتصل ويجبر على الاسلام (وفي) نوادر ابن رستم السكران اذا
 اسلم يكون اسلاماً فان رجوع عن الاسلام يجبر على العود ولا يقتل وقال محمد
 لا يجبر على الاسلام (وفي) السير الكبير يصلى المسلمون على الميت يقول

واحد بعد ان يكون عدلا (وفي) مجموع الاوازل ذمى دخل دار الحرب
 وسرق صديقا وادخله دار الاسلام يحكم باسلامه ولو اشترى الصبي لا يحكم
 باسلامه لانه مل كنه بالشرع (الرافضي) اذا كان يسب الشيخين رضي الله
 تعالى عنهما ويلعنهما يكون كافرا (وان) كان يفضل عليا على أبي بكر
 وعمر رضي الله عنهم اجمعين لا يكون كافرا لكنه يكون مبتدعا (والمعتزلي)
 مبتدع الا اذا قال باستحالة الرؤية فيمنئذ هو كافر (وفي المنتقى)
 مثل ابو حنيفة عن مذهب اهل السنة والجماعة فقال ان تفضل الشيخين
 وتحب الحنفيين وترى المنهج على الحنفيين وتصلى خلف كل بر وفاجر والله اعلم
 (فصل فيما يكون كفر من المسلم وما لا يكون)

(ويأتي) للمسلم ان يتعوذ من ذلك ويذكر هذا الدعاء صباحا
 ومساء فانه سبب للمصحة من هذه الورطة بعاد النبي صلى الله عليه وسلم
 وهو هذا اللهم اني اعوذ بك ان اشرك بك شيئا وانا اعلم واستغفر لك عما لا اعلم
 (ومنها) اذا كان في المسئلة وجوه توجب التكفير ووجه واحد يمنع
 فعلى المفتي ان يعمل الى ذلك الوجه (الجاهل) اذا تكلم بكلمة الكفر
 ولم يدركها كفر قال بعضهم لا يكون كافرا ويعدر بالجهل وقال بعضهم
 يصير كافرا (ومنها) ان من اتى بلفظة الكفر ولم يعلم انها كفر الا
 انه اتى بها من اختيار يكفر عنه عامة العلماء خلافا لبعض ولا يعذر
 بالجهل (اما) اذا اراد ان يتكلم فيرى على لسانه كلمة الكفر والعيادة
 بالله تعالى من غير قصد لا يكفر (ومنها) ان من خطر بباله ما يوجب
 الكفر لو تكلم به وهو كاره لذلك فذلك محض الايمان (ومنها) اذا
 عزم على الكفر ولو بعد مائة سنة يكفر في الحال بخلاف الاسلام حيث
 لا يصير الكافر مسلما بالعزم على الاسلام (ومنها) ان من اعتقد الحرام
 حلالا وعلى القالب يكفر اما لو قال حرام هذا حلال لترويج الساعة او يحكم
 الجاهل لا يكون كافرا (رجل) قال هذا بتقدير الله فقال ظالم انا افعل
 بخير الله يكفر (وفي) فتاوى القاضي الامام رجل سلف وقال
 الله يعلم اني ما فعلت هذا وهو يعلم انه قد فعل اختلاف الشافعي فيه سكي

قوله الحنفيين حتى الرجل يقتله زوج بنته والمراد ما عظماء وعلى رضي الله عنهم

عن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد انه قال وجدت رواية في هذا انه يكفر
 (وكذا) لو صلى مع الامام الى غير القبلة عمدا (وقال) بعضهم
 اذا قال الله يعلم اني لم افعل كذا وهو يعلم انه قد فعل لا يكون كفرا والاول
 اصح (وفي الفتاوى) رجل قال ان قلت كذا فاننا كافرا لو يهودى او
 نصرانى على الاستقبال يكفر وليس هذا بيمين وذنب بعض
 علمائنا الى انه يمين عندنا وقد تقدم ذلك في الايمان (رجل) كفر
 بالاسنان طائعا وقلبه مطمئن بالايمان يكون كافرا عندنا و يكون عند
 الله مؤمنا (رجل) قال انقله امر اردت ان اكفر يصير كافرا (ولو)
 ادعى رجل النبوة فطلب رجل منه المجيزة قال بعضهم يكفر وقال بعضهم
 ان كان غرضه اظهار بحضه وافتضاحه لا يكفر (وفي الفتاوى) رجل
 قال انا مؤمن ان شاء الله تعالى يكفر ان قال ذلك من غير تأويل (ولو)
 قال لا ادري اخرج من الدنيا مؤمنا او لا لا يكفر (كافر) جاء الى رجل
 وقال اعرض على الاسلام وقال الرجل اذهب الى فلان العالم يكفر (وقال)
 الفقيه ابو الليث لا يكفر (رجل) قال لا تخرب يهودى فقال لبيك
 او قال جهود كبير يكفر (ولو) قال لا تخرب بعض الله روحك على التكفر
 عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يكفر واليه مال الصديق القاضى برهان الدين
 (رجل) علم امرأة الردة لتبين من زوجها تكفروا يكفر الملعن يعنى من
 علمها او امرها بذلك (وفي النوازل) رجل قال انا ملحد يكفر (ولو) قال
 النصرانية خير من اليهودية يكفر وينبغى ان يقول اليهودية شر من
 النصرانية (رجل) وضع قلنسوة الجرس على راسه قال بعضهم
 يكفر وقال بعضهم لا يكفر وقال بعض المتأخرين انه ان كان اضرورة البرد
 او لان البقرة لا تعطيه اللبن لا يكفر (رجل) تصدق بالحرام ويرجو
 الثواب يكفر ولو علم الفقير ودطاله وامن المعطى كفرا (ولو) قال لا تخرب
 كل من الحلال فقال الحرام احب الى كفروك كذا فاسق يشرب الخمر
 يفسد اقر باؤه ونثر الدرهم عليه كفروا (ولو) قال حرمة الخمر لم تثبت
 بالقرآن يكفر (وفي النصاب) من ابغض طالبا بغير سبب ظاهر خيف

عليه الكفر (وفي) نسخة الخسراني رجل يجلس على مكان مرتفع
ويسألون منه مسائل بطريق الاستنزاه وهم يضربونه بالوسائد
ويضربونه يكون يكفرون جميعا (وفي النصاب) رجل قرأ على ضرب
الدف أو القصب يكفر لاستخفافه بالقرآن (رجل) يدخل آية القرآن
في الوعاء أو يملأ قدحا ويقول وكأنا آلهة أو قال خانه بالكفرة أست جون
والسماء والطارق قال الامام أبو بكر محمد بن الفضل اسحق يكفر العالم
دون الجاهل (ولو) قال لمافي القدر والباقيات الصالحات خير يكفر
(وفي) نسخة الخسراني رجل شرب الخمر وقال بسم الله أو قال ساعد
الزنا يكفر (وكذا) لو أكل الحرام وقال بعد أكل الحرام الحمد لله
استخفافا فيه (وفي) نسخة الخسراني قيل لا تنصّل وهو في وقت
الصلاة فقال لأصلي يكفر ولو قال لأصلي بأمر لا يكفر (وفي)
مجموع النوازل ولو قال لا تنصّل دع الدنيا لتتال لا تنصّل فقال أنكر
التعبد بالنسبة يكفر (وفي) الفتاوى سلطان عطس فقال له رجل
يرجئ ربك الله فقال له رجل لا يقال للسلطان هكذا يكفر (ومن) قال
ان السلطان في زماننا عادل يكفر لانه جائر ومن هي الجور هو لا يكفر كذا
قال الامام علم الهدى أبو منصور الساتريدي وقال بعضهم لا يكفر (إذا) قيل
للسلم اسجد لآلِكَ والاقتناءك فلا فضل أن لا يسجد لانه كفر والافضل
أن لا يأتي بحسام وكفر صورية (وفي الاجناس) قال أبو حنيفة رحمه الله
لا يصل على غير الانبياء والملائكة (اللهن) علي يزيد بن معاوية لا ينبغي
ان يفعل وكذا على الحجاج (قال) رحمه الله تعالى سمعت عن الشيخ
الامام الزاهد قوام الدين الصفار انه كان يحكي عن أبيه أنه يجوز ذلك
ويقول لا تعنوا معاوية وأتينا الله على يزيد فلا بأس حينئذ ما يسر الله نقله
من الخلاصة والله الموفق للصواب

(الفصل الثامن والعشرون في الوصايا)

(وفي) شرح الطحاوي الأفضل لمن كان له مال قليل ان لا يوصي بشئ
إذا كان له ورثة والأفضل لمن كان له مال كثير أن لا يتجاوز عن الثلث

ففي الامعصية فيه ويوصي في الامعصية فيه (وعن) الامام الفضل
 اذا كانت الورثة صغارا فترك الوصية افضل قال هكذا روى عن أبي يوسف
 رحمه الله وان كانوا بالغين ان كانوا فقراء ولا يستغنون بشئ التركة فترك
 الوصية افضل وان كانوا أغنياء ويستغنون بالثلثين فالوصية افضل (وقال)
 الاستغناء عن أي حنفية اذا ترك لكل واحد من الورثة أربعة آلاف
 دون الوصية (وعن) الفضل عشرة آلاف (وفي) الموضع الذي أراد ان
 يوصي اليه ينبغي أن يبدأ بالواجبات فان لم يكن عليه شيء من الواجبات يبدأ
 بالقرابة فان كانوا أغنياء فالحيران
 (نوع منه)

(وفي) شرح الطحاوي ثم الوصية يشترط فيها القبول وذلك بالصرح أو
 بالدلالة وذلك بأن يموت الموصي له بعد موت الموصي (وفي) التجريد والدلالة
 أن يموت الموصي له قبل القبول والرد بعد موت الموصي فيكون موته قبولا
 للوصية ويكون ذلك ميراثا للورثة وقبول الموصي له ورده قبل موت الموصي
 لا يعتبر (ثم) الوصايا على أربعة أوجه (منها) ما يجوز أجازت الورثة أو لم
 يجوز وأبأن الوصية لاجنبي ثلث ماله أو بكل ماله ولا وارث له (ومنها) ما لا يجوز
 وان أجازت الورثة وهي الوصية للحر في بخلاف المستأمن والمذمبي فانه يجوز
 لهما الوصية استحسانا (ومنها) ما يجوز ان أجازت الورثة بأن أوصى
 بأكثر من ثلث ماله لاجنبي أو أوصى لواحد من الورثة لا يجوز الا بالاجازة من
 الورثة اذا كانوا بالغين (ومنها) ما يكون مختلفا فيه وهي الوصية للقاتل
 وأجازة الورثة عند من لا يجوز وعند أبي يوسف لا يجوز (ثم) في كل موضع تشترط
 الاجازة فيه انما يجوز اذا كان المحيز من أهل الاجازة بان كان عاقلا بالغاً صحيحاً
 فاذا أجاز الوصي له يملكه من الموصي لامن المحيزه كذا في التجريد (وفي)
 فتاوى القاهني الامام رجل أوصى بجميع ماله لافقره أو لرجل بعينه
 لا يجوز ذلك الا من الثلث فان أجازت الورثة في حياة الموصي لا تعتبر اجازتهم
 وكان لهم الرجوع فان أجازوا بعد موته حكمت الاجازة (ثم) الوصية
 على ثلاثة أنواع (في وجهه) يكون الموصي له كالمودع والوصية في يد

الموصى أو في يد الورثة كالوديعة فهو لوهلاك من غير تعدد يضمن (وفي وجهه)
 ان أوصى بعين مال قائم وذلك يخرج من الثلث حتى لو هلك من غير
 تعدد لا يضمن (وفي وجهه) يكون الموصى له كالشريك مع الورثة فهو ان
 أوصى بثلاث ماله أو بربع ماله يكون مال الميت مشتركاً حتى ان ماله هلك
 يهلك بالحساب وما بقي يبقى بالحساب (جنس آخر) وفي فتاوى الفضلي
 مريض لا يدر على الكلام لضعفه فأوصى وأشار برأسه ويعلم انه يعقل ان
 مات قبل أن يقدري على النطق جازت وصيته (وقال) في التنازل ههنا
 قول محمد بن مقاتل وانه لا يجوز عند أصحابنا (وفي) واقعات الناطق
 اذا أصابه فالج فذهب لسانه فلم يقدري على الكلام فأشار بشئ أو كتب وقد
 تقدم وطال فإزداد به مدة سنة فهو بمنزلة الانحس (وفي التنازل) قيل
 لأبي بصير أوصى بشئ فقال ثلث مالي ولم يزد على ذلك ان قال على أثره اللهم
 يخرج ثلث ماله للفقراء (وقال) محمد بن سلمة ثلث ماله للفقراء ولم يذكر
 هذا التفصيل قال وهذا موافق لما يأتي بعده من إلفانه قال لو قال ثلثي لفلان
 أو ثلثي أو ربعي (فلان في الاستعسان هذه وصية جائزة (وكذا) لو
 قال بعد موتي بخلاف ما لو قال في وصيته ثلث مالي ولو ذكره في خلال الوصايا
 أو أضافه الى ما بعد الموت وكان ذلك في الهبة ~~يصح~~ ون وصية وفي المرض
 على هذا (وكذا) لو قال في مرضه أخرجوا ألفاً درهم من مالي أو ليقل
 من مالي ولم يزد على هذا ان كان في ذكر الوصية جاز ويصرف الى الفقراء
 (ولو) قال ثلث مالي وقف ولم يزد على هذا ان كان ماله دراهم أو ديناراً فهذا
 القول باطل وان كان ضامراً وقفاً على الفقراء (الكل) من التنازل
 (وفي) نوادره شام لو قال ثلث مالي لله تعالى فالوصية باطلة عند أبي حنيفة
 وجهه الله وعند محمد تصرف الى وجهه البر (ولو) قال انظروا لي
 ما يجوز اعطائكم فاعطوه فهذا على الثلث (رجل) أوصى بأن يتخذ الطعام
 بعد موته ليطعم الناس ثلاثة أيام فالوصية باطلة هو الاصح (أو) في
 بالثالث في وجهه الخبير يصرف الى القنطرة أو بناء المساجد أو طلبة العلم
 (رجل) أوصى لوارثه وللأجنبي فللأجنبي نصف الوصية وبطلت الوصية

قوله وأن يغزى به الخ وكان هو من الروم كما في شرح الكندي وغيره

للوارث (ولو) أوصى لمحي وميت بجميع الوصية للحي (والمرضى)
إذا قرأ لوارثه وللأجنبي يدين بطل ذلك كله (جنس نفسه) (وفي)
مجموع النوازل الوصية للعبد بعين من أعيان ماله لا تصح (أما) لو أوصى
بثلث ماله مطابقا يصح ويكون وصية بالغتقى أن يخرج من الثلث قيمته
العبد عتق كله بغير مائة وان خرج بعضه عتق وسعي في بقية قيمته (وفي)
المجامع الصغرى رجل أوصى بثلث ماله لامهات أولاده ومن ثلاث والفقراء
والمساكين يقسم الثلث بينهم على خمسة أسهم منهم للفقراء وسهم للمساكين
وثلاثة لامهات أولاده (وعند) محمد يقسم الثلث بينهم على سبعة أسهم
لامهات الأولاد ثلاثة واثنان للفقراء واثنان للمساكين (وتجوز)
الوصية لمسا في البطن وبما في بطن التجارة (ولا) تجوز الهبة للجنين
(والوصية) لأهل الحرب باطلة (حربي) دخل دار الإسلام بآمان فأوصى
بماله كله لمسلم أو ذمي صح (وصية) الذمي فيما زاد على الثلث لا تجوز
(ووصايا) الذمي على وجه أربعة (أحدها) لو أوصى بماله وقربة
عندنا وعندهم كالصدقات وعتق الرقاب والأسراج في بيت المقدس وإن
يغزى به الترك والديلم صحت سواء أوصى لقوم بأعيانهم أو لم يسهوا كل لو فعل
في صمته (والثاني) لو أوصى بماله ومعصية عندنا وعندهم كالصدقة لأهنية
والناثجة إن أوصى لقوم بأعيانهم صحت الوصية ويكون تملكه وإن أوصى
لقوم لا يحصون لا تصح (والثالث) إذا أوصى بماله وطاعة عندنا ومعصية
عندهم كالوصية ببناء المسجد أو بإسراجه أو بالجمع فان سمى لقوم
بأعيانهم صحت فيكون تملكه منهم وتبطل الجهة التي عينها إن شاء وأفعلا
ذلك وإن شاءوا تركوا وإن كانوا لا يحصون لا تصح (الرابع) إذا أوصى
بماله ومعصية عندنا وطاعة عندهم كالوصية ببناء البيعة والكنيسة إن
كانت لقوم بأعيانهم صحت بالاجماع وإن كانت لقوم لا يحصون تصح
عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما لا تصح (والذي) لو جعل داره بيعة أو
كنيسة في حياته فهي ميراث عندهم ماله ما قبل أي هبة فإنه
كالوقف عنده في حق المسلم وأما عندهما فلا ن وصية الذمي بماله لا يكون

قربة صلب لا يجوز والله أعلم بالصواب

(جنس آخر في الرجوع عن الوصية)

(وفي شرح) الطحاوي إذا أوصى بالامة لرجل ثم باعها الموصى أو أعتقها أو دبرها أو كاتبها أو باعها من نفسه فهذا كله يكون باطلا الوصية بخلاف ما إذا أوصى ببيعها من فلان فإنه لا يكون رجوعا (وفي) مجتموع النوازل وكذلك لو أخرجه عن ملكه بأي طريق كان بطات الوصية ولو هادت الى ملكه لا يصح الوصية (ثم الوصية) على أربعة أوجه (في وجه) يحتتمل الفسخ بالقول والفعل (وفي وجه) يحتتمل الفسخ بالقول (وفي وجه) لا يحتتمل بهما (وفي وجه) يحتتمل باحدهما دون الآخر (أما) الوجه الذي يحتتمل الفسخ بالقول والفعل فهو الوصية بالعين لرجل والفسخ بالقول بأن يقول رجعت عن تلك الوصية وبالفعل بأن يخرج منه ملكه (وأما) الوجه الذي لا يحتتمل الفسخ بالقول والفعل فهو التذبير (وأما) الوجه الذي يجوز فيه الرجوع عنه بالقول دون الفعل فهو الوصية بثلك ماله أو ببيع ماله أن يرجع عنه بالقول صح وإن أخرجه عن ملكه بالبيع لا تبطل الوصية وتنفذ من الثلث الباقي (وأما) الوجه الذي يجوز الرجوع عنه بالفعل دون القول فهو التذبير المقيدان رجوع عنه بالقول لا يصح ولو باع المذبر المقيد صح (الكل) من شرح الطحاوي (وفي التجريد) لو أوصى بثوب ثم قطعه وخاطمه أو بقطن فغزله أو بغزل فغسجه أو بصد يد فصنعه أو بقطن ثم حشيه أو ببطانة فبطن بها أو بشاة فذبحها أو بقميص فقصه وجعله قباء بطات الوصية في جميع ذلك (ولو) أوصى بدار فهدمها فهذا ليس برجوع (ولو) أوصى بعبدة وهو يخرج من ثلثه ثم أوصى به لا يخرج ويدينهما نصفان (ولو) قال العبد الذي أوصيت به لفلان فهو لفلان يكون رجوعا (قال) أبو يوسف إذا أوصى بوصية ثم قال لا عرف هذه الوصية أو قال لم أرض بها فهو رجوع (وقال) محمد لا يكون رجوعا (وفي) الجامع الكبير لو قال أشهدوا أني لم أوص بشئ لم يكن رجوعا (ولو) قال كل وصية أوصيت بها فلان فهي باطلة فهو رجوع (ولو) قال حرام أو بليس برجوع

أه والله أعلم

(نوع في الوصية بالكفارة)

(وفي الخبر يد) اذا اجتمعت الوصايا والثلث يصدق عن الجميع ان كانت متساوية يسد أبداً يسد أبه الميت (واختلفت) الروايات عن أبي يوسف رحمه الله في الحج والزكاة في رواية يسد أبداً بالحج وفي رواية يسد أبداً بالزكاة والحج والزكاة بقدر ما كان على الكفارات والكفارات مقدمة على صدقة الفطر وصدقة الفطر مقدمة على النذور والنذور والكفارات مقدمة على الاضحية والواجب يقدم على النافلة (وفي النوازل) يقدم فيما يبدي به الميت (واما) الوصايا بالعنق فان كانت في كفارة فحكمها حكم الكفارات وان كانت في غير واجب فحكمها حكم النفل فان كان مع شيء من هذه الوصايا الثانية حق لله تعالى ووصية لا تدعى صرف ما أوصى به وجعلت كل جهة من جهات القرية منفردة بالصرف فيقول ثلث مالي في الحج والزكاة والكفارات ولز يدسهم من أربعة أسهم (وفي النوازل) ولو أوصى بالاطعام عن فوائت صدقاته يطعم كل صلاة نصف صاع من الخنيطية هو الأصح

(جنس آخر)

(وفي العميون) رجل أوصى بثلث ماله للساكنين وهو في بلد ووطنه في بلد آخر ان كان معه مال يصرف ذلك الى فقراء هذا البلد وما كان في وطنه يصرف الى فقراء وطنه كفي الزكاة (ولو) أوصى بأن يتصدق بثلث ماله على فقراء بلخ فالأفضل أن يصرف اليهم وان أعطى غيرهم جاز وهذا قول أبي يوسف وعليه الفتوى وقال محمد لا يجوز (وكذا) لو أوصى بأن يتصدق على فقراء الحجاج فيتمصدق على غيرهم (وفي النوازل) لو أوصى بأن يتصدق في عشرة أيام فتصدق في يوم جاز (رجل) أوصى لاهل السجون أو الزنى أو اليتامى أو الأراذل أو الغارمين أو أبناء السبيل فإنه يعطى فقراؤهم دون أغنيائهم (ولو) أوصى بثلث ماله للرباط قال النخعي أبو الليث ان كان هنالك دالة يعرف أنه أراد به المقيمين في الرباط صرف اليهم

وان لم يكن هناك دلالة صرف الى العمارة (واما) الوصية لمجهد كذا
 اولقنطرة كذا بخائنة وهو لم يمتها واصلاحها كذا روى عن محمد وعن
 ابي يوسف انها باطلة الا ان يقول ينفق على المسجد (ولو) قال ابي
 المقدس ينفق على المسجد في امره ونحو ذلك (ولو) قال لبيت المقدس
 ثلث مالي او الى الكعبة فهو جائز ويعطى لساكنين مكة ~~هكذا~~
 في العيون (ولو) اوصى بان يخرج ثلث ماله لمجاوري مكة وهم
 لا يهضون فالوصية جائزة ويصرف الى اهل الحاجة منهم وان كانوا
 يهضون قسم على رؤسهم (ولو) قال اوصيت لفلان ثلث مالي وهو
 ألف درهم والثلث أكثر فله الثلث بالغاما بلغ (وفي الفتاوى) الصغرى
 يعتبر في تنفيذ الوصية في الثلث القيمة وقت القسمة

« (نوع في الوصية للأقارب والمجيران) »

(وفي الزيادات) لو اوصى بثلث ماله لأقربائه فعند أبي حنيفة رحمه الله
 يعتبر لاستحقاق هذه الوصية نبراتها ثلاث (احداها) لا يعطى كل
 الوصية لواحد (الثانية) المحرمية كفي نفقة الأقارب (الثالثة)
 الأقرب فالأقرب ولائى للأبعد مع الأقرب كالميراث ولا يدخل في هذه
 الوصية من كان وارثا ولا يدخل والده وولد الصليب ويدخل فيه المجد
 والمجد وولد الولد (وروى) الحسن عن أبي حنيفة انه لا يدخل (وفي
 التجريد) لو اوصى لذوى قرابته وله عسان وخالان فعند أبي حنيفة الثلث
 للعمين وعندهم ما يقسم أربابا ولو كان له عم وخالان فلهم نصف الثلث
 والنصف للخصان عند أبي حنيفة ولو كان له عم واحد كان له نصف الثلث
 (ولو) اوصى لذى قرابته بجميع الثلث كله لهم (وفي الزيادات)
 المرأة اذا اوصت بنصف المالا وكل ما لمسا الزوج المال كله النصف
 بحكم الارث والنصف بحكم الوصية

« (نوع في الوصية بالدفن والكفن وما يتصل بهما) »

(وفي النزائل) رجل اوصى لقارئ القرآن يقرأ عند قبره بشئ فالوصية
 باطلة (مسئل) أبو بكر عن رجل أمر بان يحمله بعد موته الى موضع

قوله لو اوصى لذى قرابته فاذا ردى هذا الى مكان مع العم خلافا لابي حنيفة

كذا ويدفن هناك ويبني هناك رباط من ثلث ماله فسات ولم يجعل الى
 هناك قال الوصية بالرباط جائزة ويجعله الى هناك بعد موته
 باطلة (وسئل) أبو القاسم عن رجل دفع الى ابنته خمسين درهما وقال
 ان مت فعمري قبرى وخمسة دراهم لك واشترى بالباقي خنقة وتصدق بها
 قال اما الخنقة لمسا فلا تجوز ويظهر الى القبر الذي امرت به ماله ان كان
 يحتاج في ماله للتخصيص عرت بقدر ذلك اما الزيادة على ذلك يعنى
 للترتين فالوصية باطلة وتصدق بالباقي على الفقراء والمساكين (وفي
 النوازل) الوصية بتطيين القبور ان يضرب على قبره قبة باطلة (ولو)
 أوصى بان يدفن في مقبرة كذا بقرب فلان الزاهد تراهي شرائط الوصية
 (ولو) أوصى بان يقبر مع فلان في قبر واحد لا تراهي شروطها (وفي النوازل)
 لو أوصى بان يدفن في بيته لا يصح ويدفن في مقابر المسلمين (ولو) أوصى
 بان تدفن كتبه لا يجوز الا ان يكون فيها شيء لا يفهمه احد او فيه فساد
 فيه في ان تدفن (ولو) أوصى بان يصلى عليه فلان صلاة الجنازة فالوصية
 باطلة هو الاصح

(نوع في الايصاء والعزل)

(عن) أبي طيغ الجعفي انه قال افنى منذ ثمان وعشرين سنة فزارت
 عماعدا في مال ابن اخيه وهذا يدل على انه اذا لم يقبل الوصية فهو واسم
 (اذا) عرفناه هذا اجبتنا الى المسائل فنقول في فتاوى النسفي رجل قال لا تخر
 تيماردارى فرريدان بمردمار يش برش او قال بالعربية تعهدهم او قم
 بامرهم او يايجري مجراهم يصير وصيا (وفي النوازل) لو قال المريض
 لرجل اقض ديني يصير وصيا عندك ابى خنيفة وعندهم اذا قال الرجل لغيره
 انت وصي فهذه وصية بعد الموت (رجل) قال لا تخر استأجرتك بمائة درهم
 لتنفذ وصاياي فالمائة صلة لان هذه اجارة بعد الموت والاجارة بعد الموت
 باطلة وهي من الثلث وهو وصي (رجل) قال لا تخر لك اجرا مائة درهم على ان
 تكون وصيا فالشرط باطل والمائة وصية له وهو وصي (ولو) خاطب
 المريض قوما اجتمعوا عنده وقال لهم افعلوا كذا بعد موتى من الامل التي

يصير الرجل في الوصية قال كل أوصياء ولو سكتوا حتى مات المريض ثم قبل
بعضهم دون بعض ان كان القابل اثنين صار اوصيين وان كان واحدا رفع
الامر الى القاضي حتى يضم اليه آخر كأنه أوصى الى رجلين لا ينفرد أحدهما
الا في أشياء متعددة (المسائل) في النوازل

(جنس آخر في العزل)

(وفي) شرح الطحاوي الاوصياء المبالغون الاحرار على ثلاثة مراتب
(أما) الاول أن يكون الوصي قويا أميناً يمكنه القيام على مال الميت فليس
للمحاكم عزله (الثاني) ان كان أميناً لكن لا يمكنه القيام على ماله من
التصرف وغيره فلا قاضي أن يضم اليه ثقة آخر ولا يعزله (الثالث) أن يكون
خائناً وتظهر خيانتهم للقاضي أن يعزله (وفي التجريد) لو لم يعلم القاضي
ان له وصياً فنصب له وصياً فليس هذا الفعل اخراجاً له من الوصية وللوصي
ان يوصي الى آخر عند الموت (وفي) نسخة الامام خواجه زاد الوصي اذا
كان عبداً كافياً لا ينبغي للقاضي أن يعزله ~~استحسن~~ مع هذا لو عزله ينعزل
وهكذا في الفتاوى الصغرى انه ينعزل (وفي الاقضية) ذكر فيه اختلاف
المشايخ (وفي) قسمة الفتاوى الوصي اذا هجر عن القيام بأمر الميت فأقام
المحاكم قسماً آخر لا ينعزل الاول (الوصي) اذا ادعى ديناً على الميت لا يخرج
القاضي من الوصية (ولو) ادعى شيأ من الاعيان يخرج (قال) الفقيه أبو
الميثم المختار في الدين أيضاً أن يقول له القاضي اما أن تقيم البيعة على الدين
أو تبرئه من الدين أو يخرجك عن الوصية فان أبرأه والاخرجه عن الوصية
وجعل مكانه آخر (الوصي) لا يقرض مال اليتيم على ما يذكر ولو
أقرض مع هذا لا يكون هذا خيانة حتى لا يستحق العزل
(نوع في تصرفات الوصي)*

(وفي) وكالة الاصل للوصي ان يوكل بالخصوصة اما الوكيل هل يوكل
ام لا قد ذكرنا في كتاب الوكالة يبيع الوصي مال اليتيم وقد ذكرنا في كتاب
اليومع الوصي لا يقرض مال اليتيم والقاضي يقرض مال اليتيم وتكلموا
في الابوالاصح انه كالوصي هكذا في الجامع الصغير من كتاب القضاء (وفي)

أدب القاضى للنصاف القاضى انما يملك الاقراض اذا لم يجلب من يدفع اليه
مضاربة أو يشتري شيئا والوصى يبيع مال اليتيم نسيئة اذا كان لا يخاف
النجود والوصى لو استقرض لنفسه يضمن وعن محمد رحمه الله انه لا يضمن وفي
رهن الاصل يضمن (والمثولي) اذا أقرض ما فضل من الوقف صح اذا كان
آخر زمن الامساك وان استقرض ان شرط الواقف فله ذلك والا يرفع
الامر الى القاضى ان احتاج (والعبد) المأذون والمكاتب لا يقرضان
واذا أقر الوصى الصبي أو عبده أو ماله جاز واذا بلغ الصغير له ان يبيع
الاجارة التي عقد ماله وليس له ان يبيع الاجارة التي عقدتها على ماله
(والوصى) اذا أقر نفسه للصبي لم يجز له (وفي النصاف) الوصى اذا اراد
ان يستأجر دار للصبي ولا يكون غاصبا يؤجر له ارض امرأته ثم يسكنها فيها
ويهب من ماله مقدار الاجرة فتؤدى المرأة الاجرة (الوصى) اذا رهن
مال اليتيم يدين نفسه جاز استحسانا (وقال) ابو يوسف رحمه الله لا يجوز
قياسا واستحسانا واجفوا على انه لو اراد ان يوفى دينه من مال الصغير ليس
له ذلك (وفي) ادب القاضى الوصى يودع مال اليتيم ويعير ويبيع (الوصى)
اذا اخذ ارض اليتيم من ارضه قال الفضلى ان كان البذر على اليتيم لا يجوز ولو
جعل الوصى على نفسه فعلى قياس ما قال ابو حنيفة في جواز بيع الوصى مال
اليتيم من نفسه ينبغي أن يجوز (وفي) الجامع الصغير مقاسمة الوصى الوصى
له على الورثة جائزة ومقاسمة الوصى الورثة على الوصى له باطله (وتفسير)
المسئلة اذا كان الوارث غائبا فقام مقاسم الوصى الوصى له بالثلث فصرف
الثلث الى الوصى له وامسك الثلثين للوارث فهلك شيء من الثلثين هلك من
مال الوارث ولو كان الوصى له غائبا فقام مقاسم الوصى الوارث وصرف
الثلثين للوارث وامسك الثلث للوصى له فضايع الثلث في يده لا يهلك من
مال الوصى له وله أن يشارك الوارث فيما أخذ الثلث ما بقي في يده (رجل)
وقف وقفوا ولم يجعل له قيسا فوصية وصى قائما على اوقافه (الوصى)
حتى يدفع المال الى اليتيم قال اذا بلغ وظهر منه الرشيد
« (جنس آخر) »

أحد الوصيين لا ينفرد بالتصرف الا في ثمانية مواضع تجبها الميت وشراءه الا بد
منه لا الصغير كالطعام والكسوة ويبيع ما يحشى عليه التالف وتنفيد الوصية
المعينة وقضاء دين الميت من جنسه والخصومة ورد المنعسوب والودائع
وقبول الهبة وجمع الاموال الضائعة وفيما عدا هذه المواضع على الخلاف فعند
ابي يوسف ينفرد وعندهما لا ينفرد وسواء اوصى اليهم ام اوصى على التماقيب
هو الا يصح كذلك في الجامع الصغير (وفي) الايضاح اذا مات الرجل وفي يده
ودائع لقوم شتى وعليه دين واوصى الى رجلين فقبض احدهما المال والودائع
من منزل الميت بغير امر صاحبه او قبض ذلك بعض الورثة بغير امر الوصيين
او بغير امر سائر الورثة وهلك في يده فلا ضمان عليه قال لان احدا الوصيين
ينفرد بقضاء الدين ورد الودائع وكذا أحد الورثة (ولو لم) يكن على الميت
دين فقبض احد الوصيين التركة فضاعت في يده لا يضمن (ولو) اخذها احد
الورثة ضمن حصته اصحابه من الميراث (ولو) كان المال في موضع يخاف عليه
الضيقة استحسن ان لا يضمن واحده من الورثة (لو) قبض دين الميت على
رجل او وديعة عند رجل فضااع عنده يضمن والله تعالى اعلم
(فصل في الضمان)

(وفي) ادب القاضى للخصاف السلطان اذا طمع في مال اليتيم فصالح الوصى
ببعض مال اليتيم لدفع ظلمه ان امكنه دفع ظلمه من غير ان يعطى شيئا
فاعطى ضمن فان لم يمكنه من غير ان يعطى شيئا فاعطى لا يضمن (وفي
النوازل) وان خاف الرصى على نفسه القتل او التلافى فادفع لا يضمن
وان خاف على نفسه الحبس او الفقد فاعطى ضمن وان خاف ان يأخذ من
ماله لو لم يدفع اليه مال اليتيم ان علم الوصى انه يأخذ بعض ماله ويبقى من
ماله كفاية لا يسعه ان يدفع مال اليتيم فان دفع ضمن وان خشى اخذ ماله
كله فاعطى لا يضمن وهذا اذا كان الوصى هو الذي دفع اليه فان كان
السلطان هو الذي بسط يده واخذ لا ضمان على الوصى (رجل) مات وخلف
بنتين وعصبة فطالب السلطان التركة ولم يقرب بالعصبة فغرم الوصى للسلطان
دراهم من التركة بامر البنتين حتى ترك السلطان التعرض قال اذا لم يدر

على تخصيص التركة الاجمال فمروا لاسما ان فذلك محسوب من جميع الميراث
وليس لهما ان يجعل ذلك من نصيب العصبية خاصة هذا في قول أبي جعفر
(وفي) اجازات فتاوى الفضلى الوصى اذا انفق على باب القاضى فما أعطى
على وجه الاجارة لا يضمن قدرا اجرا المثل وما أعطى على وجه الرشوة ضمن
(وما) يتصل بهذا مسألة المصادر تستل الامام النسب في من صور ذوق قال
لرجل ادفع اليه والى اعدائه شيئا عني فدفع اليه هل يرجع عليه قال لا قال
رحمه الله وعامة المشايخ انه لا يرجع بدون شرط الرجوع (وفي النوازل)
قوم فوكت المصادر بينهم فأمر وارجلان يستقرضن لهم ما لا يؤينفق في هذه
المؤنات ففعل فالقرض يرجع على المقرض والمستقرض هل يرجع على
الآخر ان شرط الرجوع يرجع وبدونه هل يرجع اخلاف المشايخ فيه
والله الموفق لسبيل الرشاد هذا ما يسر الله تعالى نقله من كتاب الخلاصة
والله تعالى أعلم

الفصل التاسع والعشرون في الفرائض

الحمد لله حق حمده والصلاة والسلام على محمد رسول الله وعبدته قال الشيخ
الامام الاجل الكبير الزاهد الاستاذيرمان الملة والدين شيخ مشايخ الاسلام
والسلف ابو الحسن علي بن ابي بكر بن عبد الجليل الرشيداني المرغيناني غفر
الله له ولوالديه واحسن اليهم ما واليه هذا مجموع يعاقب بالعمى قد
رغب فيه القاضى والداني واني قرأته على المشايخ مرارا وحاورت فيه اولي
هذه الصنعة صغارا وكبارا ووقفت عليه صريحا واضمارا وما أعرض
المصنف عن ذكر الرد وذوى الارحام وما عداهما من تقر يعات الاحكام
فذكرت بعد انتهائه زوائد وأدرجت في انفاؤه فوائده من عدة كتب
وجدتها للمتقدمين وعدة نسكت استغنى بها من المتأخرين على وجه يليق
بهذا الكتاب وان لم يكن محيطا باقصى الباب راجيا الجزاء من الملك
القادر والدعامن كل ناظر عاذل أو عاذر (أول) ما يدها من تركة
الميت تجهيزه ودفعه ثم قضاء دينه ثم تنفيذ وصاياه ثم قسمة الباقي بين ورثته
وكتابنا هذا لبيان الموارث فنقول وبالله التوفيق (يحرم) الارث بقتل

ورقي واختلاف دين ويستحق برحم ونكاح وولاء والولاء على ضربين ولاء
 عتاقه وولاء مولاة (ثم) السهام في الفرائض ستة نصف ور بع وثمن على
 النصف نصف والنصف ثلثان وثلث وسدس كذلك (وأصحاب) هذه
 السهام الستة اثنا عشر فراضة لهم حال واحدة سهم لا غير زوج
 وزوجة وأم وجدة وأخ وأخت لام وستة لهم حالان سهم ونصيب أب وجدة
 بنت وبنت ابن أخت لاب وأم وأخت لاب (فنصيب) الزوج النصف مع
 كل الورثة الامع الولد أو ولد الابن فله معهم الر بع بكل حال (ونصيب)
 الزوجة الر بع مع كل الورثة الامع الولد أو ولد الابن فلهاء معهم الثمن بكل
 حال واحدة أو أكثر يشتركون في ذلك (ونصيب) الام الثلث مع كل
 الورثة الامع الولد أو ولد الابن أو الاثنين من الاخوة والاخوات فصاعد افلاها
 معهم السدس بكل حال الا في ذرية بين زوج وأبوان أو زوجة وأبوان
 فلا لام في هاتين الفرقتين ثلث ما يبق بعد نصيب الزوج أو الزوجة وذلك
 في الثلثين الباقيين السدس نصيب (ونصيب) الجدة السدس لام كانت أولاب
 واحدة كانت أو أكثر يشتركون في ذلك بعد ان يكون نصيبات في الدرجة
 غير فاسدات والفاسدة هي التي في نسبتها ذكر بين اثنين كأن أم أب الام
 كأنيسة طن بالام وبالاب الابو يات خاصة (وتصوير) أربع جدات
 مستويات من الصنفين أن ثلثي القامدة الأولى أميسة على عدد المسائل
 ثم ترتب الابويات عليها (مثاله) أم أم ام ام أم الاب وأم أم أم الاب
 وأم أم أم الاب (وتصوير) أربع جدات أبويات لا غير أن تزيد على عدد
 المسائل أيا ثم ترتب الابويات عليها (مثاله) أم أم ام أم الاب وأم أم ام
 الاب وأم أم أم أم الاب وأم أم أم أم الاب ثم الامية وان بعدت تشارك
 الابوية وان قربت عند الشافعي وعندنا الابوية القر في تنجيب الامية
 البعدى ولو كانت القرى من جانبته محجوبة به فمكذلك عند الأكثرين
 وعند أبي حنيفة فترجحه الله بخلافه ثم التي من جدات الاب لا تورث مع الاب قط
 ومع الجدات واحدة ممن وهي الأولى في تصويرنا ومع الجدات ثلثان
 وهما الأولى في تصويرنا والتي تليهما ومع الجدات ثلثان وهما الأولى

في تصويرنا والتي تليها والتي تلي من يليها فقس على هذا وكما زدت
 بعد في درجة الاجساد زدت توريثا في عدد الجادات (ثم) المجدة ان كانت
 ذات جهتين والاخرى ذات جهة واحدة قال أبو يوسف رحمه الله السادس
 بينهما نصفان وقال محمد رحمه الله اثلاثا (وضورته) امرأة تزوجت بنت
 يثما من ابن ابنها فولد لهما ولد فهذه المذووجة ام ام الولد وام اب ابنة فهي
 ذات جهتين وام ابنة ذات جهة واحدة (ونصيب) ولد الام السادس ان
 كان واحدا ولالاثنين فصاعدا الثلث والذكر والاثنين فيه سواء (وبسطة طون)
 بازبعة بالولد وولد الابن وان سفل وبالباب والمجد وان علا (واما) الاب فهو
 عصبية الامع الولد او ولد الابن فيصير ذاتين فيصير ذواتهم وسهمهم الثلثين بكل حال (وقد)
 يجمع المالان فيه مثل اب وبنت فالنصف لهما والباقي لهما فرضا وعصبية
 (واما) المجد فهو كلاب اذا لم يكن الاب الا في ثلاث مسائل وفي الرابعة
 اختلاف (زوج) وابوان او زوجة وابوان فللام في هاتين الفرقتين
 ثلث ما يبقى بعد نصيب الزوج او الزوجة ومع المجد لهما الثلث كله الا
 في رواية أبي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله فان لم يبق مع المجد
 ايضا (والثالثة) وهي ان المجدة ام الاب لا ترث مع الاب ومع المجد ترث
 (والرابعة) الخلافة وهي ان الاخوة والاخوات لاب وام اولاب لا يرثون
 مع الاب ومع المجد كذلك في قول ابي بكر الصديق رضي الله عنه وبه اخذ
 ابو حنيفة وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه يقاسمون المجد وبه اخذ ابو
 يوسف ومحمد ومالك والشافعي (وكيفية) المقاسمة على مذهب زيد
 رضي الله عنه هي ان المجد مع الاخوة والاخوات لاب وام اولاب اذا انفردوا
 من ذوى السهام فله خيزال من المقاسمة ومن ثلث جميع المال
 ولا ينقص حقه من الثلث واذا اختلطوا بذوى السهام فله خيزال من الثلث
 من المقاسمة ومن ثلث ما يبقى ومن ساس جميع المال ولا ينقص حقه من
 السادس الا في المسئلة الاكدرية وهي زوج وام وجد واخت لاب وام
 او اخت لاب سميت اكدرية لانها تكثر على اصحاب القرائن وقيل
 بل كدبرت على زيد مذهبها قال فيها زيد رضي الله عنه فيما رواه عنه ابنه

خارجة للزوج النصف واللام الثلث والجد السادس والاخت النصف
 ثم يضم الجسد نصيبه الى نصيب الاخت فيقسمان له اثلاثا للجد واثلاثا
 للاخت اصلها من ستة وتقول الى تسعة ونصف من سبعة وعشرين وقال
 قبيصة بن ذؤيب والله ما قال زيد في الاصل كدرية شسيأ ولو كان مكان
 الاخت أخ فلا قول ولا كدرية ولا ميراث للاخ لان الاخ عصبة والاخت
 صاحبة منهم ولو كان أخ وأخت فلا كدرية أيضا (وكذلك) اذا كانتا
 أختين لان حق الام يرد من الثلث الى السادس فلا ضرورة الى اعتبارهما
 صاحبتي سهم فيكون للزوج النصف واللام السادس والجد سهم من ستة
 والباقي بين الأختين نصفين أو بين الاخ والاخت لذكورة كل حظ الاثنين
 (ثم) ولد الاب يعاد ولد الاب والام في مقاسمة الجسد ومن استعده حتى اذا
 خرج الجسد من الوسط عاد كل الى أصله كأن لم يكن الجسد (صورته)
 جسد وأخ لأب وأم وأخ لأب فالسالم بينهم اثلاثا للجسد سهم واحد لكل أخ
 سهم ثم يتردد الاخ لأب وأم ما في يد الاخ لأب ويخرج بغير شيء (جسد)
 وأخ لأب وأم وأخوان لأب فالجسد ههنا الثلث خبير والباقي للاخ لأب وأم
 فقد اتفق الجواب في المسئلة مع اختلاف التوزيع (جسد) وأخت لأب وأم
 وأخت لأب فالسالم بينهم ارباعا للجسد سهمان واحد لكل أخت سهم ثم يتردد
 الاخت لأب وأم ما في يد الاخت لأب فتخرج من غير شيء (جسد) وأخت
 لأب وأم وأختان لأب فالسالم بينهم اخماسا للجسد سهمان واحد لكل أخت سهم
 ثم يتردد الاخت لأب وأم ما في يد الأختين لأب الى تمام النصف والباقي
 لهما انصف سهم أصلها من خمسة ونصف من عشرين (جسد) وأخت لأب وأم
 وأخ لأب فهذه الاربعة سواء الا انها تصع من عشرة ولها سهمت عشرة
 زيد اذ للاخ عند عشر المال (جسد) وأختان أم الأم وأم الاب وأخت لأب
 وأم وتسع اخوات لأب فالجسد بين السادس والجد ثلث ما يبقى لانه خير احواله
 الثلاث ثم للاخت لأب وأم نصف جميع المسال يبقى للاخوات ثلث السادس
 أصلها من ستة وتنقل الى ثمانية عشر ونصف من اثنا عشرة وأربعة
 وعشرين (وأما) البنات فدوات السهام الآن يقع في درجتهن ذكر

فيصيرن عصبية به (فاذا) كن ذوات السهام فلأواحدة من الصليب النصف
 وللاثنين فصاعدا المثلثان ولا يزدن على الثلثين وان كثرت (وان)
 كانت واحدة من الصليب ومعهما واحدة من الابن أو أكثر فالثاني من الصليب
 النصف ولثاني من الابن السدس تكملة الثلثين (وان) كانتا اثنتين من
 الصليب فلا سهم لثاني من الابن (وان) كان واحد من الصليب فالثاني لثاني
 من الابن (وان لم) يكن واحد ولا واحدة من الصليب فالثاني من الابن كالثاني
 من الصليب (ثلاث) بنات ابن بعضهم أسفل من بعض (مهورته) بنت
 ابن وبنت ابن ابن وبنت ابن ابن جلمن العليا وتقصيها العليا العليا
 ووسطى العليا وسفلى العليا (وثلاث) بنات ابن ابن آخر بعضهم أسفل
 من بعض (مهورته) بنت ابن ابن وبنت ابن ابن وبنت ابن ابن ابن
 جلمن الوسطى وتقصيها العليا الوسطى ووسطى الوسطى وسفلى الوسطى
 (وثلاث) بنات ابن ابن ابن آخر بعضهم أسفل من بعض (مهورته) بنت
 ابن ابن ابن وبنت ابن ابن ابن وبنت ابن ابن ابن جلمن السفلى
 وتقصيها العليا السفلى ووسطى السفلى وسفلى السفلى (فالعليا) من الفريق
 الاول النصف ولثاني تليم امن العليا من الفريق الثاني السدس تكملة
 الثلثين ولثاني الباقيات (وان) كان مع احدي الباقيات فلام يورث
 من بهذاته ومن فوقه من لم يستوف فرضته من الثلثين ولا يورث من دونه
 (واما) الاخوات فذوات السهام الا ان يقع في درجتهم ذكر فيصيرن
 عصبية واذا كن ذوات السهام فلأواحدة من الاب والام النصف وللبنتين
 فصاعدا المثلثان ولا يزدن على الثلثين وان كثرت (ولو) كانت واحدة
 من الاب والام ومعهما واحدة من الاب فالثاني من الاب والام النصف ولثاني
 من الاب السدس تكملة الثلثين (وان) كانتا اثنتين من الاب والام
 فلا سهم لثاني من الاب (وان) كان واحد من الاب والام فالثاني لثاني
 من الاب (وان لم) يكن واحد ولا واحدة من الاب والام فالثاني من الاب كالثاني
 من الاب والام (وهن) يسقطن باربعة بالابن وابن الابن وان أسفل
 وبالأب والمجد وان علا على اختلاف قدمهني (وهن) مع البنات عصبية

لقول عليه الصلاة والسلام واجدوا الاخوات مع البنات عصمة (ثم)
المشتركة وتسمى الجماعية وهي زوج وأم وأخ وأخت لأم وأخ وأخت
لا وأم وزوجها عمة نا وهو قول أبي بكر السديقي رضي الله عنه وعن
سائر الصحابة اجمعين للزوج النصف وللأخت الثلث وللأخ والأخت
لأم الثلث ثم المأثر ولا شيء للأخ والأخت لاب وأم لانهم معا صبة ولا باقي وبه
كأية قوا بحر رضي الله عنه حتى قال له أولا فالاب والام هما ابانا كان
جساراما كانت أمنا واحدة فتوقف عمر رضي الله عنه وشركتهم في الثلث
بينهم بالسوية لأفضل لذلك على الأنتى وهو قول عثمان رضي الله عنه وبه
أخذ مالك والشافعي والاوزاعي رحمهم الله (واما) العصباء فاقر بهم
الابن ثم ابن الابن واب سيفل ثم الاب ثم الجد وان علا على اختلاف قد مضى
ثم الأخ لاب وأم ثم الأخ لاب ثم ابن الأخ لاب وأم ثم ابن الأخ لاب وكذا بنوهما
وان سفلوا ثم العم لأب وأم ثم العم لاب ثم ابن العم لأب وأم ثم ابن العم لأب
وكذا بنوهما وان سفلوا ثم عم الاب لاب وأم ثم عم الاب لاب ثم ابن عم الاب
لاب وأم ثم ابن عم الاب لاب ثم كذا بنوهما الاجساد وان علوا ولأولادهم
الذكر ان سفلوا ثم المعتق ومعتق المعتق ذكر اكان أو أنثى ثم عصبتهما
وفيه اختلاف (تمت) القرائض بعون الله وحسن توفيقه على محض ذوى
السهام وهم الستة الاول وعلى محض ذوى المحالين وهم الستة الاخر وعلى
محض العصباء وهم هؤلاء (ثم) الأصول التي منها يصح خروج هذه السهام
الستة المتفرقة سبعة وثلاثين من اثنتين من ثلاثة من أربعة من ستة
من ثمانية من اثني عشر من أربعة وعشرين من ثلاثين من ستين من ثمانين
عشرة وثمانين من مائة من ثمانين من مائة من ثمانين من مائة من ثمانين
وعشرين من ثمانين من مائة من ثمانين من مائة من ثمانين من مائة من ثمانين
مئة جاءك من هذه السهام الستة المتفرقة احاداً فخرج كل جزء منه الى
النصف فهو من اثنين ومتى جاءك مثنى وثلاث ففارقا كانا من جنس واحد
قالا اكثر يغيبان ويصير ثالث وان كانا من جنسين مختلفين نظر ان اختلط
النصف من هذا بكل الآخر او ببعضه فهو من ستة وان اختلط الربع من

قوله له عليه الصلاة والسلام اجعلوا الخ رجاء من كلام الفريسيين اه

هذا بكل الاخر أو ببعضه فهو من اثني عشر وإن اخذنا الثمن من هذا
بكل الاخر أو ببعضه فهو من أربعة وعشرين يبقى الاصل الثامن وهو
الصحيح فلا بد له من مقدمة وهي معرفة الوفاق بين الجانبين المختلفين وهو
أن تقسم الاكثر على الاقل أي تطرح من الاكثر بقدر الاقل من الجانبين
حتى يتفق في درجة واحدة فان اتفقا في واحد فلا وفق وإن اتفقا في أكثر
هو ائمة في الاثناس بالنصف وفي الثلاثة بالثلث وهكذا الى العشرة وفي
العشرة بالعشر وفي احد عشر بعشر من أحد عشر وفي اثني عشر بعشر من اثني
عشر وهكذا الى حيث ينتهي الحساب فنسبنا الى آخر أجزاء ما اتفقا فيه (ثم)
الصحيح إذا اكسرت السهام والرهوس طابنا الوفاق بين السهام والرهوس
فإن لم نجد اخذنا كل الرهوس وإن وجدنا أخذنا وفق الرهوس وهكذا
يفعل بالثنائي والثالث أخذنا بالضرب (ثم) عمل آخر بين رهوس ورهوس
طابنا الوفاق بين رهوس ورهوس إن لم نجد ضربنا كل أحدهما في كل
الاخر وإن وجدنا ضربنا وفق أحدهما في كل الاخر وهكذا يفعل
بالثالث والرابع (وإن) تماثلت الاعداد اكتفي باحدهما وإن تداخلت
الاعداد اكتفي باكثرهما ثم ما اجتمع فيه فهو مبلغ الرهوس ومجسم وعما
حفظناها لا فرارا لانصبا وضربنا في اصل الفريضة مع عولها أن كانت
عائلة فما بلغ فنصحه المسئلة (ثم) نصيب كل فريق ما هو نصيبهم في الابتداء
مضربا فيما مضى بنا في اصل الفريضة (ونصيب) كل واحد من لم ينكسر
عليهم ما هو نصيبه في الابتداء مضربا فيما مضى بنا في اصل المسئلة (وأما) من
انكسر عليهم فاذا اردنا افران نصيب كل واحد منهم فنحتاج فيه الى أربع
مقدمات (الاولى) أن نوفق رهوس طائفته أو وفقها ونأخذ سهامهم أو وفقها
(والثانية) أن نطلب الوفاق بين حاصل رهوس طائفته وبين حاصل رهوس
كل طائفة ورأه ما من انكسر عليهم فمأخذ الوفاق من كل موافق والكل
من كل مباين (والثالثة) أن نطلب الوفاق بين ما أخذنا من حاصل
رهوس الطوائف سوى الطائفة الموقوفة فنضرب بعضها في بعض بعد
طاب الموافقة (والرابعة) أن ننظر الى ما اجتمع من حاصل رهوس الطوائف

بهما ضرب بعضهما في بعض فنخرج به فيما أخذنا من سهام الطائفة الموقوفة
 فما بلغ فهو نصيب كل واحد من الفريق الموقوف (هذا) إذا كان
 الكسر من جوانب فان كان من جانبين لاحتاج الى المقدمة الثالثة وان
 كان من جانب واحد فاحتاج الى المقدمة الاولى فيسبب (وان) شئت
 أخرجت الانصاف بطريق النسبة وهو أن تنسب سهام كل طائفة الى
 ردوسها وتأخذ بذلك النسبة من مبلغ الردوس فما بلغ فهو نصيب كل واحد
 من تلك الطائفة وان شئت نسبت الى ردوس كل طائفة واحدا منها
 وأخذت مبلغ الردوس بتلك النسبة وضربت في سهامهم فخرج فهو
 نصيب كل واحد منهم (ثم) إذا أردت قسمة التركة فاضرب سهام
 بكل وارث في التركة ثم اقسم ما اجتمع على ما عشت منه الفريضة فما
 يخرج يسهم فهو نصيبه هذا اذا كان بين التجميع والتركة مباينة فان كان
 بينهما وافقة فاضرب سهام كل وارث في وفق التركة ثم اقسم ما اجتمع على
 وفق التجميع ومن صوِّح على شيء يأخذه يبرأه فأسقط سهامه من الفريضة
 ثم اقسم باقي التركة على سهام الباقين (ثم ارد) وهو ان اذا عطينا ذوى
 السهام سهامهم وبقي سهم لا مستحق له برد عليهم بقدر سهامهم الا الزوج
 والزوجة وهذا قول عمر وعلى رضي الله عنهم اوبه اخذ علمائنا (وقال)
 زيد رضي الله عنه يوضع الغاضل في بيت المسال وبه اخذ مالك والشافعي
 (والاصل) في تصحيح مسائله انه اذا لم يكن في المسئلة من لا يرده عليه فالقسمة
 على سهام من يرده عليهم فان كان فيهم من لا يرده عليه أعطينا نصيبه من اقل
 مختار جه ثم نظرنا الى الباقي ان استقام على سهام من يرده عليهم فيها
 والاضربنا من يرده عليهم في مخرج نصيب من لا يرده عليه فما بلغ فتم
 تصحيح السهام فان وقع الكسر بعد ذلك فالسبيل ما قدمناه وان كان
 من يرده عليهم صنفا واحدا فقم بمنزلة العصباء يعطى كل من لا يرده عليه
 فرضه من اقل مختار جه والباقي للسهم فرضا وردا فان وقع الكسر صححنا
 المسئلة كما نهضها اذا كان فيها ذوى سهم وعصباء (طريق آخر) في تصحيح
 المسائل الردية وهو ان تصحيح فريضة من يرده عليهم كالأفراد وتعطى من

لا يرد عليه نصيبه من اقل مخارجه وتصحيحه عليه ثم تنظر الى الباقي بعد
 نصيب من لا يرد عليه من تصحيحه فان استقام على سهام من يرد عليهم فيها والا
 طاب الوفاق بين تصحيح من يرد عليه ومووب الباقي بعد نصيب من لا يرد عليه
 من تصحيحه (٣) ان لم يجد ضربا كل تصحيح من يرد عليه في مبلغ تصحيح من
 لا يرد عليه فابالغ منها تصحيح المسئلة فنصيب من لا يرد عليه مضروب في تصحيح
 من يرد عليهم اوفى وقته ونصيب كل واحد من يرد عليهم مضروب في الباقي
 بعد نصيب من لا يرد عليه من تصحيحه اوفى وفق ذلك (ثم المناصفة) ومبناها
 على التصحيح وهو ان تصحيح فرضية الميت الاول على ورثته ونحفظه من ذلك
 ما اصاب الميت الثاني لطالب الوفاق ثم تصحيح فرضية الميت الثاني على ورثته
 ثم تطالب الوفاق بين ما في يده وتصحيحه ان لم يجد ضربا كل هذا التصحيح في كل
 التصحيح الاول وان وجدنا ضربا وفق هذا التصحيح في كل التصحيح الاول
 ثم نبتدي بالقسمة فنصيب من الفرضية الاولى فمضروب
 في الفرضية الثانية ومن كان له نصيب من الفرضية الثانية مضروب في
 نصيب الميت الثاني ومن كان له نصيب من الفرضية الثانية فماله من الفرضية
 الاولى فمضروب في الفرضية الثانية وماله من الفرضية الثانية فمضروب
 في نصيب الميت الثاني (هذا) اذا عدم الوفاق اما اذا وجد الوفاق في ضرب
 في مواضع الضرب في وقتها ويحفظ من ذلك ما اصاب الميت الثالث لطالب
 الوفاق ثم تصحيح فرضية الميت الثالث على ورثته ثم تطالب الوفاق بين ما في يده
 وتصحيحه ان لم يجد ضربا كل هذا التصحيح في كل التصحيحين الاولين وان
 وجدنا ضربا وفقه ثم نبتدي بالقسمة ونثني وثلاث ونربع ونخمس وعلى
 هذا جميع هذا الوجه وقياسه وبالله التوفيق (ثم) يجب ان تعلم ان الموافقة
 انما اتفقت فلها نتائج وثمرات واذا خرت جناما مسئلة من المناصفة او غيرها
 واعطينا كل ذي حق حقه واوفينا حظه ثم الفينا الانصاف بآكلها توافق
 بعضها بعضا في جزء من الاجزاء الصحيحة فمن ثمره هذه الموافقة ان نقتصر
 من كل نصيب على جزء الزفاق وتخرج المسئلة من وقتها وعلى هذا يدور
 كتب من المسائل فاحفظه

لعله هكذا فان وجدنا الوفاق بين تصحيح من لا يرد عليهم في تصحيح من لا يرد عليهم وان لم نجد الخ وجر

(فصل في ذوى الارحام)

وهم خمسة اصناف (اولهم) اولاد البنات واولاد بنات الابن (والثاني)
 المجدود الفاسدة والمجدات الفاسدات (والثالث) اولاد الاخوات لاب وام
 اولاد اولاد الاخوة والاخوات لام وبنات الاخوة (والرابع) الاخوال
 والمخالات والعمات كهن والاعمام لام وبنات الاعمام واولاد هؤلاء
 (والخامس) عمات الالقاء والامهات واخوالهم ومخالاتهم واعمام
 الالقاء لام واعمام الامهات كاهن واولاد هؤلاء (واولاهم) بالميراث اولهم ثم
 ثانیهم ثم ثالثهم ثم رابعهم ثم خامسهم في رواية عن أبي حنيفة وعليه
 الفتوى (وروى) عن أبي حنيفة ان المجد الفاسد اولى بالمسال من اولاد
 البنات (وقال) ابو يوسف ومحمد اولاد الاخوات وبنات الاخوة اولى
 من المجد الفاسد باب الام وكل واحد اولى من ولده وولده اولى من ابويه
 عندهم اوهم لا يرثون مع ذى سهم ولا عصبه سوى احد الزوجين

❦ (فصل في الصنف الاول) ❦

فأولاهم بالميراث اقربهم (فان) استووا في القرب فولد الوارث اولى
 (واختلفوا) في ولد ولد الوارث والصحيح انه ليس بأولى (مثاله) بنت
 البنت اولى من بنت بنت البنت لانها اقرب وبنات الابن اولى من بنت
 بنت البنت لانها ولد الوارث (بنت) بنت بنت البنت وبنات بنت
 بنت الابن فالمسال بينهم ما في الصحيح والقبضة على ابدانهم ان اتفقت
 اصولهم وان اختلفت فكذلك عند أبي يوسف رحمه الله وهو رواية عن
 أبي حنيفة وعند محمد وهو أشهر الروايتين عن أبي حنيفة القبضة على اول
 خلاف مع اعتبار وصفة الاصول في القرب واعتبار عدد الفروع في الاصول
 (ثم) كل شئ جعلته لاصل ينقل ذلك الى فرعه (مثاله) بنت ابن بنت
 وبنت بنت بنت فعند أبي يوسف المسال بينهم ما نصقيا باعتبار الابدان
 وعند محمد اثلاثا سهما لبنت ابن البنت وسهم لبنت بنت البنت كانه مات
 عن ابن وبنت فيقسم المسال بينهم ما اثلاثا ما اصاب ابن البنت فولده
 وما اصاب بنت البنت فولدها (بنتا) ابن بنت وبنت بنت فعند

ابي يوسف المال يدين اثلاثا باعتبار الابدان (وعند) محمد خمس المال
 لبنت بنت البنت وأربعة أخماسه لبنتي ابن البنت كانه مات عن ابني بنت
 وبنت بنت فيقسم المال بينهم أخماسا فله اصاب بنت البنت فولدها وما
 اصاب بنتي البنت فولدها هما هـ ذاه واعتبار عدد الفروع في الاصول
 والاول اعتبار صفة الاصول في الفروع (بنت) ابن بنت وابن بنت بنت
 فعند أبي يوسف ثلث المال لبنت ابن البنت وثلثاه لابنت البنت اعتبارا
 للابدان دون الاصول (وعند) محمد ينقسم كس الجواب فان بنت البنت
 له ثلث المال وبنت ابن البنت لها الثلثان اذ هو يعتبر الاصول دون الابدان
 (وان) اختلف بطن ثم اختلف بطن فعلى قول أبي يوسف يعتبر الابدان
 (وعند) محمد ينقسم على أول بطن اختلف ويجمع من يدلي بالذكور فيقا
 على حدة ومن يدلي بالانثى فريقة على حدة ثم ينقسم على الثاني ثم على
 الثالث الى أن ينتهي (مثاله) بنت بنت بنت وبنت ابن بنت وابن ابن بنت
 فعند أبي يوسف يعتبر الابدان (وعند) محمد خمس المال لبنت بنت البنت
 وثلثا أربعة الاقسام لابن ابن البنت وثلثا أربعة الاقسام لبنت ابن
 البنت (ولو) كان معهم ابن بنت بنت أيضا فعند محمد ثلث الثلثين لبنت ابن
 البنت وثلثا الثلثين لابن ابن البنت وثلث الثلث لبنت بنت البنت وثلثا الثلث
 لابن بنت البنت وكذا البنات فاذا كانت قرابته من جهتين قال أبو حنيفة
 ومحمد من كان له قرابتان من ذوى الارحام يرث من القرابتين جميعا وهي
 رواية عن أبي يوسف رحمه الله (وعنه) انه لا يرث الا من جهة واحدة كما في
 المجد ذات الجهتين عنده (مثاله) ابن ابن بنت هو ابن بنت بنت وبنت بنت
 بنت (صورته) رجل له بنتان ماتتا وخلفت احدهما ابنا والاخرى بنتا
 فنزول الابن البنت فولدت له ابنا ثم تزوجها رجل آخر فولدت له بنتا
 (فالمولود) أو لابن ابن بنت وهو ابن بنت بنت والمولودة ثانيا بنت بنت بنت
 فلم مات الزوجان ثم مات المجد فعند أبي يوسف رحمه الله في رواية المال بينهم
 أخماسا خمس المال لبنت بنت البنت وأربعة أخماسه لذى القرابتين وعنه
 في رواية ينقسم المال بينهم أثلاثا سهما لذى القرابتين وكان الذكور

وسميت بنت بنت (وعند) محمد بن الحسن المال بنت بنت بنت
وخمسة أسداسه لذى القرابتين

﴿فصل في الصنف الثاني﴾

وهو المجدود الفاسدة والمجدات الفاسدات أولاهم بالميراث أقربهم إلى
الميت فإن استووا في القرب فمن يدلي بوارث فهو أولى عند البعض ولا
تفضيل له عند الآخر (فإن) استووا في القرب وليس فيهم من يدلي
بوارث نظر فإن كانوا من جانب واحد من جانب الأب أو من جانب الأم
واتفقت صفته من يدلون بهم فالقصة على أبدانهم إن كانوا ذكوراً أو إناثاً
فبالسوية وإن كانوا مختلفين فللسنن كمثل خط الانثيين وإن اختلفت
صفة من يدلون بهم يقدم على أدنى بطن إلى الميت اختلاف كما في الصنف
الأول (وإن) كانوا من جانبين يجعل الثلثان لقرابة الأب والثلث لقرابة
الأم ثم ما أصاب كل فريق يقدم فيمساينهم كالأولاء فردوا (مثاله) أب أم
أب الأب وأب أب أم الأب فهما جسدان من قبل الأب وأب أم أب الأم وأب
أب أم الأم فهما جسدان من قبل الأم فيقسم المال أولاً أثلاثاً ثلثاه لقرابة
الأب والثلث لقرابة الأم ثم ما أصاب قرابة الأب يقدم أثلاثاً ثلثاه لمجده
من قبل أبيه وهو أب أم الأب وثلثه لمجده من قبل أمه وهو أب أم
الأب وما أصاب قرابة الأم فكذلك ثلثاه لمجدها من قبل أبيها وهو أب أم
أب الأم وثلثه لمجدها من قبل أمها وهو أب أم الأم وهذا الجواب
على قول من لا يعتبر المدلي بالوارث وأما من يعتبر بالأدلاء بالوارث فعنده
المال كله للجسد المذكور أولاً وهو أب أم أب الأب

﴿فصل في الصنف الثالث﴾

فالكلام في أولاد الأخوات وبنات الأخوة لأب وأم (إن) أولاهم
أقربهم وعند الاستواء في القرب من كان ولداً وراث أولى فالقصة على
أبدانهم إذا اتفقت أصولهم وإن اختلفت فهو على اختلاف قدرته
في الصنف الأول (مثاله) بنت الأخت أولى من بنت بنت الأخت لأنها
أقرب وبنت ابن الأخ أولى من بنت بنت الأخ لأنها ولد الوارث (بنت)

اخت وابن اخت فالمال بينهما الذي ذكر مثل حظ الاثنين (بنت ابن
 اخت وابن بنت اخ و بنت بنت اخ فعند أبي يوسف يعتبر بالابدان (وعند
 محمد بن الحسن المال لبنت ابن الاخت وثلاثة اربعة الانحسار لابن بنت الاخ
 وثلاث اربعة الانحسار لبنت بنت الاخ (ابن) اخت لاب وام وبنت اخ
 لاب وام فابويوسف رحمه الله يعتبر بالابدان دون الاصول فعنده ثلث المال
 لبنت الاخ لاب وام وثلاثة لابن الاخت لاب وام ومحمد رحمه الله يعتبر
 الاصول دون الابدان فعنده ثلث المال لابن الاخت لاب وام وثلاثة لبنت
 الاخ لاب وام (والكلام) في اولاد الاخوات وبنات الاخوة لاب كالكلام
 في الفرع الاول عندهم وهم وامها التكلام في اولاد الاخوة والاخوات
 لام فهو ان اولاهم اقرب بهم ولا يفضل الذي ذكر على الاخرى الا في رواية
 شاذة عن أبي يوسف رحمه الله (مثاله) بنت اخ لام وابن اخت لام
 فعندهما المال بينهما كالاصول نصفان وعند أبي يوسف على ثلث
 الرواية اقلها بخلاف الاصول (واذا) اجتمع ثلاثة اولاد اخوات
 متفرقات او ثلاث بنات اخوة متفرقين واستووا في القرب والدرجة فعند
 أبي يوسف رحمه الله وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله يعتبر الاصول
 (مثاله) بنت اخت لاب وام وبنت اخت لاب وبنت اخت لام فعند أبي
 يوسف رحمه الله المال كله لبنت الاخت لاب وام وعند محمد بن الحسن المال
 لبنت الاخت لام وخمس لبنت الاخت لاب وثلاثة اربعة لبنت الاخت
 لاب وام (بنت) اخ لاب وام وبنت اخ لام فعند أبي يوسف رحمه الله
 المال كله لبنت الاخ لاب وام (وعند) محمد بن الحسن المال لبنت الاخ لام
 والباقي لبنت الاخ لاب وام (واذا) اجتمعت ثلاث بنات اخوات متفرقات
 وثلاث بنات اخوة متفرقين فعند أبي يوسف رحمه الله المال كله بين بنت
 الاخ لاب وام وبين بنت الاخت لاب وام نصفان (وعند) محمد بن الحسن
 المال بين بنت الاخ لام وبين بنت الاخت لام نصفان وثلاثة المال بين بنت الاخ
 لاب وام وبين بنت الاخت لاب وام اقلنا كما في الاصول وكذا اولاد الاخوة
 والاخوات اذا كانت قرابة ذات جهتين فهو على اختلاف قديم في الصنف

الاول (مثاله) ابن اخ لام هو ابن أخت لاب وبذت أخت لاب وأم
(فعند) أبي يوسف رحمه الله المال كله لبنت الأخت لاب وأم (وعند)
محمد بن أبي حنيفة رحمه الله على خمسة ثلاثة أخماسه لبنت الأخت لاب وأم وخمساه
لابن الأخ لام الذي هو ابن الأخت لاب

« (فصل في الصنف الرابع) »

وهم الأعمام لام ومن في معناتهم من كان لاب وأم أولى من كان لاب ومن
كان لاب كاب أولى من كان لام (مثاله) حمة لاب وأم فهي أولى من
العمة لاب والتي من الأب أولى من التي لام (خاله) لاب وأم وخالة لاب
فالأولى أولى (خال) لاب وخال لام فالحال للأب أولى (وانما) يعتبر
هنا الترتيب في جنس واحد ولا يعتد به في جنسين إلا في رواية شاذة عن
أبي يوسف رحمه الله (مثاله) حمة لاب وأم وخالة لاب فالمال بينهما
اثنان ثلثاه للعمة وثلثه للخال (وعند) أبي يوسف على تلك الرواية المال
كله للعمة وإذا اجتمع العمات والأخوال والخالات فالثلاثان للعمات بينهما
بالسوية والثالث للأخوال والخالات بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين
(والكلام) في أولاد هؤلاء ونسب الأعمام إن أولادهم أقرب بهم
فإن استووا في القرب فن كان لاب وأم أولى من كان لاب ومن كان لاب
أولى من كان لام (ثم) ولد الوارث أولى فإن كان أحدهما ولد الوارث
غير أنه ذو قرابة واحدة والاخر ولد ذي الرحم لكن ذو قرابة اختلوا
فيه والجميع إن ذال القرابة بين أولى (مثاله) بنت ابن عم لاب وابن ابن حمة
لاب وأم فالثاني أولى

« (فصل في الصنف الخامس) »

وهم أقرباء الأبوين أولادهم أقرب بهم (مثاله) حمة الأب أولى من حمة الجد
لأنها أقرب وإذا جمعت قرابة الأب وقرابة الأم فالثلاثان لقربى الأب
والثلث لقربى الأم ثم ما أصاب قرابتي الأب يقسم بينهما اثنان ثلثاه لقربته
من قبل أبيه والثلث لقربته من قبل أمه وما أصاب قرابتي الأم فكذلك
ثلثاه لقربتها من قبل أبيها والثلث لقربتها من قبل أمها (مثاله) حمة

الاب وخالته وعمه الام وخالتها والكلام في اولادهم ولأه كالـ الكلام في اولاد
البنات واولاد الاخوات في ما ينفقون ويحتملون
« (فصل في لواحق الكتاب) »

قد ذكرنا ان الولاء على ضربين ولاعتاقه وولاء مولاة (فهو) العتاقه
كل من اعتق عبدا او مات عن مديروه وخرج من الثلث او مات عن ام ولد
او استوفى كفاية عبدا او مالا ذارحم محرم منه فعتق عليه فانه يكون
مولى له يرثه اذ مات ولا يرث المعتق منه (وان) اعتقها على ان لا ولأه
فالشرط باطل والولاء ثابت (والولاء) لا يرث ويكون لا قرب مصيبة
المعتق (مثاله) مات المعتق عن ابن وبنت فالولاء كله لابن (وان) مات
عن ابن واب فالولاء كله لابن عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف سدس
الولاء الاب والباقي لابن (فان) مات عن جد واخل فالولاء كله للجد عند أبي
حنيفة وعنددهم مال الولاء بينهما فان وعند الشافعي الولاء كله للاخ
في أصح قوليه (كل) مملوك عتق على ملك ماله لا يتحول ولاؤه عنه
أبدا (مثاله) رجل تزوج أمته من عبده غيره ثم أعتق أمته بفساد
بولد لأقل من ستة أشهر ثم أعتق العبد لا يجزى ولأه الولد إلى نقد. ولأنه عتق
على ملك معتق الام (ولو) جاءت بولد لتمام ستة أشهر فباعها ثم أعتق
العبد جازى ولأه الولد إلى نفسه (وليس) للنساء من الولاء الا ما اعتقن او اعتق
من اعتقن او كاتبن او كاتبن من كاتبن او دبرن او دبرن من دبرن أو جازى ولأه
معتقهن (ولما) مولى المولاة فمجهول النسب اذا قال لا آخر انت
مولاى ترثنى اذ مات وتعتقل عنى اذا جنى وقال لا آخر قبلت صح عندنا
ويكون القابل مولى له يرثه اذ مات ويعتقل عنه اذا جنى (وان) شرط
من المجانبين فعلى ما شرطنا (ويدخل) في هذا العقد اولاد الصغار
ومن يولده بعد ذلك (وكذلك) المرأة اذا عقدت عقد المولاة صح عند
أبي حنيفة رحمه الله وللعقد فسخه ما لم يعتقل عنه هذا القابل والقابل
فسخه الا ان يرث بولأه (ومولى) المولاة مؤخر عن ذوى الارحام مقدم
على بيت المال ويرث مع احد الزوجين (والرق) من اسباب الحرمان

وأغراً كافي القن أو ناقصاً كافي المبر وأما الولد (والسكاتب) إذا مات
عاجزاً فهو عبد وان مات عن وفاء أو عن مولود في الكتاب يؤدى كتابته ويحكم
بحر يته في آخر جزء من أجزاء حياته فيقيم بين أنه مات عراً (والسكاتب) بمنزلة
من مدين عنده ما وعنده أبى حنيفة رحمه الله هو عبد ما بقي عليه درهم
هذا إذا كان يسمى لنفسه كالك رقبته كحقيق البعص أما إذا كان يسمى بحق
في رقبته كالعبد المهرهون إذا اعتقه الرأمن فهو بمنزلة الأحرار يرث ويورث
عنه (والقتل) من أسباب الحرمان (وكل) قتل يتعلق به وجوب القصاص
أو الكفارة فإنه يمنع الميراث وكل قتل لا يتعلق به وجوب القصاص ولا
الكفارة فإنه لا يمنع الإرث (أما) القتل الذي يتعلق به وجوب القصاص
فهو أن يقتل مورثه محمداً بالحميد أو بجاي عمل عمل الحميد (وأما) الذي
يجب الكفارة فهو أن يقتل بالباشرة خطأ أو وطأ دابة مورثه وهو
راكبها أو انقلب في النوم على مورثه فقتله أو سقط عليه من السطح فقتله
أو سقط حجر من يده عليه فقتله فهذا كله يقتل بطريق المباشرة فيجب فيه
الكفارة ويوجب حرمان الميراث إن كان مورثاً والوصية إن كان اجنبياً
(وأما) القتل الذي لا يتعلق به وجوب القصاص ولا الكفارة فهو أن
الاصبي أو المخنون إذا قتل مورثه أو غير الاصبي والمخنون إذا قتل مورثه
بالنسب كما إذا نزع جناحاً على قارعة الطريق فسقط على مورثه فمات
أو حفر بئر على قارعة الطريق فوقع مورثه فيها فمات أو ألقي حجر على
قارعة الطريق فمات به مورثه فمات أو صاب ماء أو بال أو نوضاً فزلق به
المورث فمات أو ساق دابة أو فادها فوطأت مورثه فمات أو قتلته قصاصاً
أو رجماً أو دفن القتل أو كان مكره على قتله أو سقط حائضه المائل على
مورثه بعد ما اشهد عليه فمات أو وجد مورثه قتيلاً في داره فإنه يجب
القصاص والدية على العاقلة ولا يمنع الإرث (وكذا) العادل إذا قتل
الباغي وهو مورثه لم يمنع الإرث في هذه المواضع كلها وإن بان منه لأنه
لا يوجب القصاص ولا الكفارة وأما إذا قتل الباغي العادل وهو مورثه
فهذا على وجهين إن قال قتلته وأنا على الباطل والآن أيضاً على الباطل

فإنه أو وطأ دابة مورثه أي جعلها وطأة له وقيل وفاد دابة فوطأت له فوطئت

فانه لا يرثه بالاجماع (وان) قال قتاتيه وأنا على الحق والآن أيضا على الحق
 أيضا يرثه في قول أبي حنيفة ومحمد لا يورثه قتل لا يوجب القصاص ولا الكفارة
 وعند أبي يوسف لا يرثه لانه قتل بغير حق (الابن) اذا قتل أباه عمدا أو خطأ
 لا يرثه لانه يجب القصاص في العمد والكفارة في الخطأ (وكذا) الاب
 اذا قتل ابنه خطأ يمنع الارث وهذا لا يشك كل لان الكفارة تجب بقتله
 أباه خطأ أما اذا قتله عمدا فانه يوجب حرمان الميراث أيضا وان كان لا يجب
 به القصاص ولا الكفارة وهذا يشك كل على الاصل الذي ذكرناه الا اننا
 نقول وجب القصاص فهنا الكفارة سقط بحرمة الإبوة (الاب) اذا أدب
 ابنه بان اجترم جريمة سرقة أو غيرها وعنف في الضرب فمات يوجب حرمان
 الميراث وعند أبي يوسف لا يوجب (المعلم) اذا أدب ولد انسان وهو وارثه
 فمات لا يوجب حرمان الميراث وكذلك الاب اذا بطق رجم ابنه أو اخته أو
 حبيبه من غير ان يعنف في ذلك فمات والزوج اذا عزر زوجته بان لم
 تطعه في الفراش فمات فانه يوجب حرمان الميراث (الكفر) كلمة
 واحدة عندنا يرث بعضهم بعضها فالنصراني يرث اليهودي والمجوسي يرث
 المجوسي الا اذا كانت دورهم مختلفة متباينة مثل نصراني مات وله ابن
 في الروم وابن في الهند لا يرث واحدهما ولو مات مسلم وله ابن مسلم في الهند
 فانه يرثه لانه لم يتباين الدارين (والمرتد) لا يرث من واحد وكذا
 المرتدة وهل يرث المسلم منه قال ابو حنيفة ان كان كسبا كتسبه في حال
 الرد يكون فيأوان كان كسبا كتسبه في حال الاسلام يكون لورثته
 المسلمين وقال أبو يوسف ومحمد رجمهما الله الكسبان لورثته المسلمين وقل
 الشافعي الكسبان جميعا في عافى فان لم يبق بدار الحرب مرتدا يقسم القاضي ماله
 بين ورثته كأنه ميت (المجوسي) يرث بالنسب والولاء وبسكاح يقر
 عليه بقيد الاسلام والنسب فيما بينهم يثبت بالانكحة الفاسدة (ومن)
 يدلي الى الميت بنسبه من ان كان أحدهما لا يجب الاخر ورث
 بهما جميعا وان كان يجب ورث بالحقايب (مثاله) اذا ترك ابني عمه
 وأحدهما أخوه لأمه فله السدس بالفرض والباقي بينهما بالعصوبة لان

احدى جهتي قرابته لا تحجب الجهة الاخرى فو رث بهما (فان) ترك باني
 حالته واحداهما اخته لايه فلها المال كله فرضا ورد الان احدى جهتي
 قرابته لا تحجب الاخرى فو رثت بالحاجة (ثم) المحجوب عن الميراث يحجب
 غيره بمن مات وله أبوان واخوان فلاخوان يرذان الام من الثلث الى
 السدس وان كانا ليرثان اذ هما بالاب محجوبان (والمحروم) من الميراث
 لا يحجب كالمحروم بالقتل أو الرق أو اختلاف الدين لا يحجب الحرمان
 ولا يحجب النقصان الا في قول عبد الله بن مسعود فانه أفتى فيما زعم الفقيه
 ان المحروم لا يحجب محجب الحرمان ولا يحجب محجب النقصان
 وعنده تحول المسئلة الى احدى وثلاثين بناء على هذا الأصل (صورتها)
 زوجة وأولاد وان لام وأختان لا يرث من محروم باحد اسباب
 الحرمان فعندهما المسئلة تقول هذه المسئلة الى سبعة عشر وأصلها من
 اثني عشر لأن الزوجة فرضها الربع عندهم اذ الابن المحروم لا يتقصها
 حقها وعند ابن مسعود أصلها من أربعة وعشرين لأن الزوجة فرضها
 الثلث عند اذ الابن المحروم يتقصها حقها فعلاست الى احدى وثلاثين
 (المفقود) لا يرث ولا يرث عنه ما لم يثبت موته بينة أو بخصي مدة يعلم يقينا
 انه لا يعيش أكثر من ذلك ووقت في ذلك أبو حنيفة في رواية الحسن عنه
 بمائة وعشرين سنة من وقت ولادته وعن أبي يوسف بمائة سنة وقدره
 بعضهم بتسعين وبعضهم بسبعين وقال بعضهم انه موصول الى رأي
 القاضى فاذا انقضت تلك المسئلة ورثه من كان حيا من ورثته ولا يرثه
 من مات قبل مضي المدة ولو مات ورثه في خلال فقد وله وارث سواء ان
 كان لا يحجب به لكنه ينتقص حقه يعطى أقل النصيبين ويوفى الباقي
 وان كان يحجب به لا يعطى أصلا (ويوقف) للحمل نصيب أربعة بنين
 عند أبي حنيفة رحمه الله وعند محمد ميراث ابني وهو رواية عن أبي يوسف
 وهنسه أنه يوقف ميراث ابن واحد وعليه الفتوى ولو كان معه وارث آخر
 لا يسقط بمسأل ولا يتغير به يعطى كل نصيبه وان كان من يسقط به لا يعطى
 أصلا وان كان من يتغير به يعطى الأقل (ميراث) ولدا لعمان من جهة

الاثم لا غير وانما كسائر الامهات ولا يكون عصبية (لا توارث) بين الغرقى
 والمحرقى والهدمى ويجعل كأنهم ما توامعوا (الخثى) يرث من حيث يقول
 فان بالدم ما فالحكم للاسبق وان كانا معا فهو مشكل عند أبي حنيفة
 وعندهم ما يعتبر الاكثر وان استويا فهو مشكل ايضا عندهما (ثم)
 الخثى المشكل يرث أقل النصيبين وهو نصيب البنت عند عامة الصحابة
 الا أن يكون أسوأ حاله أن يكون ذكر أو به قال أبو حنيفة رحمه الله (وقال)
 الشعبي يعتبر فيه الحالان حالة الذكورة وحالة الأنوثة (بيان) اذا مات
 الرجل عن ابن وولد خثى قال أبو حنيفة رحمه الله ثلثا المال لابن والثلث
 للخثى واخذه أبو يوسف ومحمد على قول الشعبي قال محمد للخثى خمسة
 من اثني عشر والابن المتيقن سبعة وقال أبو يوسف للخثى ثلاثة من سبعة
 والابن المتيقن أربعة والله أعلم بالصواب ويجزى ~~كل~~ منهم ويثاب
 (طريق) معرفة ما هو الأقل مما أعطاه أبو يوسف ومحمد أن يضرب
 الثلاثة التي يعطيه أبو يوسف في اثني عشر يخرج ما يعطيه منه محمد والخمسة
 التي يعطيه منها محمد في سبعة يخرج ما يعطيه منه أبو يوسف فيكون الأول
 ستة وثلاثين والثاني خمسة وثلاثين وستة وثلاثون ثلاث مرات اثنا عشر
 يعطيه محمد من كل اثني عشر خمسة فصارت جملة ما يعطيه محمد خمسة عشر من
 ستة وثلاثين وخمسة وثلاثون خمس مرات سبعة يعطيه أبو يوسف من كل
 سبعة ثلاثة وخمس مرات ثلاثة خمسة عشر فيعطيه أبو يوسف خمسة عشر من
 خمسة وثلاثين ومحمد من ستة وثلاثين وخمسة عشر من خمسة وثلاثين اكثر
 من ثمان ستة وثلاثين هكذا برهنوا لذلك في كتبهم وفي هذا نوع تعسير
 وتكسير والاوضح الاسلام أن تقول فاضرب محمد في ما يعطيه منه أبو يوسف
 وذلك سبعة في يخرج ما يعطيه منه محمد وذلك اثنا عشر تصير الجملة بعد
 الضرب أربعة وثمانين فاعطه من هذا المبلغ بعد الضرب بالطريق
 الذي ذكرنا في المناهجيات لأفراز الانصبا ما عني خذ ثلاثة واضربها
 فيما ضربت السبعة فيه وذلك اثنا عشر وثلاثة في اثني عشر ستة وثلاثون
 هذا هو الذي يعطيه أبو يوسف من أربعة وثمانين ثم اضرب خمسة

في الشبهة التي ضربت الاتي عشر فيم يصير خمسة وثلاثين هـ هذا والذي يعطيه محمد من اربعة وثمانين فازداد ما يعطيه أبو يوسف على ما يعطيه محمد هكذا اضع لي في بعض فذكرى بتسهيل الله تعالى وتيسيره وهو الميسر لكل عبدين نعم المولى ونعم النصير هـ هذا ما يسر الله تعالى نقله من فصول العمادى والله المصداق الى طريق الرشاد

الفصل الثلاثون وهو تقسام الفصول في مسائل شتى هـ

(وفي النوازل) لابي الليث المهرقندي في باب مسائل شتى متفرقة قال محمد ابن الحسن اخبرني رجل من اصحابنا عن الحسن البصري انه سئل عن رجل أتى رجلا ليحل له أن يتزوج ابنته فقال سبحانه الله أو يكون هذا قال نعم فوصفوا له رجلا لا يحسننا كان فعل ذلك به فقال لا يجوز ذلك شيئا قال محمد بن وهب ناخذ (وسئل) أبو القاسم عن دارين متلاصقتين فجعل صاحب احدي الدارين في داره مطبلا وكان في القديم مسكنا وفي ذلك ضرر على صاحب الدار الاخرى هل له أن يمنع عن ذلك أم لا قال ان كانت وجوه الدواب الى جدار داره فليس له أن يمنع وان كانت حوافرها الى الجدار فله منعه (وسئل) الفقيه أبو جعفر عن نوايس يجب أرض رجل فاراد أن يبيعها الى أرضه قال ان لم يكن لها قيمة فلا بأس وان كان لها قيمة فان كانت من نوايس المجاهلية فهو بمنزلة أرض الموات وان كانت من نوايس كانت بعد الاسلام فهو بمنزلة اللقطة يباع ويصرف ثمنه الى بعض مصالح المسلمين وكذلك كل لقطة يعلم أنها كانت كذا ينبغي أن لا يتصدق به ولكن سبيلها أن تصرف الى بيت المال لنوايب المسلمين (وسئل) عن رجل قال لامرأته وفي يدها قرص من ماء ان شربت الماء فانت طالق وان صديقتيه فانت طالق وان دفعته الى انسان أو وضعته فانك طالق قال ثم سئل فيه ثوابا حتى ينشأ الماء (وسئل) عن رجل قال لامرأته ان لم أجامعك على هذا الرمح فانت طالق قال ينقض الاستنساخ ويخرج رأس الرمح من السطح قبل الان يجامعها عليه (وسئل) عن رجل قال لامرأته ان كلمت أولا فانت طالق ثم قالت له امرأته ان كلمتك أولا فبعدى حر قال يتكلم

قوله النوازل في جميع نواوس مقام النصارى اه

الرجل ولا يحنث لانه قد خرج عن يمينه بكلام المرأة (وسئل) عن رجل
 قال والله لا أشرب الخمر الا لأجد دخيلا من ذلك ثم انه شرب الخمر من غير
 اضطرار قال يحنث في يمينه وأخاف عليه الكفر بهذه الكرامة (وسئل)
 أبو بكر عن رجل حلف ان لا يأكل هذا اللحم فأكله غير مطبوخ قال
 لا يحنث كرجل حلف لا يأكل هذا الدقيق فأكله على حاله لم يحنث
 كذلك وهذا ما قال الفقيه وعندي أنه يحنث (وسئل) عن سكران
 قال لامرأته ان لم تكن فلانة أو سجد برأمتك فأنت طالق قال هذا شيء غير
 مفهوم ولا مقصور على معرفته فلا يقع فيه الحنث (وسئل) عن رجل
 حلف أن لا ينسأ على الفراش ما دام في القرية فتزوج امرأة في بلدة
 هل يجوز له أن ينسأ على الفراش قال اذا تزوج امرأة لا على نية أن
 يطلقها أو على نية أن يطلقها أو لا نية أن يذهب بها فقد خرج عن
 ان يكون غريبا واذا تزوجها على أن يطلقها أو على نية النكاح بها فهو
 بمنزلة غريبا (وسئل) سفيان الثوري عن رجل وهب لرجل ثوبا
 ثم اختلسه منه فاستلمه قال على الواهب قيمته وليس الارتجاع الا عند
 القاضي قال الفقيه وهذا قول أصحابنا وبه نأخذ ولو وهب لرجل دراهم
 ثم استقرضها منه فاقترضها جاز وليس للواهب أن يرجع أبدأ لأن الهبة
 صارت مستهلكة وصارت ديناً على الواهب (وسئل) نصير بن يحيى
 عن الكسب فريضة هوام لا قال الكسب والعمل فريضة بمقدار ما لا بد
 منه لان من الفرائض ما لا يستطاع الا بآدائه كالصلاة لا تجوز الا بالوضوء فعليه
 تكليف الماء وطلبه ليقيم به الفريضة وعليه أن يلبس الثياب لاقامة
 الصلاة ولا يرتفع ذلك الا بالعمل لانه لم ينجح النساك ويخيط الخياط
 ويحتاج ان يزرع قبل ذلك لستة شهور الا لاجل ذلك وقد جعل الله تعالى
 أهل الجنة بالأمونة وتكاف واما في الدنيا فانه بالتكاف قال الله
 تعالى لا آدم فلا يخرج منكم من الجنة فتشفي يعني بالكسب في المعيشة
 لا تأكل الا بعرق جبينك وقال عز وجل لمريم وهزي اليك بذراع الخنثرة
 تساقط عايتك رطباً جنياً وقال تعالى انفسه وامن طبيبات ما كسبتهم وقال

تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله يعني
 الكسب وقال تعالى وآخرون يضرهون في الارض يبتغون من فضل الله
 (قال) وابتغوا عن بعض العلماء انه قال لا تقوم الدين والدنيا الا باربع
 بالعلم والامراء والجهاد والكسب (وقال) نصير حدثنا صالح بن محمد
 عن المعلى عن عيسى بن عبد الله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم طالب
 المحلل جهاد (وقال) نصير حدثنا بعض اصحابنا عن علي بن يحيى
 عن الشبلي عن عبادة بن كثير عن الحسن بن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم طالب المحلل فريضة بعد أداء الفرائض (قال) وحدثنا احمد بن
 يونس الربيعي عن حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أبي هريرة عن النبي
 صلى الله عليه وسلم ان من كرماء عليه السلام كان نجارا (وقال) النبي صلى الله
 عليه وسلم عليكم بالبر فان اباكم كان برازا يعني ابراهيم الخليل عليه
 السلام (وكان) عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول يا معشر العرابة
 ارفعوا رؤسكم واتجروا فقد وضع الطريق ولا تكونوا عيسا على الناس
 (وقال) نصير حدثنا يحيى بن المبارك عن معمر بن الزهري عن
 مالك بن انس عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه
 وسلم ادخر قوت سنة (وقال) نصير سمعت شقيق بن ابراهيم يقول
 في قوله تعالى ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الارض قال لو ان الله تعالى
 رزق من غير كسب لبغوا في الارض وقال لو ان الله تعالى رزق عباده من غير
 كسب لبغوا في الارض وتفاسدوا ولما سكن شغلهم بالكسب حتى
 لا يتفرغوا للفساد (وقال) نصير حدثنا ابو امامة عن هشام بن عروة
 عن أبيه قال كان سليمان بن داود صاوا الله عليه ما وسلامه يخطب
 الناس على المنبر وفي يده الخوص يعمل به فاذا فرغ ناوله انسانا وقال له
 اذهب به فبعه (وقال) نصير حدثني بعض اصحابنا ان داود النبي عليه
 السلام كان يخرج متكررا الى سال من سيرته في عاكته فعرض له جبريل عليه
 السلام في صورة آدمي فقال له داود يا فتى ما تقول في داود قال نعم العبد هو
 غير ان فيه خصلة قال وما هي قال يا كل من يد مال المسلمين وما في العباد

أحب إلى الله تعالى من عبدي كل من كذب به فعدا دوا إلى هجره به متضرعا
 إلى الله تعالى يقول يا رب علمني صنعة يبيد تغني بها عن مال المسلمين فعلمه
 تعالى صنعة الدروع والآن له الحمد حتى كان في يده بمنزلة الهين وكان
 إذا فرغ من حمل واحدة باعها وعاش هو وعياله من ثمنها (وقال) نصير
 حديثي مكي بن إبراهيم عن فتح عن ثابت البناني قال بلغني أن العبادة عشرة
 تسعة في مال المعيشة وواحدة في العبادة (قال) وحديثنا شداد بن حكيم
 عن أبي معاوية عن الأعمش عن إبراهيم قالوا كانوا يقولون الذي يعمل
 بيده أفضل من التاجر والتاجر أفضل من الحمال (قال) الفقيه
 وحديثنا الثقة عن أبي القاسم عن نصير بن يحيى بهذه الأحاديث التي
 ذكرناها (قال) الفقيه وصحبت أبي يزيد كروبا سناده عن معاوية بن قرة
 قال رأى عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ناسا من أهل اليمن فقال
 ما أنتم يا أهل اليمن قالوا نحن متوكلون على الله تعالى فقال كذبتم بل أنتم
 متوكلون إلا أخبركم بالتوكل رجل ألقى حبة في الأرض وتوكل على الله
 تعالى انتهى (هنا) ما يبر الله تعالى نفعه من كتاب النوازل للسهرقندي
 والله الموفق إلى سبيل الرشاد وعالمه التوكل والاعتماد (وكان) الفراغ
 من جمعها ثالث عشر من صفر الخير سنة ١٠١٥ (قلنا) يبر الله تعالى
 بالتمام وسأنته بمنه حسن الختام (سهيها) غاية المرام في تمة لسان المحكام
 والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

يقول رحمه الفقير رمضان خلاوة في عنه محمدك يا من لا تتعقب له
 احكام وكيف وانت احكم المحكام وصلى وسلم على سيدنا محمد لسان محبتك
 وصدر شرعتك وعلى آله ينابيع العلوم واحسانه عيون الفهوم
 (وبعد) فهذا لسان المحكام لابن الشحنة الهمام قد تطلعات على تحكيمه
 وتهدئته وتمقيحه يا حثامن مسائله بقدر الامكان سائلنا اساتذة
 اشياخ وجهابذة اخوان لانه على كثرة نسخه لم يخل عن مخرى غير
 نسخة الحنابلة بالنسبة للباقي خفيف فكم سهرت ليلالي قطع ظمائها

بأنوار المراجعة واعتكفت أياما في أبواب المطالعة مع غيوم غيوم
تراكتها وهجوم هـوم تراكتت قال القلب في هذه الدنيا البعيدة بها
البعيض مشغول والعقل بهال هوها المريم معقول فالرجاء المستر
من وقع على موهه او عثر على موهه هـذا وتدارخ طبعه صاحبها الامي
حضرة الشيخ ابراهيم حسن البشيشي فقال وقد احسن في المقال

ذي غصنون بين الرياض موائد * ام عقار ينسل فوق موائد
ام نسيم الضبا تنفس من فحس * ام فاسرى للعجب سر المعاهد
ام طبام من الكاس بواد * قد اثرت الهوى وجن الفدا فد
ام قنوان من الحاور تراءت * بعد سلب النهى لصدق المواعد
ام لسان المحكام قد برق طبعها * وارزدي وضعه نظم القلائد
تحفة من يد الزمان وليكن * جمع الجمل من جليل الفوائد
فروض فقه ينزه الطرف فيه * حيثما شاء كل داروراشد
نافع دافع بسيط وجيز * آمل كافل ينسل المقاصد
يعتدنا الى اقتناه وما باله * نفس يغلو نوادر وشوارد
فابتدر ايها المجتهد ونله * تملح السؤل اثر جنى المحامد
فيئات الافكار قد ارضته * جا لسان المحكام عذب الموارد

١٤١ ١٢٧٢ ٢٨٢

١٢٩٩

وكذا المهام العجيب الاديب حضرة الشيخ محمد عبد الرحمن

ينابيع علم بحر فضل سقى العلا * يفوق نسما رقي اصاح في طبعه
تجلى له وجه البهاء مؤرخا * لسان المحكام اضاء صفاط طبعه

١٤١ ٩٩ ٨٠٢ ١٧١ ٨٦

١٢٩٩

وارخته على حسب المحال فقات

يا عيوننا من الطباء تحديق * ولديها العشاق في المحي تطرق
فهى تفهني على النفوس وتضي * امرها والهوى عاينهم تحق

رهنهم في حبها لا فكاك * وبها مارس الولاية عديق
 اقصدتهم عدا بنيل لحاظ * لاديات تعطي وماتم مشفق
 ليها انتقت عبيد هواها * من نواها وفاز بالاجر معتق
 كاتبوها على اداء نفوس * وتراها على المداث تستغرق
 وتنادى فيهم اهيل التصابي * دبروا امركم لتنجوا من الرق
 من برم عين الها فليفارق * مالدیه وروحه فليطاف
 ماهوى الغيدمين عند قوم * وقفوا انفسهم لكل مشوق
 ان اهل الغرام حشوا حشاهم * سهم فتك من العيون عزق
 ولم اعدن الدموع شهور * وعليهم حال الميام يضيق
 ولسان الهوى يترجم لك * ن لسان الحكام انصح منطق
 كيف لا وهو للشهير بفعل العسس * شهنة الشهر والامام المسددق
 منبع العلم والفضائل صدر * ورد تأليفه النظم رين
 فتتم في حسنه وتامل * في فتمون الاقوال جل الموفق
 تلقه تارة يقيد حكا * لاقتضاء وتارة فيه يماسق
 يا كبا برهان نور سناه * ساطع ماء من معناه مغدق
 عدة عدة من رام بجمنا * فتنافس في حليلة الفضل واسبق
 لفقهير تراه اولغنى * غنية قنينة ليحظى وينفق
 منتفى جامع بدائع فقهه * وجه اضواؤها كالشمس مشرق
 وكذا من انى بتكملة وهـ * وهـ مام نجم منير بحقق
 حبذا الاصل والكمال كيدر * ليله النمر روض مغناه موني
 جاء تاريخه لا لى مبيع * عن لسان الحكام بالصدق تنطق

٥٥٩ ٢٢٧ ١٠٤ ١٤١ ١٢٠ ٨١ ٧١

١٢٩٩

تم طبعة بطبعة جريدة البرهان امام مسجد جامع الجوريجي بالميدان بشعر
 الاسكندرية تعاق المتوكل على مرلاه المبدئي المعيد حضرة معوض محمد فريد
 ٧ رجب سنة ١٢٩٩

* (تبدیل الخطأ بالصواب) *

ص	س	صواب
٦	٩	مت
١٤	٢١	نفقات
١٧	٣	الدنانير
٢٢	٢٤	الربع
٥٢	١٠	وعندهما
٥٣	٢٤	انه
٦٤	٢	فقد است
٦٨	٢٣	وايضا
٧٢	٦	المصالح
٧٤	١٩	الابراء
٨١	٢٥	فكانا
٨٢	٢	عشرة الا تسعة
٨٣	٢٦	اقراره
٨٤	١٩	لشافعي
٨٧	١	الوديعة
٨٨	٢٠	الامر
٩٣	٥	قائد
١٢٤	١٠	رجلا
١٣٢	٢٦	هلاكما
١٣٥	٩	خدمة من غير تشديد الدال
١٣٩	٢٦	عن
١٥٧	١٨	هي
١٧٨	١١	لا تدفع

تنبه وقع في حذيفة ١٨٥ عكس في الطبع في اوائل

السطور من ١٣ لغاية ١٤ والاصل هكذا تكفيه أسلفها وهذا

ص	س	
١٩٣	٢٣	قيمة
١٩٥	٢١	يصل
١٩٦	١٣	واما بالاكسر
٢٠٨	١٣	اذن بالاكسر
٢١٧	١٢	يقول
٢١٩	٢	المستقيمة
٢١٩	٧	الاخر وفيه تكروا والصواب ان تكروا
٢١٩	١٤	يبيع
٢٢١	١٦	آكد
٢٥٠	١٠	مخوفا (اللهم آمن خوفنا)

» فهرست كتاب لسان المحكام »

صفحة	
٣	الفصل الاول في آداب القضاء
٨	نوع فيما يكون حكما من القاضى وما لا يكون
١١	نوع في العزل
١٢	نوع في الحبس
١٦	الفصل الثانى في انواع الدعاوى والبيانات
٢٢	المساومة
٢٣	نوع في كيفية اليمين والاستحلاف
٣٢	نوع في الاختلاف
٣٦	الفصل الثالث في الشهادات
٤٠	نوع فيمن تقبل شهادته ومن لا تقبل
٤١	تلمية

٤٣	فرع
٤٦	نوع في الاختلاف في الشهادة
٤٨	الشهادة على الشهادة
٤٩	في الرجوع عن الشهادة وفيه دققة مهمة
٥٠	الفصل الرابع في الوكالة والكفالة والحوالة
٥٧	نوع في العزل
٥٨	نوع في الكفالة
٦٤	نوع في التسليم
٦٥	نوع في بيان احكام الحوالة
٦٧	الفصل الخامس في الصلح
٧٣	الفصل السادس في الاقرار
٨١	نوع في الاستثناء وما في معناه
٨٣	نوع في الاقرار في المرض
٨٥	الفصل السابع في الوديعة
٨٧	الفصل الثامن في العارية
٨٨	الفصل التاسع في انواع الضمانات الواجبة اشخ
١٠٥	نوع في ضمان احد الشريكين بسبب العين المشتركة
١٠١	ضمان المأمور والدلال وما يتصل بذلك
١٠٣	نوع في بيان ما يصدق فيه المودع وما لا يصدق
١٠٤	نوع في ضمان المستعير
١٠٦	ضمان الميراثين ضمان المستأجر
١٠٧	ضمان الحارس
١٠٨	ضمان الجمال ضمان الديكاري
١٠٩	ضمان النساج
١١٠	ضمان الخياط
١١١	ضمان القصار

ضمنان الصباغ ضمنان الغلاف والوراق	١١٢
ضمنان الفصاد ضمنان الجمالي	١١٣
الفصل العاشر في الوقف	١١٤
نوع في اجارة لوقف والدعوى فيه الخ	١٢٧
نوع في غصب الوقف وحكمه الخ	١٣١
الفصل الحادي عشر في الغصب والشفعة والقسمة	١٣٢
نوع في الشفعة	١٣٧
نوع في القسمة	١٤٠
الفصل الثاني عشر في الاكرام	١٤٢
نوع في الحجر	١٤٧
نوع في معرفة حد البلوغ	١٤٨
الفصل الثالث عشر في النكاح	١٤٩
نوع في الاولياء والاكفاء	١٥٣
نوع في الكفاءة	١٥٤
نوع في المهر	١٥٥
نوع في القسم والرضاع	١٦٠
في الرضاع	١٦١
فروع ذكرت في الآية	١٦٢
الفصل الرابع عشر في الطلاق	١٦٣
نوع في الصبريح والكناية	١٦٤
نوع في الاستثناء والشرط	١٦٨
نوع في الرجعة	١٧٠
نوع في الخلع	١٧١
نوع في العنين	١٧٣
نوع في لعدة	١٧٤
نوع في ثبوت النسب والحضانة	١٧٥

الحضنة	١٧٧
نوع في النفقة	١٨٠
الفصل الخامس عشر في الاعتاق	١٩٠
الفصل السادس عشر في الايمان	١٩٥
الفصل السابع عشر في البيوع	٢٠٣
نوع في الأوراق والاثبصار الخ	٢٠٧
نوع في العيب والرد به الخ	٢١٢
نوع في الاستبراء	٢١٥
الفصل الثامن عشر في الاجارة	٢١٧
الفصل التاسع عشر في الهبة	٢٣١
نوع منه	٢٣٤
نوع في هبة المريد بن وغيره	٢٣٥
نوع في الرجوع عن الهبة	٢٣٧
الفصل العشرون في الرهن	٢٣٨
الفصل الحادي والعشرون في الكراهية	٢٤٣

(فهو ست التكملة)

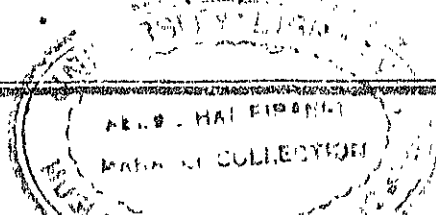
مجمعة

٢	الفصل الثاني والعشرون من الفصول الثلاثين في الصيد والذبائح والاضحية
٣	كتاب الصيد وفيه نوعان منه
٤	نوع في السمك
٥	نوع فيما يؤكل وما لا يؤكل
٦	كتاب الذبايح وفيه فصلان الاول في مسائل الذبح
٨	الفصل الثاني في التسمية
٩	نوع آخر

١٠	كتاب الاضحية
١١	بيان وقت الاضحية
١٢	نوع فيما يجوز من الاضحية وما لا يجوز
١٥	نوع في العيوب
١٦	نوع في الانتفاع بالاضحية
١٧	نوع في الاضحية من النير
١٨	الفصل الثالث والعشرون في الجنايات الخ
٢٢	نوع في دية المجنين
٢٣	نوع في الصبي والمجنون
٢٤	نوع في القتل تسببا
٢٥	نوع في العفو والصلح
٢٧	نوع في المتفرقات
٢٨	نوع فيما يتعلق بالديات
٢٩	باب القسامة
٣٠	باب المعاقل
٣١	فصل في المسائل المتعلقة بالمحدود
٣٤	فصل فيما يظهر في الزنا
	فصل فيما يصير شبهة بالاحصان
٣٦	نوع في حد القذف
٣٧	باب البقرة
٣٨	فصل في جنائنه الجدية والجنايات عليها
٣٩	الفصل الرابع والعشرون في الشرب والمزارة والمساقاة
٤١	فصل في مسائل المياه فصل في الارض الموات فصل في المزارة
٤٤	فصل في اعمال المزارة وما يكون على المزارع وما لا يكون
٤٥	فصل فيما يكون عذرا في فسخ المزارة
٤٦	فصل في المزارع يدفع الى آخر مزارة كتاب المساقاة

٤٨	الفصل الخامس والعشرون في الحيطان وما يتعلق به
٥١	الفصل السادس والعشرون في السير
٥٢	فصل في مسائل البيع والمالك
٥٣	فصل في المظار والاباحة
٥٤	الفصل السابع والعشرون فيما يكون اسلام امن الكافر وما لا يكون وما لا يكون كفر امن المسلم وما لا يكون
٥٦	فصل فيما يكون كفر امن المسلم وما لا يكون
٥٨	الفصل الثامن والعشرون في الوصايا
٥٩	نوع منه
٦٢	جنس آخر في الرجوع عن الوصية
٦٣	نوع في الوصية بالكفارة جنس آخر
٦٤	نوع في الوصية للأقارب والمجيران
	نوع في الوصية بالدفن والكفن وما يتعلق بهما
٦٥	نوع في الايصاء والعزل
٦٦	جنس آخر في العزل نوع في تصرفات الوصي
٦٧	نوع آخر
٦٨	فصل في الضمان
٦٩	الفصل التاسع والعشرون في الفرائض
٧٨	فصل في ذوى الارحام فصل في الصنف الاول
٨٠	فصل في الصنف الثاني فصل في الصنف الثالث
٨٢	فصل في الصنف الرابع فصل في الصنف الخامس
٨٣	فصل في لواحق الكتاب
٨٨	الفصل الثلاثون تقسام الفصول في مسائل شتى

(تمت)



196341